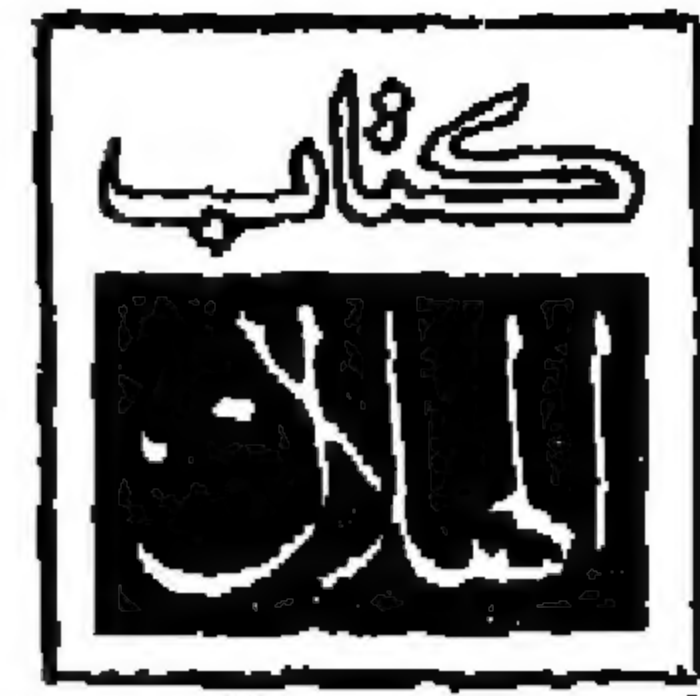


شخصية مصرية

دراسة في عبقرية المكان

بقلم
د. جمال
حمدان





سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . قليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
KITAB AL-HILAL

NO . 509 - MA - 1993

العدد ٥٠٩ - ذو القعدة - مايو ١٩٩٣

فاكس : 3625469 FAX

أسعار بيع العدد فئة ٣٠٠ قرش

التوزيع في الجمهورية السورية - المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات - دمشق تلكس
٤١١٩٣٩ - فاكس ٢١٠٥٣٢ - ١٠٠ ليرة - لبنان ٦٦٠٠ ليرة - الاردن ٢٤٠٠ فلسا - الكويت
١٢٥٠ فلسا - السعودية ١٢ ريال - تونس ٢ دينار - المغرب ٢٥ درهم - البحرين ٢٠٠ دينار -
النوحه ١٢ ريال / دبي ، أبو ظبي ١٢ درهم / مسقط ١٢٠٠ ريال - غزة والضفة والقدس ٢
دولار / الجمهورية اليمنية ٥٠ ريال - لندن ٥٠٠ راك .

شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان

بقلم

د . جمال حماد



دار الحلال

الغلاف للفنان :
محمد أبو طالب

مقدمة

فى الشخصية الإقليمية

إذا كانت الجغرافيا فى الاتجاه السائد بين المدارس المعاصرة هى « التباين الأرضى » أى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين أجزاء الأرض على مختلف المستويات ، فمن الطبيعى أن تكون قمة الجغرافيا هى التعرف على « شخصيات الاقاليم » . والشخصية الإقليمية شىء أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الإقليم ، إنها تتساعل أساسا عما يعطى منطقة تفردا وتميزها بين سائر المناطق ، وتريد أن تنفذ إلى « روح المكان » لتستشف « عبقريته الذاتية » التى تحدد شخصيته الكامنة *genius loci*. ومن الواضح أن مثل هذه النظرة ليست تحليلية وإنما هى تركيبية فى الصف الأول ، نظرة واسعة عالمية *Weltanschauung* كما يقول الالمان

وبديهي كذلك أنها لا تقتصر على الحاضر وإنما هي تتراعى بعيدا عبر الماضي وخلال التاريخ ، لأنه بالدور التاريخي وحده يمكن أن نتعرف على الفاعلية الايجابية للاقليم وعلى التعبير الحر للشخصية الاقليمية . والبيئة قد تكون في بعض الاحيان خرساء ، ولكنها تنطق خلال الانسان ، وربما تكون الجغرافيا صماء ، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها . ولقد قيل بحق ان التاريخ ظل الانسان على الأرض بمثل ما أن الجغرافيا ظل الأرض على الزمان . ولهذا نجد أن البحث في الشخصية الاقليمية لم يكن من عمل الجغرافيين وحدهم ، بل بحث فيه المؤرخون كثيرا ابتداء من سيريل فوكس في مؤلفه المشهور « شخصية بريطانيا » إلى حسين مؤنس في « مصر ورسالتها » ، إلى حسين فوزي « سندباد مصري » وشفيق غريبال في « تكوين مصر » .

ولكن طريق الجغرافيا ربما كان أكثر غنى وتنوعا في المناهج والطرائق حيث إنه يجمع بين الزمان والمكان ابتداء من الجيولوجيا حتى الأركيولوجيا ، ومن الفلك حتى الانثروبولوجيا . ولهذا نجد الشخصية الاقليمية مطلبا أثيرا بين كبار الجغرافيين ابتداء من «لابلاش» في مقدمته لكتاب «لافيس» عن تاريخ فرنسا «شخصية فرنسا من الناحية الجغرافية» ، إلى «أندريه زيجفريد» في كتابه «سيكولوجية بعض الشعوب» ومن «ددلي ستامب» في

«وجه بريطانيا» حتى «حزين» فى دراساته الاصلية المتعددة
عن البيئة والموقع فى مصر عبر التاريخ .

وانه لطبعى - أليس كذلك ؟ - أن يكون للجغرافى كلمته فى
هذا المجال ، والا فإلى من يتجه المواطن العادى والمتقف العام
لمعرفة جوهر وطنه ؟ إلى من سوى ذلك الذى «يتخصص فى عدم
التخصص» كما وصف ، وهو هكذا وصف لأنه الاخصائى الذى
يضرِب بحرية فى كل العلوم ، يربط الأرض بالناس ، والحاضر
بالماضى ، والمادى باللامادى ، والعضوى بغير العضوى ، ويكاد
يتعامل مع كل ما تحت الشمس وفوق الأرض ... وفى هذا الوقت
الذى يضطرب فيه الفكر فى مصر ويضطرم بحثا عن شخصيتها
العربية وتحديدا لمعدنها القومى الاصيل ولدورها الانسانى
والحضارى، لا شك تبرز المقدمة مسئولية الجغرافى
الملتزم الذى يضع علمه فى خدمة مجتمعه ..

ومن المحقق أن طبيعة الجغرافيا الكاملة الكامنة لا تتحقق
فى شىء كما تتحقق فى دراسة الشخصية الاقليمية ، فليست
الشخصية الاقليمية تقرير حقيقة علمية مطلقة يمكن أن
تخضع تماما للقياس الرياضى والاحصاء ، وذلك على الرغم
من أنها تعتمد أساسا - وما ينبغى لها غير ذلك - على مادة
علمية موضوعية بحتة . إنها عمل فنى بقدر ما هى عمل علمى،

وذلك رغم ما يجده البعض فى هذا من تعارض ظاهرى (١) فكما يقول جلبرت أحد دعاة الشخصية الاقليمية ووريث مدرسة أكسفورد «ان الجغرافيا هى فن التعرف على شخصيات الاقاليم ووصفها وتفسيرها» ويضيف أن «شخصيات الاقاليم كشخصية الفرد يمكن أن تنمو وأن تتطور وأن تتدهور ، ووصفها لا يقل صعوبة» (٢)

ولكننا نرى أن فن تناول المادة العلمية لا يكفى وحده للتشخيص الاقليمى ، بل لابد من اطار من « فلسفة المكان » ، اطار يحدد تلك الشخصية ، ولهذا فنحن أيضا مع «دبنام» حين يعرف الجغرافيا بأنها « فلسفة المكان » (٣) . ولا يعنى هذا فلسفة محلقة غامضة ، بل فلسفة عملية واقعية قد ترتفع برأسها فوق التاريخ ولكن تظل أقدامها راسخة فى الأرض ، فلسفة تحلق بقدر ما تحقق .

(1) Preston E. James, " The Region as a Concept Geog Rev. Jan. 1962 , pp 130-1.

(2) E.W. Gilbert " The Idea of the Region " Geog vol. 45, 1960, pp. 157-175.

(3) F. Debenham Use of Geog Lond 1950 , P . 11

ولئن بدا أن هذا يجعل للجغرافيا منهاجا خلاسيا متنافرا يتأرجح ما بين علم وفن وفلسفة ، فأننا نبادر فنذكر بأن الجغرافيا نفسها وبطبيعتها علم متنافر غير متجانس فى مادته الخام ، وليس غريبا أن يكون كذلك فى منهجه . ويحسم «ستامب» الموقف بإيجاز حين يقول « أن الجغرافيا فى نفس الوقت علم وفن وفلسفة » (١) ويمكن أن نضيف للتوضيح : علم بمادتها ، فن بمعالجتها ، فلسفة بنظراتها . والواقع أن هذا المنهج المثلث يعنى ببساطة أنه ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة إلى مرحلة التفكير ، من جغرافية الحقائق المرصوفة إلى جغرافية الافكار الرصينة . وكما قلنا ، لا تتحقق هذه الطبيعة المركبة كاملة كما تتحقق فى الشخصية الاقليمية والبحث الحالى - وله جذور أو ربما بذور فى عمل سابق للكاتب (٢) - يحاول أن يرسم صورة عريضة ولكنها دقيقة بقدر الامكان لشخصية مصر . ومصر لا شك موضوع مثالى لمثل هذا البحث نظرا لما تمتاز به من طبيعة جغرافية واضحة الحدود ، ولما تملكه من تاريخ ألقى حافل . كما أننا فى المرحلة الحالية من

(1) L. Dudley Stamp Intermediate Geog., 1939, p.1.

(٢) للمؤلف : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩

تطورنا فى حاجة ماسة إلى فهم كامل لوجهنا ووجهتنا ، لكياننا ومكاننا ، لامكانياتنا وملكاتنا ، ولكن أيضا لنقائصنا ونقائصنا - كل أولئك بلا تحرج ولا تحيز أو هروب ، فليس هذا دفاعا عن مصر ولا هو محاولة شوفينية للتمجيد ، وإنما هو تشريح علمى موضوعى يقرن المحاسن بالأضداد على حد سواء ويشخص نقاط القوة والضعف سواء بسواء ، وبغير هذا لا يكون النقد الذاتى ، وقد لا يرضى هذا السطحين والدعاة ، ولكننا لهذا ندعم مناقشتنا بالمصادر والاسانيد الواضحة .

وليست هذه أول دراسة من نوعها فى مصر بطبيعة الحال ، وإن حاولنا أن تكون وافية دون اطناب ، كذلك لا يمكن لمثلها أن تكون نهائية أبدا ، ولكننا نأمل أن تلقى من الضوء مثلما تنفت من الحرارة على شخصية من أغنى الشخصيات الاقليمية وأكثرها ثراء وتعددا فى الجوانب والابعاد .

وتبقى فى نهاية هذه المقدمة كلمة أخيرة لابد منها ، مصر ، أم الجمهورية العربية المتحدة ، نقول ؟ هذا هو السؤال ، ولقد ثار جدل فكرى حول هذه القضية فى الفترة الاخيرة ، وصميم المشكلة هو الظلال الوحدوية أو الانفصالية التى قد توحى بها هذه التسمية أو تلك ، وبغير ما مفاضلة بين الاسمين ، فاعل المشكلة شكلية

أكثر مما قد يظن بعضنا، وليس ثمة تضاد أو تعارض في الحقيقة.
فمصر (منذ مصريين) اسم « جغرافى » يمثل ما أن اسم
كوكبنا هذا هو الأرض واسم نهرنا هذا هو النيل ، وكل باق ولا
مفر منه ما بقيت هذه الأرض وهذا النيل . أما الجمهورية العربية
المتحدة فاسم « سياسى » عبر عن حقيقة قامت وعن أمل شاهق
مرموق ، وهو بهذا لا يقصد به أن يقتصر على مصر حكرا إلى
الابد ، وانما المفروض - بالتعريف - أن يتسع يوما لدولة الوحدة
العربية الكبرى .

واذا كان كل من الاسمين قد أصبح علما تاريخيا بدرجة
أو بأخرى ، فلا بأس من الاحتفاظ بهما معا واستعمالهما كل
فى مجاله الأنسب ، جغرافيا أو سياسيا ، ولا معنى لافتعال
معركة موهومة بينهما . وإذا كان البعض يدعو إلى اصطناع
اسم توفيقى جديد يجمع بين الصفتين هو الجمهورية العربية
المصرية ، فإن الاسمين السياسيين - هذا وذاك - لا يجبان
الاسم الجغرافى مصر أكثر مما يجب اسم الجمهورية
العربية السورية الاسم الجغرافى سوريا أو اسم الجمهورية
العربية العراقية أو الجزائرية أو اليمنية الاسم الجغرافى العراق
أو الجزائر أو اليمن ، ومن هذا المنطق وحده ، قلنا هنا شخصية
مصر دون تخرج أو تجاهل للاسم البديل .

ملاحع شخصية مصر

ليس سهلا ان نركز الشخصية الاقليمية فى معادلة موجزة ، لا سيما اذا كانت غنية خصبة كشخصية مصر . ولكن البعض كثيرا ما ردد أن مصر «أرض المتناقضات Land of paradox» ربما تحت تأثير التباين الشديد بين الفروق الاجتماعية الصارخة من ناحية ، أو من ناحية أخرى بين خلود الآثار القديمة وتفاهة المسكن القروى ، أو بين الوادى والصحراء حيث يتجاوران جنبا إلى جنب ، ولكن كما تتجاور الحياة والموت (١) . (ولن نذكر هنا «وكم ذا بمصر من المضحكات ... الخ » رغم أن به أكثر من مجرد خيال الشعراء) . ولكن اذا لم تكن هذه كلها نظرة سطحية ، فهى على الأقل ضيقة ، لأنها لا تعرض الا لجانب واحد من مركب عريض . ولا تختلف محاولة التشخيص « بأرض الطغيان Land of Tyranny » عن ذلك كثيرا .

والذى نراه هو اننا ازاء حالة نادرة من الاقاليم والبلاد من حيث السمات والقسمات التى تجتمع فيها ، وكثير من هذه السمات تشترك فيها مصر مع هذه البلاد أو تلك ، ولكن مجموعة الملامح ككل تجعل منها مخلوقا فريدا فذا حقيقة . فهى بطريقة ما

(1) Maurice hindus, In Search of a Future Lond,
1949,p. 115

تكاد تنتمي إلى كل مكان دون أن تكون هناك تماما . فهي
بالجغرافيا تقع في أفريقيا ، ولكنها تمت أيضا إلى آسيا
بالتاريخ . وهي متوسطة دون مدارية بعروضها ، ولكنها موسمية
بمياهها وأصولها . وهي وان كانت أصلا موسمية في مصدرها
فقد أصبحت موسمية دائمة أخيرا على ما في ذلك من تناقض .
هي في الصحراء وليست منها ، انها واحة ضد - صحراوية
anti - desert بل ليست بواحة وانما شبه واحة هي .
فرعونية هي بالجد ، ولكنها عربية بالأب . ثم إنها بجسمها
النهرى قوة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ، وتضع بذلك قدما في
الارض وقدا في الماء . وهي بجسمها النحيل تبدو مخلوقا أقل من
قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل رأسا أكثر من
ضخم . وهي بموقعها على خط التقسيم التاريخي بين الشرق
والغرب تقع في الأول ولكنها تواجه الثاني وتكاد تراه عبر المتوسط،
كما تمد يدا نحو الشمال وأخرى نحو الجنوب . وهي توشك بعد
هذا كله أن تكون مركزا مشتركا لثلاث دوائر مختلفة بحيث صارت
مجمعا لعوالم شتى ، فهي قلب العالم العربى ، وواسطة العالم
الاسلامى ، وحجر الزاوية في العالم الافريقى .

وإذا كان لهذا كله مغزى ، فهو ليس أنها تجمع بين الازداد
والمتناقضات ، وانما أنها تجمع بين أطراف متعددة غنية وجوانب

كثيرة خصبة وثرية ، بين أبعاد وآفاق واسعة ، بصورة تؤكد فيها «ملكة الحد الاوسط» وتجعلها «سيدة الحلول الوسطى» ، تجعلها أمة وسطا بكل معنى الكلمة ، بكل معنى الوسط الذهبى ، ولكن ليس أمة نصفاً ! وسط فى الموقع والدور الحضارى والتاريخى ، فى الموارد والطاقة ، فى السياسة والحرب ، فى النظرة والتفكير ... الخ .

ولعل فى هذه الموهبة الطبيعية سر بقائها وحيويتها على العصور ورغممها . إن مصر جغرافيا وتاريخيا تطبيق عملى لمعادلة هيجل : تجمع بين « التقرير » و « النقيض » فى « تركيب » متزن أصيل . ونحن لهذا لا نملك إلا أن نقول إننا كلما أمعنا تحليل شخصية مصر وتعمقناها استحال علينا أن نتحاشى هذا الانتهاء: وهى أنها «فلتة جغرافية» لا تتكرر فى أى ركن من أركان العالم ، فالمكان ، الجغرافيا - كالتاريخ - لا يعيد نفسه أو تعيد نفسها . تلك هى حقيقة عبقريتها الاقليمية .

والنظرية العامة التى نقدم فى تفسير هذه الشخصية الفلته هى التفاعل - ائتلافا أو اختلافا - بين بعدين أساسيين فى كيانها وهما الموضع Site والموقع Situation . فالموضع نقصد به البيئة الطبيعية بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها ، أى البيئة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة وجسم الوادى بشكله

وتركيبه ... الخ . أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة الى توزيعات الارض والناس والانتاج حول اقليمنا ، وتضبطه العلائق المكانية التي تربطه بها . الموضع خاصية محلية داخلية ملموسة ، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة .

بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما تفسر شخصية مصرنا . فهما يختلفان حين نجد أن حجم الموضع كان دائما لا يتكافأ مع خطورة الموقع الحاسم على ناصية العالم ، وحين نجد أن الاول ينتظم قدرا ما من عزلة ، والثاني يفرض فيضا من الاحتكاك ، وهما يأتلفان في الأثر حين يدعوان إلى الوحدة السياسية والمركزية العنيفة ، ومن حيث أن زمامهما ليس محليا تماما وإنما يرتبط بعوامل خارجية بعيدة . وبين هذا الشد والجذب تخرج شخصية مصر الكامنة كقلعة جغرافية نادرة .

ولكى نحدد ملامح هذه الشخصية لا يمكن أن نعرض عرضا تقليديا رتبيا لفصول جغرافية مصر الطبيعية أو البشرية ، فليس هذا هدفنا على الاطلاق ، وإنما علينا أن نتحسس هذه الملامح ونتقصاها أنى كانت : فى الماضى أو فى الحاضر ، فى الطبيعة أو العمران ، فى السياسة أو الاقتصاد ... الخ . وقد تقطع دراسة الملمح الواحد عبر عدد من هذه العناصر أو قد تتعامد عليها

جميعا بلا حرج ، وعلى هذا الاساس يمكن أن نتعرف فى ملامح هذه الشخصية وأبعادها على عشرة سنحلتها تباعا وهى :
التجانس والوحدة ، الطغيان الاقطاعى ، المركزية ، التبعية السياسية بعد السيطرة ، الاساس الخارجى للبناء الحضارى ، العلاقة بين الموارد والسكان ، التفاعل بين العزلة والاحتكاك ، تعدد الجوانب والابعاد ، الاستمرارية والتقطع ، ثم أخيرا الوطنية والقومية .

واذا كان من المفيد أن نحدد مكان مثل هذه الدراسة من منهج العلم الجغرافى ، فربما صح أن نقول انها أدخل فى الجغرافيا الاقليمية - التى سميت حينها بالجغرافيا الخاصة - منها فى أى جانب آخر من الجغرافيا . الا أنها هنا لا تنظر نظرة تحليلية تستهدف أساسا تقسيم مصر إلى أقاليم داخلية ، وإنما هى بالأحرى تنظر نظرة تركيبية إلى مصر كلها كإقليم واحد تبغى التعرف على مكانه وخصائصه ودوره فى العالم الواسع والوطن العربى الكبير بوجه خاص . إنها تمثل الجوانب العامة من جغرافية خاصة ، أو هى باختصار أقرب أن تكون لونا من الجغرافيا الاقليمية «الخارجية» منها إلى الجغرافيا الاقليمية «الداخلية» كما قد نقول .

مغزى الشخصية الاقليمية

غير أننا قبل أن ننتهياً لهذه الدراسة والتحليل ، نحتاج إلى وقفة عند المغزى العملى أو الفكرى للشخصية الاقليمية بعامة سواء بالنسبة إلى مصر أو إلى غيرها من البلاد العربية وغير العربية ، وما قد يكون لها من محمولات وظلال أو يقحم عليها من تخريجات أو تأويلات سياسية بعيدة أو قربية . فقد يرى البعض أن الحديث عن الشخصية الاقليمية وما يضغط عليه أو يوحى به من تفرد فى روح المكان وعبقورية ذاتية فى الاقليم ، هو أمر يؤكد الفروق الجغرافية على حساب المشابهات بالضرورة ، ويبرز الاختلافات المحلية فى وجه التجانس العام ..

وفى منطقة كالوطن العربى الكبير ، تسعى اليوم حديثاً إلى الوحدة الشاملة فى نضال تاريخى بطولى ، ألا يعنى هذا - هكذا قد يتساءلون - التأكيد على « الوطنية » المحلية الضيقة فى وجه « القومية » العربية المشرقة ؟ ألا يعنى الحديث عن الشخصية المصرية انغلاقاً وتشبثاً اقليمياً « بالمصرية » ازاء « العروبة » ؟ فإذا ما تكلمنا بعد ذلك عن الشخصية العراقية والشخصية السورية والجزائرية ، إلى آخر الوحدات التى يتألف منها الوطن الكبير ، أفلا يعد هذا بصورة ما سعياً واعياً أو غير واع إلى التفرقة

والتمزيق فى وقت نحن أحوج ما نكون إلى التماسك والتلاحم ؟
وعلى الفور تتبدى لنا حقيقة الفلسفة الفكرية التى تكمن وراء
القضية المثارة ، انها اذن قضية المشابهات والفروق الجغرافية بين
قطر وآخر من الاقطار العربية ، قضية التفرد والتجانس ، قضية
الوحدة والتنوع ، والمطلوب اذن ممن يتصدون لمثل هذه الدراسة أن
ينقبوا عن أوجه الشبه وتأكيداتها والضغط عليها ، ونكاد نضيف أن
المفهوم لذلك منطقيا وضمنيا أنهم مدعوون كذلك إلى اهمال أوجه
الاختلاف الطبيعى إن أمكن ، فكلما كنت وحدويا «طيبا» كان من
الطبيعى أن تنقب عن التجانس الطبيعى داخل الوطن الكبير
وتبرزه تجسيما وتضخيما ، وأن أمكنك أن تغفل الفروق وتعتم
التفرد المكانى فذاك خير وأجدى وحدوية .

ولكن هل حقا يعنى وجود الفروق الجغرافية بين وحدات
الوطن العربى التفرقة السياسية ، وهل حقا تؤدى الاختلافات
الطبيعية إلى الخلافات القومية ؟ هل الحديث عن الشخصية
الاقليمية لمصر أو المغرب أو العراق .. الخ يترادف مع الحديث عن
« المصرية والمغربية أو العراقية » .. الخ ويتضاد مع العروبة ؟
أهى ردة بصورة ما مباشرة أو غير مباشرة إلى الفرعونية
والبربرية والاشورية ؟ باختصار هل يتعارض القول بوجود

عبقرية مكان خاصة بكل أو بأى قطر عربى مع دعوة القومية
والوحدة العربية ؟

أما أن هناك فروقا طبيعية وجغرافية بين أجزاء الوطن
العربى ، فذلك حقيقة أولية كالبديهيات لا يمكن لأحد أن ينكرها
موضوعيا أكثر مما يمكنه أن ينكر أن هناك مشابهاة وأوجه
تقارب بين بعضها البعض . فهناك تشابه اسى بين مصر والعراق
كبيئتين فيضيتين ، والشام والمغرب الكبير نظائر جغرافية إلى حد
بعيد بطبيعتهما الجبلية المتوسطة . وبالمثل تكرر الوحدات
الصحراوية من العالم العربى كثيرا من الملامح المشتركة . ولكن
من الواضح تماما أن البيئة المصرية تختلف عن البيئة فى المغرب
بمثل ما تختلف البيئة العراقية عن السورية ، وهكذا .

ولسنا نقصد بهذا أن نؤكد الفروق الطبيعية بين أقطارنا
العربية لنطمس معالم التشابه بينها ، ولكننا نقول أن ثمة فروقا ،
وليس يجدى فى مواجهتها علميا أو قوميا أن نتجاهلها فى سبيل
وحدة جغرافية منمطة أو تجانس طبيعى باهت موهوم ، إنما
الشخصية الاقليمية أشبه شىء بالشخصية الانسانية .

فالشخصية - هذه وتلك - مركب معقد للغاية من عدد ضخم من العناصر وتوليفة معينة من السمات والصفات والملامح والمعالم . فإذا اشتركت شخصيتان في الغالبية من تلك العناصر والقسمات ، ولكن اختلفتا في قلة منهما مهما تضاعفت ، فليس علينا جناح أن نتكلم عن « التفرد » الشخصية في كل منهما رغم التشابه الواسع المدى ، ودون أن يعنى ذلك أى تنافر أو تضاد بينهما .

ولهذا فإن من الخلط أن نظن أن الحديث عن تفرد الشخصية الجغرافية وعبقرية المكان لهذا القطر العربى أو ذاك يعنى تدعيم الدعوة الانفصالية ، وأننا اذا قلنا شخصية مصر فقد قلنا الفرعونية أو اذا قلنا شخصية الشام فقد قلنا الفينيقية .. الخ ، وأن القول بتفرد أى أو كل قطر عربى هو تبرير للتجزئة السياسية أو سند للانفصال يتعارض مع القومية والوحدة العربية .

وحقيقة الامر أن الوحدة السياسية لا تأتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية ، وانما من الوحدة البشرية تأتى . فالعبرة فى قيام دولة موحدة دستوريا هى وحدة الناس أى وحدة القومية

بمعنى تجانسهم فى المقومات الاساسية من لغة مشتركة وتاريخ ملتحم ومصالحة مترابطة وعقيدة سائدة ، وهذه جميعا أركان متوافرة فى القومية العربية ربما كما لا تتوافر فى قومية أخرى معروفة . ولا عبرة بعد هذا بتجانس أو تباين الأرض التى يحتلونها .

ثم ان الوحدة السياسية وحدة وظيفية والوحدة الوظيفية فى اى مجال لا تأتى من الوحدة التركيبية بل من التنوع التركيبى فإى جدوى من ان تتحد اقطار متشابهة منمطة فى انتاجها ومواردها وامكانياتها الا ان يكون مجرد تمدد اميبى عقيم ؟ وهذا بالدقة ما يعرف بمبدأ « التنوع فى الوحدة » او « الوحدة فى التنوع » .

واذن فليس مما يضر قضية الوحدة العربية أو يخرب حركة القومية العربية أن يكون لكل قطر من أقطارها شخصيته الطبيعية المتبلورة بدرجة أو بأخرى داخل الاطار العام المشترك . وهذا التنوع والتباين فى البيئات انما يثرى الشخصية العربية العامة ويجعلها متعددة الجوانب والابعاد . وهو فى نفس الوقت لا علاقة له بالتعدد الدستورى ولا يعنى التمزيق السياسى أو تأكيد الانفصالية الراهنة بحال ، ولا يشجع الولاءات الوطنية فى وجه الولاء القومى العربى الكبير أو على حسابه . لا ، ولا هو يمهد لنصرة محلية وانعزالية فكرية وسياسية بقدر ما يضيف إلى العزة القومية الواسعة وينميها .

وإذا كنا قد جادلنا بأن الكلام عن شخصية مصر لايعنى اقليمية ضيقة فضلا عن شوفينية شعوبية ، ولا يضع الوطنية في مواجهة ضد القومية ، فاننا نضيف الان انه لا يؤكد الوطنية من خلال القومية فحسب بل ويؤكد القومية من خلال الوطنية تأكيدا صحيحا بغير تعارض ، وإذا كانت بعض البلاد مثل الولايات المتحدة قد نجحت وحدتها لانها - كما قيل - قد تجاهلت عمدا وعن قصد كل الجغرافيا وكل التاريخ ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل كندا تعاني وحدتها لأنها تتذكر الجغرافيا أكثر مما ينبغي وتتذكر التاريخ أقل مما ينبغي ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل غرب أوروبا تتعثر وحدتها لأنها تتذكر كثيرا جدا من التاريخ وقليل جدا من الجغرافيا (١) ، اذا كان هذا فائنا في الوطن العربي يمكن أن تنجح وحدتنا أكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معا أكثر وأكثر ، لأن التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا ، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا ، بل وربما جاز لنا أن نقول ان الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها أو هما لحمتها والسداة .

وبعد ، فلقد كان ضروريا قبل أن نمضى إلى شخصية مصر بإفاضة أن نضغط على المفزى الفكرى للدراسة حتى لا نترك مجالا

(1) W.G.East, An Historical Geog. of Europe, pp.444 - 5..

لتخريب أو تأويل مبتسر . فما نرى فى شخصية مصر مهما تبلورت أو تجوهرت الا جزءا من شخصية الوطن العربى الكبير الملحمية الثرى ، وما نرى فى دراستها تعارضا أى تعارض مع أمل الوحدة الشاهق . واذا كنا قد خصصنا مصر بالدراسة فهذا أمر طبيعى لجغرافى عربى من مصر ، ومع ذلك فانه يبقى أملا كبيرا من آمال هذا الكاتب أن تتاح له فى المستقبل سلسلة كاملة فى الشخصيات العربية واحدة تلو الاخرى ابتداء من المحيط حتى الخليج .

الفصل الأول

التجانس والوحدة من التجانس الطبيعي

التجانس الطبيعي صفة جوهرية فى البيئة المصرية ، فالوادي كله وحدة فيضية ، أما التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد فاختلاف فى الشكل والمساحة قبل أن يكون فى التركيب والنسيج ، ولا يبرر ما يقوله « كون » من أن « مصر من الوجهة الجغرافية ليست موحدة » (١) ، أو ما يقوله «مايرز» من أن مصر « كانت تتألف دائما من أرضين متميزتين ومتباينتين ، العليا والسفلى ، الوادي والدلتا » (٢)

وإذا كان ثمة فارق فهو فى الدرجة لا فى النوع ، ولا محل لأى شىء كثنائية فى اللاندسكيپ المصرى الذى يسوده النهر سيادة

(1) C.S. Coon, Races of Europe, N.Y., 1939 , P.92

(2) J.L. Myres. Dawn of Hist, H.U.L, 1933,p. 45 ..

مطلقة ولا يغيب فيه عن عين الرائي أينما كان . وليس هناك انقطاع أو تغير فجائي ما بين الوادى الفيضى وسهل الدلتا ، حيث يبدأ الوادى فى الجنوب ضيقا مختنقا - كل العرض عند كلابشة ١٠٠ متر فقط ! - تحتضنه المرتفعات والحواف من الشرق والغرب ثم لا يلبث أن يتسع باطراد حتى يتراوح فى جذعه الرئيسى حوالى + أو - ١٥ كم بينما يأخذ الاطار التلى فى التواضع ، حتى اذا بدأ الانفراج عند رأس الدلتا لم يكن اتساع السهل فيها واتضاع التلال حولها الا استمرارا لاتجاهات تحدت منذ البداية . وفيما بين الوجدتين ، الوادى والدلتا ، يستمر انحدار السطح العام متصلا مطردا من الجنوب إلى الشمال بلا انقطاع ظاهر .

كل الفارق اذن أن الصعيد شق غائر ضيق ، بينما الدلتا مروحة مبسطة مسطحة ، وهى أكثر طمئية فى قلبها من الصعيد ولكنها أكثر منه رملية فى الاطراف . وفيما عدا هذا فالدلتا تتحلل فى النهاية إلى مجموعة مخففة مصغرة متراسة من « الصعيدات » فى نمط أشبه ما يكون بورقة شجر مقلوبة ، عروقها هى الضفاف المرتفعة وأرضيتها هى المجارى المائية (١) . والتباين المحلى المحسوس لا يبين حقا الا فى أقصى الأطراف الهامشية شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد الأقصى . فالأولى نطاق مستنقى

(1) A. E. Crouchley, Econ. Development of Moderr. Egypt, Lond., 1938. p. 3..

بحيرى ، والثانى شريط جنادل صخرى . أما الفيوم « فمصر
الصغرى » لا يانفصالها الواضح عن الوادى كدلتا داخلية
فحسب ، وانما كذلك من حيث هى تصغير جامع للدلتا والصعيد :
إنها بصيغة رياضية الجذر الجبرى لمصر : Integer of Egypt
فواديهما هو بحر يوسف ، أما المتخفض نفسه فبمثابة
مجموعة من دالات مروحية صفت فى دائرة مغلقة بحرهما المتوسط
المشترك هو بحيرة قارون ، ومدرجاتها المشهورة هى تضاعفت
لانحدار الدلتا الوئيد .

وقديما فى ظل الرى الحوضى كانت وحدة البيئة وتجانسها
تتجلى فى تمامها حين تتحول أرض مصر تحت الفيضان إلى
بحيرة هائلة متصلة أو خليج عذب واحد لا تقطعه الا سطوح السدود
وقمم المدن والقرى ، بينما تعود بعد انحسار النيل فترسم صورة
سلسلة مترامية لا نهائية من الأحواض المتشابهة سواء فى الصعيد
أو فى الدلتا ، وإذا كان الرى الدائم قد خلق اختلافات اقليمية فى
شكل اللاندسكيب ، حيث بدأ من الشمال وظل يغزو الجنوب على
دفعات ، فقد كان ذلك أمرا موقوتا بالضرورة ، ونحن نرى اليوم
آخر بقايا الحياض تختفى مع السد العالى ، وعاد أديم مصر
الزراعية غطاء متجانسا من أطرافه إلى أطرافه ، ترصعه -
كوحداث زخرفية متكررة - نقوش الحقول والزراعات الدورية ،

وتمنحه أجام النخيل العالية « موتيف » موحدا من النوبة حتى قم البحر ، بينما تمثل ترعة الرى والمصرف - الأولى فى الألسنة العالية والثانى فى المواطى البينية سواء ذلك فى الدلتا أو فى الصعيد - موتيف هيدرولوجيا آخر يؤكد وحدة اللاندسكيب المصرى الحضارى .

أما مناخيا فالامتداد عبر نحو ١٠ درجات عرضية هو «ترافرس» كالقطاع الطولى يخلق بعض فروق محلية بالضرورة ، ولكنها بالضرورة أيضا فروق لا تبين إلا بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب . وإذا كان بالشمال الأقصى شريط ساحلى دقيق من مناخ البحر المتوسط فهو إقليم مناخى متدهور أكثر منه إقليما أوليا متبلورا ، بينما يظل المناخ الصحراوى الجاف يحتل سماء مصر التى تقع برمتها دون المدار ، فان حدودنا الجنوبية تسكاد تبدأ مع مدار السرطان ، والواقع أن الفروق الحقيقية فى المناخ فى مصر هى الفروق الفصلية قبل أن تكون الفروق الإقليمية .

وهذا التجانس الاساسى فى المناخ ينعكس فى الزراعة بطبيعة الحال . فمصر كلها إقليم زراعى واحد على طوله ، أما أقاليمها المحلية فأقل من ثانوية أو حتى ثالثة فى مرتبتها التصنيفية ،

ولا تكاد توجد - مرة أخرى - إلا في أقصى الأطراف الهامشية شمالا وجنوبا . ولذلك فالمحاصيل كلها عالمية التوزيع تقريبا ، وإن تباينت ففي نسبها ومركباتها المحلية . أما المحاصيل المحلية بصرامة فهي ثانوية الأهمية للغاية بحيث تضيع في زحمة التجانس القاعدي . ولهذا كله فإن الفروق المحلية في الانتاج الزراعي أقل بكثير من القاسم المشترك الأعظم وتتضاءل بجانبه (١) .

وإذا كان قد قيل أن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الجنوب إلى الشمال تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن الأمريكية في طية واحدة (٢) ، فهذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية في الحقيقة ، أما جسم البلد وصلبه فأدنى إلى أن يكون اقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس ، وأكثر من هذا في الناحية الاقليمية العامة ، حين نحاول أن نميز في الجغرافيا بين أقاليم مختلفة في مصر ، نجد أن تقسيمنا يعتمد أساسا على المسافة أكثر منه على المساحة .

(1) G. Hamdan, Evolution of Irrigation Agric. in Egypt, in A Hist of Land Use in Arid Regions. Unesco, Paris 1961,p. 131..

(2) H. K. Selim, Twenty years of Agric. Development in Egypt

وحتى اذا انتقلنا إلى « أعمال الانسان » أو « الثوابت الحضارية Cultural immobilia » كما تسمى ، من قرى ومدن باعتبارها مظهرا للتفاعل المادي المباشر بين البيئة والانسان أو رد فعل جغرافى للنشاط والفعل البشرى ، فلن نخطى وحدة التجانس القاعدى . فالقرية المصرية خلية أولية ، ولا نقول أميبية ، تكاد كما وصفها البعض تمثل امتدادا رأسيا تشكليا للأرض السوداء الأفقية . وهى بعد تكاد تكون نسخة مكررة فى كل الوادى وان اختلفت أحجاما وأوضاعا . وباستثناء حالات الصيد البحرية والبحرية فى أقصى الشمال ، وقرى النوبة الفريدة جدا فى أقصى الجنوب ، لا نكاد نجد اختلافات تركيبية ملموسة بين قرى الوادى أو المسكن القروى فيه .

ومثل هذا عن المدن يقال . فباستثناء العاصمتين وقلة من الموانئ ومدن القنال ، تشكل المدينة الاقليمية المصرية المتوسطة - البندر التقليدى - وحدة مورفولوجية ثابتة الطابع والقالب والجو العام حتى ليؤكد « جان لوزاك » أن واحدة منها لا تعرف شخصية مدنية مستقلة تتفرد بها عن سواها (١) . غير أن الامر فى النهاية انما هو - بغير حتم جغرافى - هذه العلاقة البسيطة : وحدة

(1) J. Lozavh D'elta du Nil, Le Caire, 1935, p.2 . 9

البيئة الطبيعية : وحدة البيئة العمرانية ، تجانس البيت الجغرافى
الكبير : تجانس البيت السكنى الصغير .

التجانس الطبيعى اذن حقيقة لا شك فيها . الا أنه مع ذلك لا
ينبغى المبالغة فى تقديرها إلى الدرجة التى تصل فيها إلى صورة
باهتة الملامح . فكما يقول « روبين فيدن » « نظرا لشفافية التباين
ودقائق التغير فى اللاندسكيپ المصرى ، فقد يظن المرء خطأ أنه لا
ملامح له . وقد يصل الظن به أخيرا إلى أنه لم ينتقل أبدا وأن
تقدمه لم يكن الا وهما . فبعد سفر طوال النهار ، قد تحسب أنه لم
يكن ثمة الا منظر واحد عبره شاهدت تلاعب الضوء والنور والشكل
اللانهائى : هذا فجر وهذا ظهر وهذا غروب » (١) .

والتجانس البشرى

لا يمكن القطع علميا بشأن الاصول الجنسية الاولى لسكان
مصر فى عصور ما قبل التاريخ ، أو ما يمكن أن نسميه مع
بيجهوت « فترة تكوين الاجناس » ، اذ تتكاثر النظريات المتعارضة
وتقل الأدلة اليقينية . والباحث فيما كتب عن تعمير مصر وأجناسها
الأولى يدخل - فى معنى حقيقى جدا - فى متاهة كلها ضباب .
ولو انه أخذ ببعض النظريات القديمة التى شاعت زمنا ، لكانت

(1) Robin Fedden . Land of Egypt, Lond. 1939, p. 11..

مصر ما قبل التاريخ مثلاً بل أمثلة لاختلاط الاخلاق
والأمشاج الجنسية ابتداء من البوشمن والزنوج إلى الليبيين
والاسيويين ... الخ .

وكثير من هذه النظريات يصر على استيراد سكان مصر الأول
من مصدر خارجي ، إما من الجنوب من أفريقيا أو من جهة البحر
الأحمر ، وأما من الشمال من آسيا أو عن طريق الدلتا ، ومنها ما
يستمد السكان الأول من اختلاط وتصادم تلك الاجناس الدخيلة
الوافدة (١) .. الخ غير أن الابحاث الحديثة أثبتت جموح كثير
من هذه النظريات وأنها بنيت على شبهات ثم نمت بالتأويلات .

ومن المحتمل - مع طول المذى التاريخي - أن قد حدثت بعض
موجات جنسية وافدة وربما تم بعض من الاختلاط حتى ما قبل
عصر الأسرات ، ولكن حقيقتين أساسيتين ينبغي أن تعلوا فوق
كل التفاصيل : الأولى كما يقول « شانتر » هي أن المصريين
القدماء شعب أصيل في مصر autochtonous ولم يفدوا اليها
من مكان آخر (٢) ، والثانية هي أن احتمالات الاختلاط الهامة
قلت مع ومنذ بداية عصر الأسرات التاريخية .

(1) W. M. Flinders petrie, "Migrations", Jour Roy.

Anthrop. Inst, 1906, pp. 5 ff., A. C. Haddon, Wan derings.
of Peoples, pp. 56-7, A.H. Brodrick, Early Man, 1948..

(2) E. Chantre, Recherches anthropologiques dans l' Afri-
que Orientale, Egypte, 1904, p. 30 2-3.

وتشير الدراسات الأركيولوجية والانتروبولوجية إلى أنه قد لا يكون هناك اتصال واستمرار بالضرورة بين سكان العصر الحجري القديم والحديث ، اذ يبدو أن الجماعات الأولى قد اختفت أو ربما انقرضت ، وحلت محلها الجماعات الثانية . ولكن الأدلة توحي بأن ثمة استمرارية جنسية ما بين سكان العصر الحجري الحديث وما بين عصر ما قبل الأسرات إلى عصر الأسرات ، بمعنى أن هذه العناصر جميعا قد دخلت بدرجة أو بأخرى وبصورة ما فى تكوين سكان مصر التاريخية . وعلى أية حال ، فلا شك فى استمرارية الجنس بين ما قبل الأسرات والأسرات (١)

ومنذ ذلك الحين والتاريخ الجنسى المصرى ليس الا عملية نمو « وتجنيس » داخلى وتطور تدريجى طبيعى خال من العقبات أو الهزات إلى درجة جعلته مضرب الامثال . يقول «كون» : « لا بد أن تظل مصر القديمة أبرز مثال معروف فى التاريخ حتى الان لمنطقة معزولة طبيعيا أتيح فيها للأنواع الجنسية المحلية الأصيلة أن تمضى فى طريقها لعدة آلاف من السنين دون أن تتأثر اطلاقا باتصالات أجنبية » . وفى النتيجة - يضيف نفس الكاتب - فإن «التغيرات التى لحقت النمط الجنسى فى أى جزء من أوروبا خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة كانت أكبر منها فى مصر

(١) برودريك ، ص ١٧٤ ، ١٧٧ .

خلال خمسة آلاف « (١) . وفى نفس المعنى ، وربما بتأكيد أقوى ، يقول برودريك « ... من الواضح طوال الستة آلاف سنة الأخيرة أو يزيد أنه لم يكن هناك أى تغيير فى مظهر جمهرة المصريين . فالبداريون ، وأهل النقادتين ، ومصريو الأسرات والفلاحون الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم ، كلهم من نفس النمط القاعدى - المتوسطى » (٢) .

فمنذ فجر التاريخ اذن يبرز الشعب المصري كوحدة جنسية واحدة الاصل متجانسة بقوة فى الصفات والملامح الجسمية . وقد ظل محافظا على هذا التجانس حتى اليوم دون أن تحدث أى ابتعادات ملموسة عن النمط الأولى أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة . والواقع أن من أطراف الحقائق الانثروبولوجية بقاء أو ثبات النمط المصرى عبر العصور Persistence فلم يكـد يتحرك منذ آلاف السنين ، حتى أن ثمرة من التماثل الفرعونية من عصر الاهرامات حين كشفت فى القرن الماضى ما تعرف الفلاحون وعمال الحفائر على بعضه كشبيه وممثل لبعض أفراد من بينهم ! (٣) .

(1) كوز ، س ٩٦ .

(2) 1951 A. H. Beodrick, Tree of Human Hist, Lond, 1951 p.118.

(3) H. Vallois Races hamaines, Paris, 1948, p. 40 ..

وهذا الثبات وحده جدير بالدهشة والتساؤل ، لا لأنه يتحدى البعد الزمني الطويل فحسب ، وانما لأنه يتحدى كذلك القاعدة الاصولية من أن البيئات الغنية تجنح كمناطق اغراء وجذب بشرى إلى الخلط والتنافر الجنسي (١) ولكن الذى يفسر هذا هو التعارض بين أثر الموقع وأثر الموضع . فالموقع مركزى مطروق بل قلب دوامة بشرية ، والموضع غنى ولكنه محمى معزول بدرجة لعبت غلالة الصحراء حوله دور « ماصة الصدمات أو المصفى » الذى غربل الموجات الداخلية وكسر حدتها ، وأخضعها للون قاس ولكنه صحى من الاختيار الطبيعى واذا كان النطاق الساحلى الشمالى ابتداء من سيناء حتى مريوط ممرا عبوريا مطروقا ، فمن الراجح كما حدث فى عصور ما قبل التاريخ أن كثيرا من الموجات التى انتقلت من غرب آسيا إلى شمال افريقيا اخترقته دون أن تمس جسم مصر تماما أو أن تؤثر فيه بكثير أو قليل .

وبين هذه الضوابط وتلك ، كان الحل الوسط هو أن مصر لم تتعرض أساسا للهجرات البشرية وانما للغزوات الحربية ، الأولى تتغلغل وتسرى غالبا فى الريف كما تسرى فى المدن ، أما الثانية فتقتصر على المدن تقريبا ، الأولى تمثل حركات ضخمة الحجم كما ، أما كيفا فهى « هجرات كلية » أى « تشمل الجنسين ولهذا يكون تأثيرها الجنسى محققا ، أما الثانية

(1) W. B. fisher, Middle East, Lond, 1950, P. 77.

فبضعة محدودة من حركة «ذكرية» بحتة ولذا تذوب ان لم تُبد . فمن بين نحو ٤٠ موجة دخيلة عدت في تاريخنا ، لا نجد الا ثلاث هجرات حقيقية هي الهكسوس والاسرائيليون والعرب .

ولكن الهجرتين الأوليين طردتا تماما بعد حين ، وكان الاستقرار فيهما محليا أساسا حيث اقتصر انتشار الهكسوس على الدلتا بينما كانت أرض جاشان (وادي الطميلات) هي «حظيرة اليهود Jewish pale» الأولى في التاريخ ، بل انها باعتبارها ممرا لهم أكثر منها مقرا كانت حارة اليهود أكثر منها جيتو كبيرا . أما حجما ففي التوراة أن اليهود عند الخروج لم يكن يزيد عددهم عن ٦٠٠ ألف ، أما تقدير «فلنדרز بيتري» لقوة الهكسوس العددية في قممتها بنحو مليونين أو ثلاثة فتخريج - تخميني صرف لا سند له علميا - من عددهم عند الخروج وهو ٢٤٠ ألفا ، الذي هو بدوره رقم لا ندرى مصدره (١) . أما الهجرة العربية - التي يسرف بيتري في التقليل من قوتها العددية والدموية ، على عكس ما فعل بالسوابقتين ، حتى ليصل بها على نفس الاساس الجزافي أو الخرافي الى ١٥٠ ألفا في مجموعها طوال تاريخها من ذكور وإناث ! (٢) - فتقف في الحقيقة وحدها من حيث أثرها ووزنها . ومن المسلم به أنها

(١٤) بيتري ، ص ١٤

(٢) السابق ، ص ١٥ .

بدأت بأعداد محدودة ، كغزوة ذكرية ، ولكنها سرعان ما تحولت إلى هجرة واسعة النطاق مختلطة النوع . وهى الأخرى بدأت كشبه استقرار على أطراف الصحراء وحواف المدن - خاصة الحوف الشرقى أى شرق الدلتا- وكشبه معسكرات فى المدن ، ولكنها لم تلبث أن استقرت فى بطن الحوف أى داخل الأراضى الزراعية والريف وانتشرت فى المدن . وهكذا تم الاختلاط لا فى بؤرات المدن وحدها كما فى حالة اليونان والرومان من قبل ، وإنما فى تضاعيف الريف ، ولهذا كتب للتعريب أن يكون تحولا خالدا لا ظاهرة عابرة كالهليينية .

ولقد كانت القبائل النازحة تتقاطر مع كل حاكم ، ولكن بعضها انسحب إلى الجزيرة فى النهاية ، وليس من الممكن أن نقدر العدد المطلق أو النسبى للعنصر العربى الوافد عبر عدة قرون ، ولكنه لا شك لم يكن بسيطا رغم كل محاولات التقليل العائدة ، ولا عبرة بالقطع بتقديرات « بيتري » ولا بقوله ان «الفتح العربى كان تغييرا فى السادة الحكام أكثر منه تغييرا فى الجنس» (١) . وبالمثل يقول شانتز فى تاريخ معاصر «أما عن العرب الذين كثيرا ما يطلق اسمهم بطريقة غير سليمة على المصريين . فقد نسب اليهم تأثير أكثر بكثير مما كان لهم فى الحقيقة » ، ثم يضيف أنه « يمكن القول بأن العرب هم الذين اختلطوا بالمصريين أكثر من المصريين

(١) السابق .

بالعرب « (١) . ولئن كان فى هذا بعض من الصحة ، فهو بالمعنى
الجنسى ، ويكون السؤال لماذا ؟

لا لسبب سوى أن العنصر العربى من أصل قاعدى واحد
مشارك مع العنصر المصرى ، فكلاهما أقارب جنسيا منذ ما قبل
الاسلام ؛ بل وما قبل التاريخ فالاختلاط الجنسى المصرى -
العربى كان فى الحقيقة زواجا بين أقارب بعيدين . ولهذا قيل إنه
إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا ، فإن مصر قد مصرتهم
جنسيا (٢) .

وأيا ما كان ، فإن هذا لا ينفى قدرا ، وقدرا كبيرا ، من أثر
جنسى للعرب ، ولو أنه لم يغير من التجانس الاصلى للسكان .
ويتضح هذا أكثر اذا قارنا بالسودان مثلا . فالأثر الجنسى
البحث - الأثر الدموى - للعرب فى السودان واضح تماما رغم أن
ما انصب منه فيه قد يكون أقل مما انصب فى مصر .
والسبب فى ذلك أن هنا فى السودان يختلف الأساس الجنسى
القاعدى نوعا ما بين السكان الأصليين والعرب الوافدين .

ولعل من المفيد بعد هذا أن نذكر اختلاف السرعة بين الفتح
والتحول إلى الاسلام والتعريب . فإذا كان الفتح قد تم فى ضربة
واحدة ، فق تطلب التحول الدينى نحواً من قرنين إلى ثلاثة أو

(١) شانتر ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(2) Encyclopaedia of Islam, art. Egypt.

أربعة ، والمقدر أنه اكتمل على عصر المفاليك ، أما اللغة فكانت أثقل خطوة وتأخرت عنه (١) . هذا وكما في بقية المشرق العربى ، ويعكس ما نجد فى المغرب العربى ، سيلاحظ أن عملية التعريب فى مصر جاءت أقوى من صبغها بالاسلام . فبينما نجد الاسلام كاملا فى المغرب والاقلية لغوية (البربر) ، نجد العربية كاملة تماما فى مصر بينما الأقلية دينية (الاقباط) . وبهذا يمكن أن نلخص الموقف كله فى مصر فى أنه كان عملية تغيير لسان أولا ، وقلب ثانيا ، ثم كان عملية تغيير جلد فى المرتبة الثالثة ، بينما لم يكن تغيير دم الا فى المرتبة الرابعة .

والواقع أننا ينبغى أن ننظر إلى الموجة العربية كشىء نادر خارق بطريقة ما . فمصر الفرعونية التى سيطرت على مناطق كثيرة من الشرق الاوسط وصدرت حضارتها المادية اليها ، لم تستطع أن تمد لغتها خارج حدودها ، فى حين ان العرب الذين جاءت سيطرتهم الحربية فجأة ، ولم يكن لهم حضارة مادية خارج الدين واللغة ، استطاعوا أن يفرضوا لغتهم حيثما ذهبوا . وربما يذكرنا هذا الوضع بالفارق بين اليونان والرومان ، فقد كان للأولين حضارة مادية وغير مادية كاملة ، وكان لهم امبراطورية هالينية ، ولكن رغم بعض « الأغرقة » اللغوية المؤقتة لم تستطع

(1) Philip K. Hitti, The Arabs, 1948, p.106.

اللغة اليونانية أن تعيش نهائيا خارج اليونان ، فى حين أن الرومان الذين بدأوا كقوة عسكرية فقط بلا حضارة ثم استعاروا حضارة الاغريق وبنوا عليها ، استطاعوا أن يعمموا اللغة اللاتينية فى كل امبراطوريتهم .

واذا كان يقال ان روما وان استعمرت اليونان حربيا فقد استعمرتها اليونان حضاريا ، فكذلك اذا كانت العرب قد عربت مصر لغويا ودينيا فقد مصرتهم مصر حضاريا وماديا . أما الفارق بعد هذا بين دور العرب والرومان ، بين التعريب «والرومنة» ، فهو أنه بينما تشعبت اللاتينية إلى لغات محلية منفصلة ، ظلت اللغة العربية شيئا واحدا بين كل العرب بفضل قوة جاذبة مركزية، بفضل « جيروسكوب » لغوى خالد هو القرآن .

وبعد الموجة العربية عادت الحركات الداخلة فاقترضت على الغزوات لا الهجرات ، وهذا يصدق على اترك الطولونية والاشيدية واكراد الايوبية وشراكية الممالك ، كما يصدق على اترك وأليان وانكشارية العثمانية . وربما لا يشذ عن هذا الا الموجة الفاطمية من المغرب . وفى كل تلك الحالات كانت الاعداد الوافدة محدودة مهما بلغت ، وكانت مذكرة غالبا ، تتركز اساسا فى المدن ، وتمثل مستعمرات مغلقة تتزاوج غالبا من الداخل inbreeding . وفى هذه الحالة كانت - كما لوحظ كثيرا - عقيمة لا تعقب فى مناخ مصر ، مما كان يلزم معه لكى لا تتقرض

ان تستورد دفعات جديدة منها من الخارج ، كما كان يحدث بين الممالك خاصة .

غير أن البعض يرفض هذه النظرية المناخية ويرى ان سبب انقراض هذه المستعمرات الدخيلة انما هو التزاوج الداخلى الضيق أولا ، ثم ثانيا وظيقتها الحربية التى كانت تعنى الوفاة المبكرة للغالبية فى الميدان قبل أن تكون أسرة (١) هذا والا فانها كانت تتزاوج من المصريين وفى هذه الحال كانت تذوب فى الجسم الكبير دون أن تنسخ لونه الاساسى . وفى هذا المعنى يمكن أن نقرر أن مصر لم تكن مقبرة للغزاة بالمعنى السياسى فحسب ، بل وبالمعنى الجنسى أيضا .

والى هذا جميعا ينبغى أن نضيف الرقيق ، الذى ظلت تجارته واستخدامه قاعدة خلال أغلب هذه المراحل ، والذى كان شديد التنوع فى أصله متراوحا ما بين الرقيق الأبيض من الشراكسة والاسبان والسلاف .. الخ وما بين الرقيق الأسود من أفريقيا والحبشة والسودان . ومعظم هذه العناصر ، التى وصلت أحيانا إلى أرقام لا يستهان بها واستوطنت نهائيا ولم تغادر البلاد ، لا يمكن الا أن تكون قد ذهبت فى تكوين السكان العام وساهمت فى تحديد النمط الجنسى بعد أن انصهرت فى البوتقة المصرية سواء قبل أو بعد تحرير الرقيق .

(1) W. Muir, Mameluke Dynasty of Egypt Lond, 1896, p. 228..

عزلة الموضع النسبية اذن حفظت على مصر شخصيتها الجنسية وتجانسها فى النمط الجثمانى . فمن الوجهة العملية كانت مصر عامة وحدة كبيرة واسعة من التزاوج الداخلى مما ثبت وكثف فيها صفاتها وملامحها . كذلك قد يضاف ان قصر متوسط الاعمار فى مصر - وهو ظاهرة قديمة - كان معناه سرعة تعاقب الاجيال مما قد يعنى زيادة تثبيت النمط الجنسى فيها . ولا شك كذلك ان ضخامة عدد السكان فى مصر فى أغلب مراحل تاريخها ، كانت من العوامل الهامة فى تحديد نتائج المؤثرات الجنسية الوافدة . فمهما قد تكن هذه بلغت من قوة ، فان ضخامة المحيط المصرى ديموغرافيا كانت كفيلة بابتلاعها وامتصاصها دون أن تحرف النمط الاصيل تحريفا جوهريا أو مبالغا فيه . وأخيرا فان ترمى البعد التاريخى المصرى قد باعد زمنيا بين تلك المؤثرات وخفف بذلك من وقعها ، فكأن العامل التاريخى كان عامل ترشيح جنسى بمثل ما كان العامل الجغرافى مصفى وعامل امتصاص .

ذلك كان التجانس الجنسى فى مصر كما حدده تبلور الموضع . ولكن شكل هذا الموضع ساعد بدوره على تأكيد هذا التجانس . فالمعمور المصرى كان دائما يدق على أطرافه القصوى شمالا وجنوبا ، ولكنه فى مجموعه كان كتلة واحدة متصلة ، أشبه ببقعة زيت ممدودة ، مما لم يترك مجالا لانتقاعات أو ابتعادات محلية أو توطنات تخصصية لكى تتبلور فى جيوب واسافين . وقد كان من

الممكن أن يساعد شكل الموضع كشبه جزيرة صحراوية. منعزلة على أن تتحول مصر إلى حد ما إلى صندوق مغلق إلا من ناحية واحدة - كشبه قارة الهند على تصغير - بحيث تزيج فيه كل موجة لاحقة كل موجة سابقة إلى الداخل ، وتنتهى الى نظام صارم للطبقات (الكاسيت) ولكن كما رأينا ، وعدا الفارق الحجمى الهائل - لم تكن مصر مسرح هجرات بل غزوات ، كما أنها لم تعرف حاجزا لونيا أو حاجزا حضاريا ولا انقطاعا سكانيا ، ولهذا ظلت جسما متجانسا فى كل أجزائه .

وليس صحيحا مطلقا فى هذا المجال أن الموجة العربية الاسلامية أزاحت الاساس « القبلى » الى جيب الجنوب المغلق فى الصعيد ، وذلك كما حدث مثلا للفرشات الاساسية فى الشام أو المغرب حيث التجأت الى المعاقل الجبلية والمرتفعات ، فالانتشار العربى كان أشبه شىء بعملية الانتشار الغشائى الاسموزى : عالمية وسارية : عملية تغلغل لا زحزحة ، ولا تخلل لارازغة ، ولهذا فقد أثبتت الابحاث الانثروبولوجية الحديثة خطأ النظرية التى كانت ترى بين « الفلاجين والقيط » فارقا كالذى بين « العرب والبربر » فى المغرب : « رأى بعض المؤلفين أن بينهما نفس الاختلافات التى بين من يدعون بالعرب وبين البربر . ولكن علم الاجناس لم يؤيد هذا الرأى : فالاقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئا واحدا » (١) . وهكذا ، مية طبيعية لنظرية غير طبيعية ..

(١) قالوا ، ص ٣٩ .

وفى هذا ايضا رد ضمنى وتوضيحي على النظرية الشائعة من أن الاقباط أقرب الى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين . ولا شك أن هذا صحيح - وانما بالنسبة الى جزء من المسلمين وليس كلهم . فليس كل المسلمين بالضرورة قد داخلتهم دماء عربية، فهؤلاء أذن لا يقلون قربا من المصريين القدماء عن الاقباط . ولكن لما كان «الاقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئا واحدا» ، فإن هذا يؤكد مرة أخرى شدة تقارب العنصر العربى اصلا مع العنصر المصرى القاعدى . وإذا كان قد لوحظ أن الاقباط افتح لونا بعامة ، فمن المعروف كذلك ان هذا فارق بينى ، مهنى بالتحديد ، حيث لا يرتبط الاقباط بالزراعة والعمل فى الخلاء وبالتالي لا يتعرضون للشمس كالفلاح المسلم .

وليس أقل خطأ تلك المحاولات السطحية عند بعض الكتاب الغربيين لتصوير أو تصور « نطاق قبلى » فى الصعيد الأوسط حاليا (١) وكذلك لم تكن مدينة الفيوم فى القرن الماضى ولا مدينة أسيوط فى الوقت الحالى (٢) « عاصمة » للآقباط إلا فى المعنى المجازى جدا . فرغم أن نسبتهم ترتفع بين السكان محليا ، فهم لا يمثلون الاغلبية فى أي مساحة على أى مستوى : فليس ثمة

(1) Benjamin E. Thomas, in world Geog, ed Freeman & Morris, 1958, P. 400

(2) Chantre, P. 153, L. D. Stamp, Africa, 1959, p. 208.

تركزات أو توطئات محلية . بل أكثر من هذا أن نسبة الاقلية الدينية في مصر تتناقص باستمرار مع الوقت بسبب تفوق معدل المواليد المسلمين تقليديا أولا ، والتحويلات التي تحدث سنويا إلى الاسلام ثانيا (١) . فمثلا انخفضت نسبة المسيحيين في مصر من ٨٪ في عام ١٩٤٧ ، الى ٣,٧٪ في عام ١٩٦٠ ، الى ٦,٦٪ في عام ١٩٦٦ .

ومثل هذا يقال عن اسفين النوبيين ، فهم وان مثلوا جيبا محليا واضحا ، الا أنهم كأقلية لغوية يقعون على أقصى هوامش المعمور والرقعة السياسية ، وعددهم ليس بالكبير - نحو ٥٠ ألفا حاليا ، وحتى بعد هذا فمن الخطأ اعتبارهم أقلية في أى معنى ، فهم ليسوا أكثر من « قبيلة » متميزة نوعا في الجسم الكبير ، وإذا كانت لهم لغة خاصة فهي لسان داخلي يجمع بينها وبين العربية ، وسيلاحظ أنه منذ مشاريع الرى في خزان أسوان ، وبصفة أخص السد العالى ، حدثت عملية انتشار وانصهار للنوبيين في تضاعيف السكان بحيث نرى تركزمهم كجماعة محلية أخذا في الذوبان ، وعملية تمام تمصيرهم أخذة في الإسراع .

نخلص من هذا كله بالتأكيد الى أن مصر القديمة والمعاصرة ، جنسيا وغير جنسى ، جسم متجانس أساسا . ومع ذلك وبعد كل ذلك ، فليس ينبغي لنا أن نبالغ فندعى تجانسا مطلقا يكفي أن

(1) Charles Lssawi, Egypt, 1946, P. 162.

نقول تجانسا نسبيا . كذلك فإن هذا التجانس لا يرادف النقاوة الجنسية تماما . فمن الواضح أن دماء كثيرة دخيلة وغريبة قد أضيفت الى عروق مصر وصبت في شرايينها ، وليس من المتصور ألا تكون قد طورت الاساس الجنسي بدرجة ما وفي خط ما . وإذا كان بعضها شبيها أصلا بأساس السلالة المصرية ، فقد كان البعض الآخر بعيدا عنها كل البعد . وليس من الدقة العلمية في شيء أن نصور مصر بوعاء جامد يتشكل كل من دخله بشكله ، فليس هناك أطر ثابتة الى هذا الحد كأنها أقفاص حديدية ..

وينعكس جماع هذا كله في الصورة الجنسية لمصر المعاصرة . فإذا كان المصري في الاعم الاغلب متوسط القامة ، طويل الرأس (برونث) ذا بشرة تضرب إلى سمرة خفيفة وإذا لم يكن هناك دليل على فروق إقليمية في القامة أو شكل الرأس ، فثمة بعض فروق محلية ولكنها ملحوظة في لون البشرة التي تكاد كمقياس مدرج تتبع خط العرض من الشمال إلى الجنوب (١) ، حتى لقد يقال إن المصريين المحدثين يمتازون بتناقض خفيف بين الصفات العظمية والملامح الجلدية : تجانس كبير في شكل الرأس وطول القامة ، وتباين محسوس في لون البشرة .

ولا شك أن جزءا من تفاوت اللون ييئى يرجع الى الفروق المناخية ، ولكن جزءا آخر بيولوجى مستمد من الدماء الدخيلة .

(١) كون ، ص ٤٥٩ - ٤٦٠

ففى الشمال تشتد المؤثرات الشمالية ويكثر اللون الفاتح ، بينما تظهر المؤثرات الجنوبية شبه الزنجية أو المتزنجة على استحياء فى الجنوب ، بينما أن المدن الكبرى العاصمة هى نسبيا أشد المناطق خلطا وانصهارا . لكن يخفف من وقع المؤثرات الدخيلة فى أقصى الشمال والجنوب أنها تتفق الى حد بعيد مع أقل المناطق كثافة سكان . كما أن هذه الفروق السطحية لا تقل أو تعدل من الوحدة الجنسية الاساسية للشعب المصرى ، ويخطئ لا شك من قد يرى المصريين - من خلال اللون وحده - مخططين بقدر يذكر ، فى حين أن الصفات الوراثية الدفينة والحيوية تكشف عن وحدة قاعدية نادرة .

الحديث عن التجانس الجنسى ، ينقلنا تلقائيا الى التجانس اللغوى والدينى ، حتى تكتمل لنا صورة مصر المعاصرة بشريا . فأما التجانس اللغوى فكامل كاكمل ما فى العالم العربى ، بل هو مطلق فى الواقع ، فليس ثمة من أقليات لغوية كما رأينا الا جيب النوبة وبربرية واحة سيوة ، وكلها لا تزيد على بضعة عشرات من الآلاف ، ومع ذلك فهم مزدوجو اللسان جميعا ، بينما استعارت النوبية من العربية ثلث مفرداتها ، كل ذلك كخطوة لا شك فى سبيل التعريب المطلق . قارن هذا بالمغرب أو الجزائر أو العراق لتدرك مدى تجانس مصر اللغوى .

أما دينيا ، فإن الاقلية القبطية وإن كانت بعددها المطلق تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى أى دولة عربية - ٢٠٠٨ر٠٠٠ فى تعداد عام ١٩٦٦ - فإن نسبتها محدودة إذا قورنت ببعض البلاد العربية : ٦٦ ٪ مقابل ١٦ ٪ فى سوريا مثلا . فضلا عن هذا فإن هذه الاقلية من صميم الجسم المصرى الكبير ، شديدة التماسك فيه والالتحام به ، وقد فشلت كل محاولات الاستعمار الحديث فى خلق مشكلة الطائفية ليضرب بها الوحدة الوطنية .

إلى الوحدة : طبيعيا وسياسيا

تستمد مصر وحدتها الطبيعية من الخارج ، من الموقع ، ومن الداخل من الموضع ، فهى من الخارج واحة صحراوية أو بالاحرى شبه واحة ، أو هى جزيرة - فى الحقيقة شبه جزيرة - فى محيط الصحراء حيث تبدو كالكأس الطويلة أو الزهرة ساقها الصعيد وزهرتها الدلتا وبرعمها الفيوم (١) ، وآخرون يقولون كالنخلة : صعيد باسق ، ودلتا كالمظلة المفتوحة ، بينما الفيوم عرجونها ، والمهم أنها على استطالتها عالم واحد متناه صارم الحدود والمعالم، ملمومة فى نفسها ومتماسكة ، وجسمها يبدو كأقدم وأضخم وأكثف جزيرة بشرية منفردة فى افريقيا وقلب العالم القديم .

(1) John Ball, Contributions to the Geog, of Egypt, Cairo, 1939, P. 11

وهى فى كل هذا وبكل هذا تتنافر بوضوح تام مع الصحراء المحيطة حتى ل يبدو الفاصل بين الحياة والموت كالخط الصقيل وحتى يمكن للمرء أحيانا أن يضع قدما على الأرض السوداء وأخرى على رمل الصحراء (١) . وهذا وحده يجعلها تبدو منذ اللحظة الاولى كوحدة متميزة بذاتها . فالصورة الطبيعية واضحة بسيطة كل البساطة حتى لقد يبالغ البعض فيعدها ساذجة كما يفعل «مارش فيليبس» الذى يقول : «إن جغرافية الوادى صنعت للأطفال» ! (٢) وآخرون يقولون ان لمصر تاريخا ولكن ليس لها جغرافيا .. ويغض النظر عما فى هذا وذاك من مغالاة إن لم يكن مغالطة ، فان تلك البساطة وذلك الوضوح الاساسيين فى مورفولوجية مصر من عوامل تبلور شخصيتها ووحدتها . كذلك كان الشعور المشترك بالاحطار الخارجية المتواترة منذ فجر التاريخ قوة لاحمة بلورت الشعور بالذات وطينا (٣) ..

ويمكننا أن نعبر عن تبلور جسم مصر جغرافيا بطريقة أخرى . فثمة فى العالم دول كثيرة تملك قلبا مركزيا واضحا ، ولكن يعوزها حدود طبيعية بارزة ، كما هى حال بولندا مثلا . وثمة على العكس بلاد تمتاز بحدود طبيعية قوية ، ولكنها تفتقر الى بؤرة

(1) L.A. Wilsin, in Before Philosophy, Pelican, 1949 P. 39 .

(2) L.M. Philipps, Works of Man, Lond. 1932 p. 45..

(٣) ويلسون ، ص ١٢٢ .

عقدية ناضجة ، كما هو شأن ايطاليا ، وأسوأ من الإثنتين دولة لا تملك قلبا ولا أطرافا طبيعية ، كالمانيا . أما مصر فهي - كفرنسا - من الندرة القلائل التي تتمتع بحدود طبيعية حامية مانعة كأقوى ما يكون ، لا تقل هنا عمقا عن الصحراويين الشاسعين ، وفي نفس الوقت تتبلور وتتجسد بصرامة ولهفة حول نواة أو قلب بالغ النضج والجاذبية ويوشك ألا يقل في امتداده عن الوادي برمته بل إن مصر - أكثر من فرنسا - هي المثال الكلاسيكي للدولة - الوحدة والوطن الانسب Optimum territory في كل كتب الجغرافيا السياسية (١) ، وتمتاز - أكثر من فرنسا مرة أخرى - بركة سياسية منتظمة تكاد تؤلف مربعا نموذجيا . وإذا بدت حدودنا السياسية الحديثة خطية هندسية فلكية ، ومن ثم مصطنعة تتنافر مع الحدود الطبيعية خلفها ، فتلك في الحقيقة ضرورة تنظيمية وذلك تنافر مفهوم بين الحدود كخطوط بين التخوم كمناطق .

ولكن تركيب مصر الداخلي لا يقل خطورة عن شكلها الخارجي في منحها كيانا موحدا . فمن أعلى حوض عند جبل السلسلة في أسوان إلى أدنى حقل في « الجزيرة الخضراء » عند المصاب ، تؤلف مصر سلسلة متصلة الحلقات متكاملة هيدرولوجيا ووظيفيا

(1) Y.M. Goblet, Political Geog. and World Map. Lond 1955, pp. 187-8..

يتفاعل الماء بين أجزائها المختلفة كما لو فى أوان مستطرفة ، فلا يمكن أن تخطط لمشاكل الماء فيها تخطيطا محليا ، بل لا بد من أن تعالج كوحدة هيدرولوجية واحدة وإلا اختل فيها ذلك « التوازن الأيكولوجى » الحرج الدقيق ، وبالتالى اختلت فيها عناصر الحياة ، بمعنى آخر ، إنها كل غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن أن تدار أو تحكم كعدة وحدات مستقلة ..

وعامل النقل والمواصلات - كالهيدرولوجيا - عامل توحيد وظيفى محقق فى بيئة مصر النيلية . ففى تناسق نادر ، يتضافر النهر مع الرياح فى ربط أجزائها ربطا محكما : النهر ينحدر من الجنوب انحدارا تدريجيا لطيفا (١ : ١٠.٠٠٠ - ١٤.٠٠٠) أخذا بيد الملاحه الهابطة فى يسر وسهولة ، والرياح الشمالية السائدة - التى عرفها اليونان من قديم بالرياح الاتيزية Etesian - تساعد الملاحه الصاعدة ضد التيار . وقد كان النهر وملاحه النهر أساس انتشار الحضارة داخل الوادى ، وكان أيضا وسيلة توحيدة سياسيا .

والواقع أن رقعة ما من مصر لا تبعد عن النيل أو فروعه أكثر من كيلو مترات قليلة ، بل فى الجنوب يتحول الصعيد الخطى برمته الى شوارع هائل يطل على النيل مباشرة ، ويتحول النهر الى « طريق متحرك » كما يعبر جورديون تشايلد (١) : ولعله ليس من

(1) V. Gordon Childe, Social Evolution Lond., 1951. p. 139..

مجرد الصدفة البحتة أن الرومان - و « الطريق الرومانى » أشهر من نار على علم حيثما دخلوا - لم يدخلوا شيئاً منه فى مصر : لقد ألغى الطريق المتحرك الحاجة الى الطريق الرومانى ..

وعلى أساس هذه الوحدة الطبيعية الأمرة ، وعلى أساس ما رأينا من تجانس طبيعى وبشرى محكم ، كان طبيعياً أن تظهر جرثومة الوحدة السياسية فى مصر منذ أول فرصة ممكنة . هناك تبدأ مرحلة ما يسميه بيجهوت « فترة تكوين الأمم » ، وهى مرحلة لم تعرفها دول أخرى الا بعد ذلك ببضعة آلاف من السنين ، بل لا تزال بعض الدول العربية اليوم تعيشها أو تعانيها . تلك المرحلة تبدأ مع بدء الاستقرار الزراعى حيث تحولت القبائل الرحل والعشائر الرعوية الطوطمية السحيقة الى أقاليم مقاطعات أو دول مدن هى التى تعرف باسم Nomes وبها انتقلت وحدة المجتمع من وحدة ديموية مغلقة الى وحدة سكنية واسعة ، من وحدة قرابة ضيقة الى وحدة جوار رحبة (١) ..

والتاريخ يسجل لنا مرحلة سابقة للتاريخ كانت تتقاسم مصر فيها كوكبة من تلك المقاطعات ، أشبه ما تكون بمرحلة الاقطاع السياسى ودول المدن التى لم تعرفها أوروبا الا فى العصور الوسطى ، أو هى أشبه ما تكون بالـ Pays[†] فى فرنسا حتى

(1) A. Moret, De Clans aux Empires. Intensive. State.

الثورة. وقد كانت تلك الوحدات فى الحقيقة وحدات هيدروجية محلية . ولكن هذه المرحلة كانت قصيرة العمر ، واختزلت هذه الوحدات الى وحدتين رئيسيتين هما الوجهان البحرى والقبلى . ولا يوشك فجر التاريخ أن يبدأ حتى يكون توحيدهما قد تم من الوجه القبلى وذلك منذ نحو ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، فكانت مصر بذلك أول « أمة » بمعنى القومية الصحيح وأول « دولة » بالمعنى السياسى الكامل . كانت أول دولة نووية من النوع الكثيف Intensive State بالمعنى الجيوبولتيكى وهنا نرى أن بيئة مشابهة طبيعيا وحضاريا كالنهرين تتأخر وحدتها السياسية عن ذلك كثيرا . والسبب أن مصر أولا نهر واحد صغير المساحة ملموم ، بينما العراق نهران منفسحان فى رقعة مترامية نسبيا ، ثم أن مصر شبه واحة صحراوية متفردة بينما العراق شبه واحة استبسية تتلاشى بالتدريج فى البلاد المجاورة دون تحديد قاطع .. والواقع أن مصر لم تسبق العالم كدولة سياسية فقط ، وإنما هى أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ ، فلم يحدث خلال ٦٠٠٠ سنة أن انفرط عقد وحدتها وتدهورت الى انفصاليات اقليمية الا فى حالات نادرة شاذة للغاية أغلبها مفروض من قوى أجنبية دخيلة كغزو الهكسوس حين انفردوا بالدلتا وظل الصعيد معقل الدولة الوطنية المستقلة ، وكعهد الانحلال والاقطاع فى الدولة الوسطى ، وأخيرا كعهد الاقطاع المملوكى ..

بل القاعدة أنه حتى فى ظل الاستعمار الأجنبى لم تفقد مصر وحدتها ، فلم يحدث أن تقاسمها أكثر من مستعمر فى أى فترة أو خضعت لأكثر من قوة فى وقت واحد ، وذلك بعكس ما عرف الشام والعراق مرات ومرات فى تاريخهما . ولقد قيل فى هذا الصدد ان المشكلة فى الاستيلاء على مصر ليس غزوها وإنما الوصول اليها (١) ، لانه متى تم هذا ووضع الغازى قدمه على موطئ ما منها قادته الطبيعة بسهولة الى بقية أجزائها كما لو بالانحدار والجاذبية ، أو كالفقاعة الهوائية فى الميزان المائى تقطعه من طرفه الى طرفه مهما بدأت .

وأيا كان الامر ، ففى معظم هذه الحالات كان الصعيد - هل نقول ابتداء من أحمر حتى عبد الناصر ؟ - هو قاعدة التحرير أو إعادة التوحيد كما كان فى البدء قاعدة التوحيد . وهذا يرمز ببلاغة الى دور الصعيد فى الوحدة القومية طوال التاريخ . فمن البديهي أن الصعيد ، ومساحته نصف مساحة الدلتا وشبكته ملموم على نفسه رغم طوله ، أسهل توحيدا وتماسكا من الدلتا ، ولئن كانت الدلتا فى نظرتها النفسية والحضارية تأخذ من سعة ورحابة أرضها ، بينما يأخذ الصعيد فى نظره وعقليته من ضيق قاعدته وعزلتها نوعا ، فإن هذا وإن كان يعنى الثراء والتقدم والتفتح المادى النسبى للدلتا ، فإنه يعنى للصعيد

(1) Stamp, Africa, pp. 210. ff.

العصبية والعزيمة والشكيمة، وكما يلخص «حزين» ببلاغة «لئن كانت الدلتا قد أمدت مصر بالمال، فقد أمدها الصعيد بالرجال» (١). وبهذا يتكامل دور كل منهما فى صنع الوحدة الوطنية.

وأخيرا سنرى ان هذه الوحدة التاريخية التى لم تنقطع والتى كانت جزئيا ثمرة للتجانس البشرى قد ضاعفت بدورها من هذا التجانس حتى قل أن نجد شعبا متماسكيا فى ملامحه الجسمية والنفسية، فى مزاجه وتقاليده، باختصار فى «طابعه القومى»، كالشعب المصرى.

ولربما زدنا هذه الحقيقة وضوحا اذا ما وضعناها موضع المقارنة مع بلاد أو شعوب أخرى مجاورة. فى الشرق العربى مثلا، عبر العصور الطوال كما فى يومنا هذا، نجد أن سوريا تمتاز فى كل نواحي حياتها وكيانها بمعادلة اقليمية اساسية تعد مفتاحا لكل أعماق شخصيتها: إنها تتألف من عدد كبير من الوحدات الضئيلة: فى الأرض والطبوغرافيا، فى العروق والسلالات، فى اللهجات، والاتجاهات، فى الطوائف والملل، حتى

(1) S.A.S. Huzayyin, Place of Egypt in Prehistory Cairo, 1941. pp. 314. ff;

« البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام »، مجلة الجمعية الجغرافية ١٩٤٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

فى المدن والواحات ! إنها فى ذلك كله كومة مفككة من الاحجار الصغيرة وأكاد أقول من حصى وتراب .

والعراق أكثر تجانسا وتماسكا ، فهو يتألف من عدد أقل من وحدات أكبر حجما ، فهو ينهرىه وقوميتيه وبيئتيه الطبيعيتين السهل والجبل ... إلخ أقرب الى الثنائية التركيبية - الى حجرين كبيرين نوعا أما مصر فى هذه المتتالية التصاعدية فتأتى على القمة : فهى حجر واحد Monolith وحجر ضخيم عند ذلك Megalith فهنا جسم بشرى واحد ووحيد ، ووسط جغرافى واحد بالتاكيد ، ونهر سائد وفريد . وهى لذلك كله أبعد ما تكون عن التنافر الداخلى أو التخلخل التركيبى ، ومنه تستمد ثقلا ووقعا وقوة اندفاع فرضت نفسها على تاريخ المنطقة ، كما سنرى بعد قليل .

الفصل الثانى

من الطغيان إلى قطاعى إلى الثبوت الاشتراكية

لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان والبطش من جانب والاستكانة أو الزلفى من الجانب الآخر هى من أعمق وأسوأ خطوط الحياة المصرية عبر العصور ، فهى فى الحقيقة النغمة الحزينة الدالة Leitmotiv فى دراما التاريخ المصرى ، ولا ينبغي لنا أن نخجل أو أن تأخذنا العزة فنهرب أو نكابر فى هذه الحقيقة ، كما أن من الخطأ أن ندع هذه تترسب فى نفوسنا كعقدة تاريخية ، بل لابد أن نجابهها بالتحليل العلمى والتشريح الموضوعى لنرى إلى أى حد هى ظاهرة ظرفية مؤقتة رغم طول ما أزمئت ، أو إلى أى مدى هى نتج طبيعى - كما يزعم البعض - للمركب البيئى ، وبالتالي جزء لا يتجزأ من مركبنا الحضارى .

فهذا البعض يرى أن النهر بذر في التربة الفيضية جرثومة الطغيان حين أصبحت زراعة الري هي أساس الحياة في الوادي . ولكننا سنرى أن النهر وإن كان يدعو إلى كثير من النظام والتنظيم، فهو لا يمكن أن يكون لعنة الطغيان ، بل سنجد أن ما تكرر في بعض فترات تاريخنا من مظاهر الطغيان لم يكن إلا انحرافا اجتماعية من صنع الاقطاع لا النيل، ومن فعل الجغرافيا السياسية لا الطبيعية. ولنبدأ بأوليات الايكولوجيا الاجتماعية في مصر القديمة .

ايكولوجية النيل الاجتماعية

الحقيقة الكبرى في كيان مصر هي أنها بيئة نهريّة فيضية لا تعتمد على المطر الطبيعي في حياتها وإنما على ماء النهر ، وقوامها هو زراعة الري - الري الصناعي - لا الزراعة المطرية . ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق في حياة المجتمع النهري وطبيعته . ففي البلاد التي تعيش على الأمطار مباشرة يختزل المجهود البشري إلى حده الأدنى ، فبعد قليل من اعداد الأرض والبذر يتوقف العمل أو يكاد حتى الحصاد . وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترعة والمصارف أو يقيم الجسور والسدود . وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه أن يحبس عنك المطر أو يتحكم في توزيعه .

حقا ان الزراعة المطرية عرضة لذبذبات المناخ ، وفلاحها من ثم

تحت رحمة الطبيعة ، لكنك لست بحاجة - وإن تستطيع ان أردت ، وهذا هو المهم - أن « تخطط » المطر . من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح ، ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه . وهذا فى نفس الوقت يمنح الفلاح فرصة للفردية بدرجة أو بأخرى .

أما فى بيئة الري فالامر مختلف كل الاختلاف . فالوادي فى فجر تاريخه ليس مصرفا طبيعيا ولكنه مستنقع اسفنجى ملأى مشبع . ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف و « التقنيل » . لا بد - يعنى - من مجهود بشرى جماعى ضخم حتى تعد الأرض مجرد اعداد لاستقبال البذرة . وبعد هذا فلا بذر حتى توصل المياه إلى الحقول ، أى لا بد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية إلى مساقى الحقول . حتى تزرع اذن لا بد لك أولا من أن تعيد خلق الطبيعة . ثم ما جدوى تلك الشبكة اذا لم تسيطر على أعناقها ورؤوسها بالنواظم والقناطر والسدود ؟ أعنى أى جدوى فيها بغير « ضبط النهر » ؟ .

وأكثر من هذا ، ما جدوى الجميع بغير « ضبط الناس » ؟ ان زراعة الري اذا تركت بلا « ضابط » يمكن أن تضع مصالح الناس المائية فى مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية . ذلك ان كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع أن يسىء استعماله إما بالاسراف أو بحبسه تماما عن يقع أسفله . أى أن كل حوض علوى يستطيع أن يتحكم فى حياة - أو موت - كل حوض سفلى . وكل من يقع على أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترع . كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو

بالماء لمن تريد وتقبضه ممن تريد . ان العلاقات المائية داخل
الوادي بأكمله ، أشبه ما تكون بقانون الاوانى المستطرقة ، فكل
تغير فيها هنا يستتبعه بالضرورة تغير هناك وأي مضخة كاسبة
هنا هي بمثابة مضخة ماصة هناك ..

المحصلة اذن واضحة : يغير ضبط النهر يتحول النيل النيل
إلى شلال محطم جارف ، ويغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء
إلى عملية دموية ، ويسيطر على الحقول قانون الغاب والادغال ، ولو
تركت البيئة المصرية اجتماعية لما تطورت عن الغاب الطبيعي الذى
بدأت منه . والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من «المجتمع
الهيدرولوجى» - كما يسميه برون (١) - مجموعة من المصالح
المتعارضة ، فتصبح سلسلة الاحواض سلسلة من المتنافسين ، ومما
له مغزاه أن كلمة منافس فى اللاتينية مشتقة من كلمة نهر -
Rivalus, Rivus (٢) وليس صدفة كذلك أن المصريين القدماء
اشتهروا بكثرة الخصام والتقاضى ، وفيما بعد بالخذ بالتأثر (٣) .

فى ظل هذا الاطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا
أساسيا للحياة ، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير

(1) J. Brunhes, Geog. Humaine, 1934, Vol, II p. 794.

(2) E.C. Semple, "Irrigation ...in Mediterranean"
A.A.A.G, Sept. 1929, p. 142.

(3) H. El-Saaty, Juvenile Delinquency in Egypt, Thesis,
1948, pp. 43-7.

من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع ، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لا تعتمد على نهر فيضى فى حياتها ومصيرها . وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح ، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم . هنا يصبح الحكم والحاكم « وسيطا » بين الانسان والبيئة أو وصيا على العلاقة بينهما وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر . أى أن الفلاح لا يتعامل مع الماء مباشرة ، وإنما من خلال الحاكم . ويتعبر آخر فان الحكومة - فكرة وجهازا - هى بالضرورة أداة التكامل الايكولوجى بين البيئة والانسان . إنها تبدأ نتيجة وضرورة جغرافية ، لتنتهى « عاملا جغرافيا » بكل معنى الكلمة .

ومن تلك العناصر جميعا يتألف فى النهاية المجتمع الهيدرولوجى النموذجى الذى تنسج خيوطه من ثلاثة : الماء ، والفلاح ، والحكومة - والأخيرة طرف فى المعادلة لا يقل أصالة وضرورة وحتمية عن الطرفين الآخرين . بل إننا يمكننا أن نذهب إلى حد القول بأن أصل وظيفة الحاكم والحكم فى المجتمع الهيدرولوجى على وجه التحديد هى وظيفة وزارة الاشغال والرى أكثر منها وزارة الزراعة بعامة ، وأن أساس الملك فيه هو وظيفة « محكمة المياه » Water Court

وها هنا يكمن الفارق الجوهرى بين زراعة الرى وزراعة المطر . فالحكومة فى ظل الأخيرة لا غنى عنها حقا ولكن فى ابعاد وحدود أضيق بكثير منها فى زراعة الرى فوظائفها هناك أقل

وليست بحاسمة بالضرورة ، وفى النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم الى هذا المدى الذى تمكن له زراعة الرى ونحن قد نستطيع ان نتصور بيئة زراعة المطر بلا حكومة لحين ما ، أو لأحيان ، دون أن تنهار فيها الحياة كلية وبالضرورة ، ولكننا نعجز تماما عن أن نتصور المجتمع الهيدرولوجى مجتمعاً أناركياً أو فوضوياً دون أن يتهدد كيانه فى ذاته وصميمه .

فاذا ما التفتنا إلى مصر القديمة بصورتها الفرعونية ، فستجبهنا هذه الملامح إلى حد نادر المثال . فقد عد فرعون ضلعاً أساسياً فى مثلث الانتاج إلى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس (١) ، وأصبحت العبقرية الضلع الثالث فى مثلث الحضارة إلى جانب الضلعين الآخرين الحاجة والامكانية (٢) . وليس صدفة بعد هذا أن كلا من هذه الاطراف الثلاثة قد عبد وأله . فمن ناحية كانت الديانة والميثولوجيا المصرية القديمة تعطى مكاناً بارزاً لكل من النيل (حابى) والشمس (رع) كآلهة ، بينما - للمقارنة الدالة - لم يكن للرياح الشمالية أو القمر أهمية ذات بال . ومن ناحية أخرى ، اذا كان فرعون قد تحول إلى الملك - الاله ، فذلك أساساً بصفته ضابط النهر ، بصفته الملك - المهندس ، وبصفته بطريقة ما « صانع المطر » البعيد (٣) .

(1) Ch. Perain, Mediterranee, Paris, 1936, p. 119.

(2) R. B. Dixon, Building of Cultures, 1928, p. 43.

(٣) ويلسون ، ص ٤٣ ، ٥٦ ، ٩٨ ، ٩٠ .

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن العقد الاجتماعي ، كما يقول سايس ، كان قائما على الماء : « اعطني أرضك وجهدك ، أعطك أنا مياهي » (١) . ومثل هذا العقد لا يمكن أن يتصور أو أن يقوم في ظل زراعة المطر . ولم يكن غريبا كذلك أن يكون الحكم الفردي المطلق ، الاوتوقراطية العارمة ، هي نظام الفرعوني الطبيعي . ولعله لم يكن من الصدفة بعد ذلك كله أن مصر الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير ولم يعرف فيها « منحة قوانين Law - givers » من مثل حمورابي أو الرومان .

وإذا قلنا الاوتوقراطية فقد قلنا - أو اقتربنا على الاقل نظريا من - جرثومة الطغيان ، فمن هذه السلطة المطلقة كنقطة ابتداء يكون الانحراف إلى بذرة الطغيان سهلا ، ويكون الخط الفاصل بين الطرفين دقيقا حرجا . ويدهى أن الحكم المطلق ليس مقصورا على البيئة الفيضية ومجتمع النهر الهيدرولوجي ، ولكنه فيهما أيسر منا لا وأقرب تحقيقا ، وإذا ما تحقق ، أكثر اطلاقا وتسييدا دائما ، ومن ثم فهو أقرب ما يكون إلى احتمالات الانحراف إلى الطغيان .

ولعل الحكم الاوتوقراطي المطلق قد أدى وظيفته في البداية وإلى حين ، حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها . غير أنه لم يلبث أن تعدى نفسه إلى القهر السياسي والاجتماعي

(1) E.H. Carrier, Thirsty Earth, 1928, p. 45.

حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء ، والحاجز بين الرقاب هو المتحكم فى الرقاب ، وفى هذا التحول كانت ملكية الأرض بالتحديد هى الفيصل . فأدوات الإنتاج الاساسية فى العالم الفيضى الزراعى هى فى التحليل الاخير الأرض والماء ، فاذا كان الماء دم الحياة فان الأرض جسمها ، واذا كانت الأرض خامة الزراعة فالماء وقودها .

غير أنه لما كان الماء فى يد الحاكم بحكم البيئة الفيضية ، أى كان « مؤمما » بشكل ما ، فقد كان العامل المتغير فى المعادلة هو الأرض ، فاما أن توزع^أ بنوع من المساواة بين الجميع واما أن تحتكرها قلة من الاقوياء . وما كان أيسر على من يتحكمون فى الماء باسم المجموع ، ومن ثم يملكون القوة المسبقة ، أن يتحكموا فى الأرض أيضا بالامتلاك والاحتكار - تذكر « اعطنى أرضك وجهدك .. الخ » . وبذلك كله تجمعت كل خيوط القوة فى يد فرعون حتى أفسدته السلطة وتحول الحكم المطلق إلى طغيان وجبروت وكبت ، وأصبحت الفرعونية هى الاقطاعية ، والملكية (بفتح الميم) هى الملكية (بالكسر) .

وذلك بالدقة مفتاح التركيب الاجتماعى فى مصر القديمة . وليس يقصد بالفرعونية فى هذا فرعون وحده بطبيعة الحال ، بل وتلك الشرنقة الكثيفة من الاقطاع والكهان والموظفين من القمة حتى « شيخ البلد » . فكان هيكل المجتمع يتحلل فى عناصره الأولية

إلى : ملكية أوتوقراطية طاغية ، تعتمد على أعمدة ثلاثة :
لاندوقراطية اقطاعية عارمة (ملاك الأرض) ، وثيوقراطية اقطاعية
هى الأخرى ومتورمة (رجال الدين) ، إلى جانب بيروقراطية
منتفعة متضخمة ، والكل يقوم على قاعدة عريضة من بروليتارية
فلاحة مسحوقة .

فأما الملكية الاوتوقراطية فيرى البعض ببساطة أن فرعون كان
« أعظم محتكر لشهده التاريخ » . وأما حكم الملوك فكان يمارس
على المستوى المحلى بانتظام كدعائم الملكية فى الاقاليم . أما
حكم الكهنة فقد وصل إلى درجة خطيرة حقا حيث تضخمت طبقة
رجال الدين إلى كتلة غليظة الحجم وتضخمت ملكية المعابد إلى
حد شاذ وصل فى أيام رمسيس الثالث فى القرن ١٢ ق . م إلى
١٠٧٤٤١٨ فداناً ، ١٦٩ بلدة ، عدا ١٠٣١٧٥ خادما . بل فى
تاريخ آخر وصل إلى خمس سكان مصر وثلاث أرضها
الزراعية (١) . وواضح ان رجال الدين كانوا من أكبر المنتفعين
بالنظام مثلما كانوا دعائه وعملاؤه ومن أكبر ضواغط المحافظة
والاستقرار .

والخلاصة أن المجتمع كان ينقسم تقليديا إلى أقلية تملك ولا
تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك ، الذين يملكون والذين لا يملكون

(١) ويلسون ، ص ١٢٣

“ Haves & Have nots ، أو بالأحرى الذين يملكون والذين يُملَكُون . وفى كثير من الحالات تدهورت الفرعونية إلى « دولة بوليسية » تحمى الاقطاع وحكم الملاك وتجعل الفلاحين فيه « عبيد الأرض » . وليست الاهرام فى رأى البعض الا نصبا تذكارية هائلة للطغيان (١) ، وهى لا ترمز كما ترمز إلى البناء « الهرمى » للمجتمع . وسواء صح هذا أم لم يصح ، فان الفارق بين عظمة وخلود الآثار وبؤس وزوال المساكن العادية فى مصر القديمة الا وظيفه للطغيان الاقطاعى .

واذا لم تكن مصر القديمة قد عرفت نظام « الكاست » ، فقد عرفت طبقية صارمة جامدة تضعف فيها الحركة الاجتماعية كثيرا . ومع ذلك فمن المهم أن نقرر أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة اقطاعية وراثية كما عرفت أوروبا الاقطاعية فى الريف والاقاليم (٢) . ولعل بعض السبب فى هذا أن « الملكية الغيابية» Absentee Landlordism كانت القاعدة فى مصر، فلم يكن الملاك يقيمون فى أراضيهم فى الريف ليكونوا شبكة من الطغيان الصغير التى تناظر الطغيان المركزى . كذلك من حسن الحظ أن الطبيعة كانت كثيرا ما تتدخل لتصفى الاقطاع مؤقتا وتفرض عنصرا من المرونة الاجتماعية .

(١) محمد فهمى لهيطة ، علم الاقتصاد للمصريين ١٩٣٩ ، ص ٢٦٦

(٢) شارل عيسوى ، ص ٥ ، ١٤٩

فكثيرا ما أثبت النيل الطائش طبيعيا أنه فى الحقيقة النيل
النيل اجتماعيا : فقد كانت المجاعات والايئة التى تقترب على
جموحه أو جنوحه كثيرا ما يستتبعها اعادة توزيع قومية للثروة
تحول الفقراء إلى أغنياء . ويضع عبد اللطيف البغدادى أيدينا على
هذه الظاهرة التى تواترت كثيرا مع المجاعات الدورية ، فيذكر
التفاصيل الغربية للأغنياء الجدد الذين ظهروا من البروليتارية بعد
المجاعات بطريقة غامضة فجائية ، وكيف كان « موتان » الناس
بالجملة يترك الثروات والعقارات مهجورة خاوية تبحث عن أى مالك
أو محتل أو واضع يد جديد ... الخ (١) .

ومع ذلك فقد كان الاقطاع هو القاعدة الاصولية والاستغلال
المطلق هو « الامر اليومي » . ولقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب
من وسائل الارهاب منذ الفراعنة وحتى العثمانيين ، وكانت تتدرج
على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى
الخفير النظامى (٢) . تلك جميعا كانت طفيليات بشرية قديمة
أزمنت فى كيان المجتمع المصرى ، مثلما أزمنت الطفيليات العضوية
فى ايكولوجية بيئة الرى . وكما أمتصت هذه الاخيرة دم الفلاح
وحيويته ، امتصت تلك منه روحه والمادة .

(1) Abdollatiphi Historiae Aegypti, Oxford, 1800, pp. 260.ff. .

(2) A. Moret, Le Nil et la Civilization. Egyptienne, 1926.

مضاعفات وعوامل مساعدة

وثمة بعد هذا عوامل ساعدت على إحكام الطغيان . فالبلد - المعمور - صغير المساحة صارم الحدود : « عالم متناه » كالزقاق المغلق ، سهل متواضع ليس فيه من معاقل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلا . ولا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيرا عن يد السلطان وقبضته ، الا اذا أثر النفي الذاتى تقريبا إلى نهاية العالم فى مستنقعات وبرارى الشمال المنعزلة أو مغازات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الفارون من محمد على ومذبحة القلعة . وحتى فى الناحية الدينية ، حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان ، لم يكن الاضطهاد الدينى إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان ، ولم يكن من ملجأ الا أطراف الصحراء كما فى الصعيد حيث لم تنزل تقوم الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ .

وعدا الوباء والجاعة كما سنرى ، فان شيئا لم يستطع أن يقتلع الفلاح - تلك الطينة البشرية الموغلة الجذور فى الطينة النيلية ، وذلك القعيد داره Sedentee الا فرط الطغيان والظلم ، كما حدث أيام المماليك ومحمد على حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصرى إلى الشام . ، مع ذلك فالهجرة كانت دائما كمهرب من الطغيان أمرا نادرا جدا ، لأن عزلة الوادى الجغرافية

داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافا وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقا أو غربا أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعاً عملياً وأشدّ ارغاما للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلى على الطرد . أى أن العزلة الجغرافية التى حدثت من الهجرات الداخلية ، حدثت أيضاً من امكانيات الهجرة الخارجية ، مما مكن للطغيان المحلى أن يتفرد بالفلاح من الناحيتين .

وقد أكد أثر طبيعة الاقليم العامة عامل آخر داخلى هو نمط السكنى ، فالسكنى النووية المجمع كانت ، كما هو معروف ، قانون البيئة الفيضية بالضرورة . ولم تكن حلة الكومة أو التل من الناحية الاجتماعية الا مجتمع « تل النمل » : مجتمعا يلغى الفردية ويفرض التمييط الجمعى والتعايش السلمى وغريزة القطيع ، ويركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الخضوع ، وحول الفلاح إلى وحدة ميكانيكية مسحوقة . ومما له مغزاه أن نصوص الاخلاق فى مصر القديمة تلح دائماً على كلمة « الصمت » كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح الفقير ، وهى كلمة يمكن أن نترجمها - كما يقول ويلسون - « بالهدوء ، السلبية ، السكون ، الخضوع ، المذلة ، والانكسار » (١) .

(١) ص ١٢٥

أما الفرعية العارمة Rugged Individualism واستقلال الشخصية ونمو روح المقاومة والتمرد التي يمكن أن تشجع عليها السكنى المبعثرة في البيئات الجبلية أو الوعرة ، فلم تعرفها مصر ، وحتى العزب التي ظهرت أخيرا جدا منذ قرن ونصف قرن لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة (١) . وهذا قد يعنى النظام والوداعة والاستقرار ، ولكنه يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ من انعدام روح المبادرة وزمام المبادرة ، فضلا عن روح المغامرة ، وينتهى بالفلاح في النهاية إلى جهاز استقبال وخضوع .

وطبيعى أن هذه البيئة الاجتماعية كانت كفيلا بأن تفرض نوعا مريضا من « الانتخاب الاجتماعى » ، نوعا يعتبر انتخابا عكسيا لا يكون فيه للعناصر الأبية أو المتمسكة بحقوقها أو كرامتها نجاح اجتماعى مرموق ، بل الأرجح أن تضاد وتباد ، بينما تفره العناصر الرخوة أو السلسلة المنقادة أو الهلاميات الاخلاقية : ولهذا فان الصفات والمزايا الاخلاقية التي يجدر بالبيئة الفيضية أن تعلمها - وعلمتها بالفعل حينما - لم تلبث أن انحرفت تحت البطش والطغيان الاقطاعى وفى ظل انتخابه الاجتماعى المعوج إلى

(1) E.Huntington, Character of Races, 1927, p. 193; Finch & Trewartha, Elements of Geog; 1942. pp. 638-9.

نقائضها . فالنظام والقانون أصبحا جبنا واستكانة ووشاية أو سلبية ، وروح التعاون التى تربط السكان أصلا ضد « العنصر » تحولت إلى المحسوبية والمحاباة كما انقلبت إلى الأخذ بالتأثر ، وأما المزاج الانطلاقى Extravert الذى غذته بيئة القرية النووية فتدهور إلى تزلف ورياء وسعى لدى السلطان ، وكذلك إلى روح السخرية المريرة المشهورة .

ولقد أسهب المؤرخون العرب فى سرد هذه الخصائص بما لا يدع مجالا للشك فى جديتها . فكانت العرب تقول بأسلوب العصر : « قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك ، وقال الشقاء أنا لاحق بالبادية ، فقالت الصحة وأنا معك ، وقال الخصب أنا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك » (١) . والمقرئ يذكر من بين الصفات التى تغلب على أخلاقهم - المصريين - « الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطان » . ويقول « ولهم خبرة بالكيد والمكر وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه » حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم (٢) . وقد كان نابليون يكرر دائما انه لو كانت كل جيوشه كالمصريين ، لملك العالم ، يعنى

(١) المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار ، القاهرة ج ١ ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) الخطط ، ج ١ ص ٧١ ، ٧٨ ، ٨٠ .

أنهم يفعلون ما يؤمرون . وقد مكن كل هذا بدوره لمزيد من الإسراف فى الطغيان على كل المستويات دون رادع .

وقد أدى هذا كله الى أن أصبح الفلاح مغلوبا على أمره يائسا - اذا استعرنا ثلاثية « فلير » المشهورة - من « الحياة » نفسها ، ومحروما من أمل « الحياة الجديدة » ، ولهذا كان متنفسه الوحيد هو « الحياة الجديدة » : إنتاج الأبناء . وكان لهذا نتائجه التى أكدت مرة أخرى فرص الطغيان . فمن ناحية بحث الفلاح عن التعويض عن الحياة فى الحياة الأخرى ، فكان الدين ملجأ ومهربه . ويضغط هيرودوت فى هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصرى القديم . ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجديدة تعويضا عن الحياة الجديدة ، وهذا فى ذاته كان من عوامل ارتفاع الخصوبة البيولوجية وضغط السكان المزمّن فى مصر .

والواقع أن شئنا لم يبرز خصوبة التربة المصرية سوى خصوبة السكان البيولوجية ، وما قاله المؤرخون العرب فى العصور الوسطى فى هذا الصدد لا يختلف كثيرا عما يقوله كتاب اليوم . فالمقرئ يكتب فى القرن الرابع عشر « ورجالهم يتخذون نساء عديدة ، وكذلك نساؤهم يتخذن عدة رجال ، وهم منهمكون فى الجماع ، ورجالهم كثيرو النسل ونساؤهم

سريعات الحمل ... » (١) . هذا بينما يقول كاتب أوروبى معاصر
ساخر « إن لعبة الجنس هى الرياضة الوطنية » (٢) .

والمهم أن هذا الافراط البيولوجى أدى الى شدة انخفاض
المنفعة الحدية للإنسان واتضاعه وهوانه علي الحكام وزاد من
فرص الطغيان والاستبداد . وقد كان الحكام يرحبون دائما بهذا
الافراط البيولوجى والديموغرافى لانه يزيد من قبضتهم وتسلطهم .
ويعبر «أميل لودفيج» عن هذا بصيغة الكثافة - كثافة السكان -
فيقول « هذه الكثافة التى - حتى منذ آلاف السنين - كانت
تتناسب مع مجموع السكان ، كان لا يمكن الا أن تخلق
قوما إما اجتماعيين للغاية أو غير اجتماعيين على الاطلاق . وقد
قرر النيل الاحتمال الأول » (٣) وقد كان « الفلاح » بكل
صفاته الموجبة والسالبة هو النتج النهائى بل الفئات النهائى
لعملية الاختيار الاجتماعى الطاحنة الطويلة هذه ، حتى
أصبح عند شينجلر «نمطا» اجتماعيا بذاته هو « نمط
الفلاح » Typus des Fellachen (٤) .

(١) الخطط ، ج ١ ص ٧٧ .

(2) William Vogt, Road to Survival, 1949, pp. 251-2.

(3) E. Ludwig, The Nile. Life-History of a River, Lond.,
1936, vol. II, p. 21.

(4) O. Spengler, Der Untergang des Abendlandes,
Munchen, 1927, vol. II, p. 125.

ترجمة حديثة

وإذا نحن تركنا التاريخ البعيد إلى التاريخ القريب ، فستتضح لنا نفس الملامح الاجتماعية بصورة أو بأخرى . فمئذ محمد على - وهو علم حديث على الاوتوقراطية المطلقة - وهذه الملامح تتكرر من جديد ، كأنما التاريخ يعيد نفسه حقا . فكما وضع الفراعنة نظام الري الحوضى بجهد الفلاحين ، أصطنع محمد على نظام الري الدائم بتسخير الملايين على مدار السنين فى شق الترع وتطهيرها وتعميقها وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية واستصلاح البرارى ، كل أولئك بالسخرة غالبا وتحت الكرياج دائما . وكما كان فرعون مالك الارض ، أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد وصادر ملكية الفلاح تاركا له حق الانتقاع وحسب . لقد تحولت الملكية الى الملكية ، وتحول المحتكر الوحيد الى صورة كالحة من رأسمالية الدولة . غير أنها لم تلبث فى الواقع أن تحولت وارتدت بالفعل الى اقطاعية عاتية حين أقطع الابعاديات والرزق والشفالك والوسايا لأسرته فى الدرجة الاولى ولعملائه فى المحل الثانى .

والقصة بعد محمد على وحتى ثورة يوليو لا تخرج عن تدعيم الهيكل الاقطاعى وتأكيد به باطراد ، مع دخول الاستعمار الاجنبى طرفا فى المعادلة ، ثم هي لا تخرج فى النهاية عن تطعيمه برأسمالية نامية . وفى مرحلة اكتماله ، كان بناء النظام يتلخص

فى الاوتوقراطية بقهرها الطبقي والطغيان السياسى ، تقوم على
ساقين من اللاندوقراطية الاقطاعية الثقيلة و « البنكوقراطية »
الرأسمالية البارزة . وهذا يكرر هيكل البناء الفرعونى فيما عدا أن
ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال
والصناعة ..

ونحن نستطيع أن نختزل جوهر النظام فى هرم توزيع الملكية
الزراعية . فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة
أو الستة من الافدنة التى كانت تمثل رقعة مضر الزراعية ، كان
نحو المليون للأسرة المالكة ، ونحو مليون آخر لطبقة الاقطاع ،
ومثله للاستعمار ولطفيليات الاستعمار ممثلا فى الملكيات الاجنبية
من أفراد وشركات عقار واستصلاح ، بينما لم يكن لكتلة الشعب
الا البقية الباقية . وبصيغة أخرى ، قدر أن نصفاً فى المائة من
مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومى . وحول هذه
النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع حتى تصل الى
أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين ، حتى أصبحت مصر
رمزاً حياً للاقطاعية المتحجرة الطاغية . أو كما قال « هيندس » ،
« إن مضر عشية إصلاحها الزراعى كانت اجتماعياً أكثر تأخراً
من فرنسا عشية الثورة » (١) .

(1) Hindus, p. 130.

والجدول الآتى يلخص توزيع ملكية الارض الزراعية فى مصر ١٩٥٢ فى نهاية عصر الاقطاع . وسنرى منه أن نحو ٩٤ ٪ من الملاك كان يتقاسم ٤ ر ٣٥ ٪ أو نحو ثلث الارض ، بينما كان ثلثا الارض (٤ ر ٦٤ ٪) حكرا لنحو ٦ ٪ من الملاك ، من هؤلاء نحو ٣ ر ٠ ٪ أى ٣ فى الالف يتلقون وحدهم أكثر من ثلث الارض (١ ر ٣٤ ٪)

فئة الملكية	عدد الملاك	المساحة المملوكة	٪
	بالالف	بالالف	٪
٥ -	٢٦٤٢	٢١٢٢	٣٥ ر ٤
٥ - ١٠	٧٩	٥٢٦	٨ ر ٨
١٠ - ٥٠	٦٩	١٢٩١	٢١ ر ٥
٥٠ - ١٠٠	٦	٤٢٩	٧ ر ٢
١٠٠ - ٢٠٠	٣	٤٣٧	٧ ر ٣
٢٠٠ +	٢	١١٧٧	١٩ ر ٦
المجموع	٢٨٠١	٥٩٨٢	١٠٠ ر ٠

ختم بشرى لا جغرافى

تلك إذن فى أبعادها القديمة والحديثة صورة مجتمعنا الفيضى
بنقطها المضيئة والمظلمة . علينا الآن أن نتساءل : هل هذه
الملامح تشكل « الطابع القومى » المصرى حقا ؟ وهل هى قدر
غاشم مكتوب سطرته بيئة طبيعية عمياء وأملته على أبنائها ؟ هل
حقا ما يلمح اليه البعض أحيانا من أن خير ما فى مصر جغرافيتها
الطبيعية وشر ما فيها جغرافيتها البشرية ؟ - يقصدون بذلك
روعة نيلها وخصبها ومناخها من ناحية ولوعة مجتمعها وبؤس
فلاحها وهوانه من ناحية أخرى ؟

من المحقق علميا أن الطوايع القومية فكرة مؤقتة متطورة ،
ليست موروثية ولكنها مكتسبة ، وقد تتأرجح بين شعب واحد من
النقيض الى النقيض فى بضعة عقود - هذا إن لم تكن فكرة
شخصية بدرجة أو بأخرى . وأما قدرية الحتم الجغرافى فبريئة
هنا تماما من هذه السوالب والشوائب الاخلاقية التى نالت
الشخصية المصرية ونالت منها فى بعض الاحيان والحالات . يقول
سترابون : « لو أنك ناقشت القضاء والقدر ، فستجد أشياء
كثيرة فى شئون الناس والطبيعة قد تفترض انها قد يمكن
أن تؤدى أداء أفضل بهذه الطريقة أو تلك ، مثلا لو أن مصر
تكون لها كفايتها من المطر بنفسها دون أن تروى من أرض

أثيوبيا « (١) ومع ذلك فمن الانصاف أيضا أن نضيف الى قول سترابون أن زراعة الري هي التي علمت مصر الحضارة والنظام والقانون ، هي التي فجرت التاريخ والحضارة في مصر دون سواها لأول مرة ، وهي التي وحدتها مبكرا ومنحتها النظام والقوة التي خلقت بها أول إمبراطورية في التاريخ .

ولهذا يعود السؤال : هل حقا كان الطغيان والاستبداد وظيفة طبيعية للنهر ، وهل يمكن أن يكون ذلك صحيحا ؟ هنا تتبلور لنا متناقضة هذة في وجودنا التاريخي والاجتماعي . فلا شك أن البيئة الفيضية تحتم قيام حكم قوى فعال وتنظيم سياسى مؤثر . ولكن ما معنى هذا ؟ ببساطة أن النظام النهري وايكولوجية النيل تؤهل بطبيعتها وتلقائيا لعنصر كامن اصيل وبعيد المدى من الاشتراكية . نعم ، الاشتراكية ، والاشتراكية التعاونية بالدقة !

فالماء ، عصب الحياة واهم أدوات الانتاج ، مؤمم بالضرورة والتعريف ، الدولة هي التي تملكه باسم الناس وهي التي تقوم بتوزيعه - يبيعه - على الناس كل بحسب حاجته أى كل بحسب مساحة أرضه . أما التعاونية فلأن مواجهة أخطار النهر وذبذباته الجامحة ، وبناء القرى المجمع ، ونظام الحياة اليومية في القرية من تنظيم للمياه والدورة الزراعية ... إلخ ، كل أولئك لا يمكن

(1) Strabo, Book IV, p. 12.

الا أن يتم كعمل جماعى منسق يقوم على التعاون . وقد زاد هذا الدور خطورة وأهمية بعد الرى الدائم ومشاريعه وسدوده وقنواته ومصارفه ، وبعد أن أصبحت مصر الزراعية كلها وحدة ادارية واحدة تديرها وزارة الزراعة .

لهذا ولئله لم تكن « دورين وادينر » تبالغ حين رأت بذرة الاشتراكية كامنة فى تربة الزراعة المصرية وحين وجدت جنينها يعيش - وإن يكن مجهضا - فى رحم الاقطاعية اللاندوقراطية . فكما تقول فى جملة عابرة ولكنها معبرة عن مصر ما قبل الثورة « من حيث تنظيم الانتاج ، تعتبر مصر بالفعل مزرعة ادارية ضخمة ، تقوم فيها مصلحة الرى بمراقبة كمية الماء الموزعة ومعها مساحات المحاصيل ، وللحكومة رقابة على الزراعة ، على اساس من التخطيط ، أكبر بكثير جدا مما لأعظم وأشد الحكومات اشتراكية فى العالم » (١)

وفى تركيب القرية نفسها وسيكولوجيتها وزراعتها قدر كبير متوطن من التعاونية والاشتراكية التلقائية . وقد كان من الممكن أن يجتث هذا كله الى لون من اشتراكية الدولة ، ولكن طغيان الحكم المطلق انحرف به الى اقطاع الارض ، بل والى رأسمالية

(1) Doreen Warriner, Land & Poverty in Middle East, 1948, p. 48.

الدولة كما فعل محمد على حين صادر كل الملكية لنفسه كخطة أو خطوة تمهيدية لأن يصفى بها بعد ذلك الى اقطاع أسرى بعينه .

الانتهاء العلمى الموضوعى اذن واضح بكل جلاء ولا يترك مجالا لتأويل : ان البيئة الفيضية انما تمهد نظريا للاشتراكية . ليست الجغرافيا الطبيعية (البيئة الفيضية) اذن ، ولكنها الجغرافيا السياسية (الطغيان الاقطاعى) هى التى شوهدت وحرقت الطابع القومى الى حين . لا وليس الطغيان الاقطاعى نفسه من عمل البيئة ، فالنيل لم يفرض العبودية السياسية على مصر ولكن الاقطاع اتخذها عذرا وحجة لها . ولا بد أن نعترف ان فى الايكولوجيا الاجتماعية للنيل ، كما عرضناها آنفا من وجهة النظر التى تلقى باللوم على النهر ، شيئا كثيرا من الصحة فى تشخيص الاعراض والامراض ، ولكن فيها أيضا شيئا أكثر من المغالطة والخطأ فى تحليلها وتفسيرها .

وقد يفيد هنا أن نورد ردا مبكرا على النظرية الفجة التى سادت منذ القرن الماضى والتى تود أن تحمل النيل وزر الطغيان الاقطاعى . فنجد بارتلمى سانت هيلير يقول « منذ الفراعنة كتبت على سكان مصر العبودية السياسية ، وانى أبعد ما أكون عن القول بأن النيل هو السبب الوحيد لهذا الوضع المحزن ، وانى لمدرک أن ثمة كثيرا من الناس أكثر عبودية ويؤسا دون أن يكون

لديهم نيل . كل ما أود أن أقوله هو أن النظام الطبيعي لهذا النهر العظيم كان في مصر أحد أسباب الطغيان ، لقد وجد الطغيان فيه نوعا من الضرورة ، وكذلك حجة وذريعة خاصة « (١) .

ورغم ندرة الثورات والانتقالات الشعبية وغلبة طابع الاستقرار الجمودى الذى فرضه الكبت والطغيان ، فإن التاريخ من جانبه لا يعدم أن يسجل انتفاضات عدة على الطغيان ، لعل أهمها ثورة ابيور فى الدولة القديمة ، ولكنها انتكست كما انتكست فيما بعد حركات تحررية وثورات على الظلم والاستبداد . وفى القرن الاخير كانت التطورات الحديثة والحضارة المعاصرة عوامل مذيبة بطبيعتها للرواسب القديمة ، ولهذا تكاثرت الانتفاضات التى نجح آخرها - ثورة يوليو ، التى تمثل فى الحقيقة النقيض المضاد للانقلاب الذى بدأ مع محمد على - نجاحا وصل الى تحقيق الشخصية الكامنة للبيئة الفيضية وهى الاشتراكية العميقة التى توزع الارض كما توزع الماء ، وتدعو الى كرامة الفرد وكرامة المجتمع معا ، ولعله ليس من الصدفة أن شعار الثورة كان يدور أبدا حول العزة والكرامة ، وكانت دعوته التقليدية أن « ارفع رأسك فقد مضى عهد الاستعباد » .

(1) B. Saint- Hilaire, Lettres sur l'Egypte, Paris 1857, p. 191.

ولهذا فنحن في الحقيقة لم تكن بأزاء حتم طبيعي بقدر ما كنا
أزاء « حتم بشري » ، حتم الطغيان والاستبداد . ومن الثابت الآن
عند كثير من الجغرافيين أن الحتم الجغرافي - على علته الفلسفية
- كان كبش فداء بريء وقناعا كاذبا ما أكثر ما اتخذهُ الاقطاع
في الداخل ليبرر نفسه مثلما اتخذهُ الاستعمار من الخارج ليبرر
كثيرا من دعاويه الاحتكارية أو الابتزازية . ولهذا فنحن نلخص
شخصية مصر السياسية في أن النيل بطبعه يدعو إلى الاشتراكية
والمجتمع التعاوني، ولكن الاقطاع الطبقي والطغيان الاوتوقراطي
هو وحده انحرافه بشرية لا طبيعية - وان طالت وأزمنت .

إن مصر ليست « أرض الطغيان » كما يتوهم البعض ، وإن
كان هذا قد طغى على أجزاء من تاريخها بعض الوقت . لا ،
وليست « أرض النفاق » هي ، وإن كانت حدثت بعض انحرافات
اجتماعية عابرة . وليست وداعة الفلاح وصبره ضعة واستكانة ،
كما أن نظامه وطاعته ليست خوفا وطمعا ، وإنما هي جميعا خامة
الحضارة والتقدم نشأها النيل ولكن شوهها الاقطاع . وقد بقي
النيل وزال الاقطاع .

وهنا لابد من وقفة مركزة عند هذه الثورة التي أزالَت الاقطاع
والتي تعكس جوهر مصر الاصيل لا من حيث حقيقة بيئتها
الفيضية فحسب بل ومن حيث دورها ومكانها في العالم . فإذا

عدت الثورات الكبرى التى غيرت وجه عالمنا الحديث كانت بلا شك ثلاث : الفرنسية والروسية وهذه المصرية . لكن لهذه شخصيتها المتفردة تاريخيا واجتماعيا . فالاولى كانت ثورة البورجوازية ضد الاقطاع ، ولكنها ظلت طبقية رأسمالية وتأخذ بالديموقراطية التقليدية الشكلية والملكية الفردية المطلقة . أما الثانية فأتت بمثابة ثورة على الاولى : ثورة البروليتاريا ضد البورجوازية ، وهى اذا كانت لا طبقية ، فانها اخذت بديكتاتورية الطبقة العاملة ونزعت الملكية الفردية لتفرض الشيوعية المطلقة .

أما الثورة المصرية فكانت تاريخيا بمثابة ثورة بدورها على هذه الثورة الاخيرة بصورة مباشرة أو على الاثنتين السابقتين بصورة غير مباشرة . فهى ثورة كل فئات الشعب العاملة - لا فئة واحدة - ضد كل من الاقطاع والبورجوازية على حد سواء لا على حدة . وهى لا طبقية تذيب الفروق بين الطبقات ولكنها لا تفرض - كالثانية - ديكتاتورية أى طبقة ، وتأخذ بالديموقراطية الثورية لا التقليدية كالاولى . وهى بعكس الاولى نفى للرأسمالية ، ولكنها بعكس الثانية لا تنكر الملكية الفردية بل توسعها بعد أن تهذبها .

بمزيد من الاختصار : من حيث الشكل : الثورة المصرية كحدث تاريخى أتت ثورة بيضاء أو قل خضراء بلون الوادى ، بعكس الثورتين الاخرين . من حيث الموضوع : أتت الثورة

المصرية ثورة الاشتراكية بالمعنى الدقيق ، حيث كانت الفرنسية ثورة الرأسمالية والروسية ثورة الشيوعية . وشكلا وموضوعا : اذا كانت الفرنسية هي « التقرير » ، والشيوعية هي « النقيض » ، وكان كل منهما يجنح الى التطرف الى أقصى اليمين أو اليسار ، فان الثورة المصرية هي بحق « التركيب » الذي يجمع بين محاسن كل منهما دون أضرار أى منهما ، ولا تعرف التطرف بل تقف في الوسط . فشكلا وموضوعا اذن ، الثورة المصرية نبت بينى أصيل يعبر عن طبيعة المركب الفيضى من تعاونية كامنة واعتدال الحد الاوسط وسلمية المجتمع المائى .

والجدول الآتى يلخص الانقلاب الذى أحدثته وتحديثه الثورة الاشتراكية فى توزيع الملكية الزراعية ، حيث يعطى التوزيع كما سيكون بعد إتمام تنفيذ قرارات يوليو عام ١٩٦١ ، ومنه

فئة الملكية	عدد الملاك بالالف	%	المساحة المملوكة بالالف	%
٥ -	٢٩٢٠	٩٤٫٧	٣٠٤٠	٥٠٫٦
٥ - ١٠	٧٩	٢٫٥	٥٣٠	٨٫٨
١٠ - ٥٠	٦٩	٢٫٢	١٣٠٠	٢١٫٦
٥٠ - ١٠٠	١١	٠٫٣	٦٣٠	١٠٫٥
١٠٠ - ٢٠٠	٥	٠٫١	٥٠٠	٨٫٣
٢٠٠ +	—	—	—	—
المجموع	٣٠٨٤	١٠٠٫٠	٦٠٠٠	١٠٠٫٠

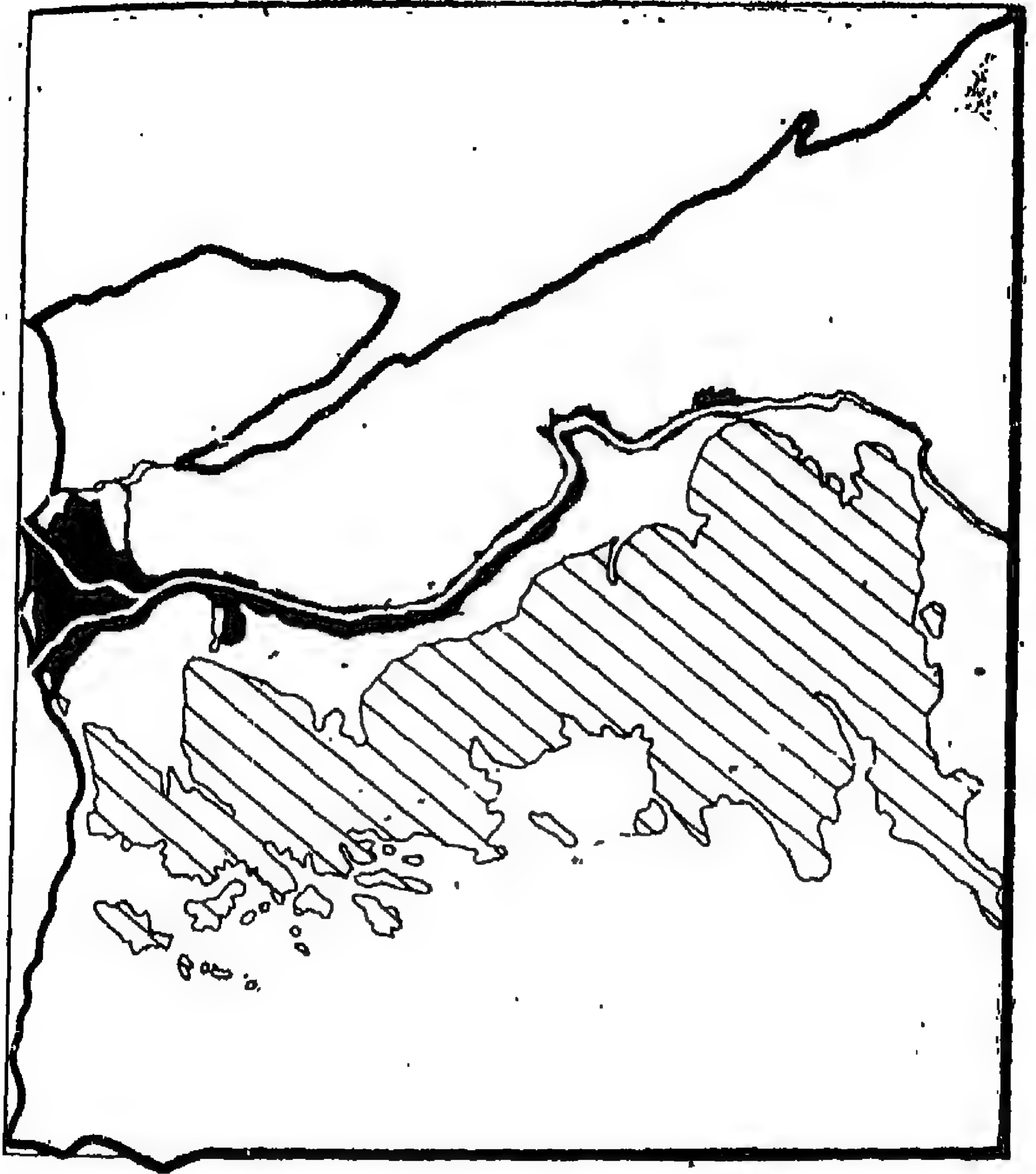
نرى أن نفس سفح هرم الملوك (٩٤ ٪) الذى كان يملك قبل الثورة ثلث الأرض سيملك الآن نصفها ، وإن قمة الهرم القديمة (٥ ٪) التى كانت تملك ثلثى الأرض ستملك الآن نصفها فقط . وبهذا سوف يكون قد أنتقل نحو ١٣ ٪ من الأرض إلى نحو ربع مليون أسرة جديدة تضم أكثر من مليون نسمة .

الفصل الثالث

مركزية رغم الامتداد المركزية الجغرافية

لعل من أبرز ملامح الشخصية المصرية ، المركزية الصارخة
طبيعيًا وإداريًا ، وهي صفة متوطنة لأنها قديمة قدم الأهرام ،
مزمنة حتى اليوم (١) ، وترقد الطبيعة بوضوح خلف هذه الظاهرة ،
فنحن ابتداءً إزاء مركزية مورفولوجية أي تركييبية صريحة ، فتبلور
الوادي الضئيل داخل شرنقة الصحراء الشاسعة ، وتجسمه حول
النيل ، يجعله جسمًا ملموسًا ونسيجيًا ضامًا .. وصحيح أن في
الدلتا انفراجًا ، وتشعبًا ، وتشعبًا ، وفي الصعيد امتدادًا
خطيًا لا يستهان به ، فالصعيد وحده يتراعى بتعرجاته نحو ١٠٠٠
كم ، بينما تغطي مصر من الشمال إلى الجنوب ١٠ درجات
عرضية ، أي نحو طول الجزر البريطانية ، ولكن دون أن تتعدى
شريحة من مساحتها . ولقد سبق أن عبرنا عن هذا بأن مصر

(1) Stamp, Africa, p. 208.



(شكل ١) : مصر وبريطانيا : مقارنة في المساحة والامتداد

مسافة لا مساحة . وليس هذا النمط المفرط فى الاستطالة مع الضيق بالنمط الاقتصادى من حيث المواصلات أو الانتاج أو الإدارة ، بل إنه - ابتداء - قضى على الاطراف المتطوِّحة فى أقصى الجنوب بالاهمال والتخلف . ومع ذلك فإن التجانس الداخلى العام مع التباين الصارم مع الصحراء المحيطة يعود فيؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء .

وإذا نحن تناولنا الدلتا على حدة فلن نجد لها بسهولة قلبا أو بؤرة حاسمة ، فإذا كان بها حزمة خطوط طبيعية ضابطة على المحور الشمالى الجنوبي تقريبا ، ونعنى بذلك فروع الدلتا وترعها ، فهي تعدم أى محاور طبيعية عرضية بين الشرق والغرب تتعامد عليها وتخلق فيما بينها عقدية طبيعية فعالة . بل ان من الحقائق المعروفة تاريخيا وحتى يومنا هذا صعوبة الحركة والمواصلات عبر الدلتا بالعرض ، وكثيرا ما تدور الطرق حولها بعيدا عن قلبها أما نحو الساحل شمالا أو نحو رأسها جنوبا ، وذلك منذ أيام النقل بالدواب حتى عصر السكك الحديدية والسيارة ،

ونتيجة لهذا وتعبيرا عنه نجد باستمرار أن أهم مدن الدلتا وأكبرها حجما انما تنتثر على سواحلها البحرية أو أطرافها الصحراوية وليس فى قلبها الزراعى الغنى ، سواء ذلك أيام تنيس وبلينس ودمياط ورشيد الاسلامية أو الاسكندرية وبورسعيد ومدن القنال المعاصرة . واليوم لا تزيد طنطا عن مدينة متوسطة الحجم ،

وهى رغم ما تتمتع به من توسط هندسى مؤكد ، الا أن العقديّة الطبيعية تنقصها وقصارى مالها الآن من عقديّة هى عقديّة اصطناعية مكتسبة من فعل شبكة المواصلات الحديدية ، والخلاصة أنه اذا كان للدلتا بؤرة أو عقدة حقيقية فهى إنما تستقطب فى رأسها ، أى خارجها ، أى إنها تمنع غيرها العقديّة أكثر مما تحتفظ بها لنفسها .

ومثل هذا يفعل الصعيد . فاذا نحن اعتبرنا الصعيد على حدة فسيتضح على الفور افتقاره الكامل إلى قلب طبيعى سائد بأى درجة ، فامتداد الخطى كالشق الممدود أو الانبوب المغلق يجعله طولاً بلا عرض ، ويجعل محور الحركة والتوجيه فيه وجيداً لا يكاد يترك لنقطة فيه فضلاً أو امتيازاً على نقطة أخرى الا أن يكون مجرد التوسط الهندسى اليحت . وإذا كان ثمة تقاطعات لطرق محلية مع الصعيد كطريق قنا - القصير أو درب الأربعين ، فدورها ثانوى للغاية لا يخلق عقديّة بأى معنى .

وينعكس هذا بالتالى على أحجام المدن باعتبارها قمم اللاندسكيپ الحضارى . ففي كل الاقاليم الشريطية الضيقة ، نجد أن أُنْقال المدن تتوزع على طولها وعلى قطاعاتها فى تقارب وتكافؤ نسبى ، حتى لا تكاد واحدة منها تظهر على الاخرىات بوضوح ، فضلاً عن أى سيادة . ذلك نمط تعرفه جيداً مدن السواحل الجزائرى كما تعرفه مدن ايطاليا ، وهو بالدقة ما نجده فى الصعيد . فهنا نجد أهم أحجام المدن الرئيسية متقاربة متواضعة باهتة التضاريس ليس فيها علم بارز . وحتى قريب لم يكن

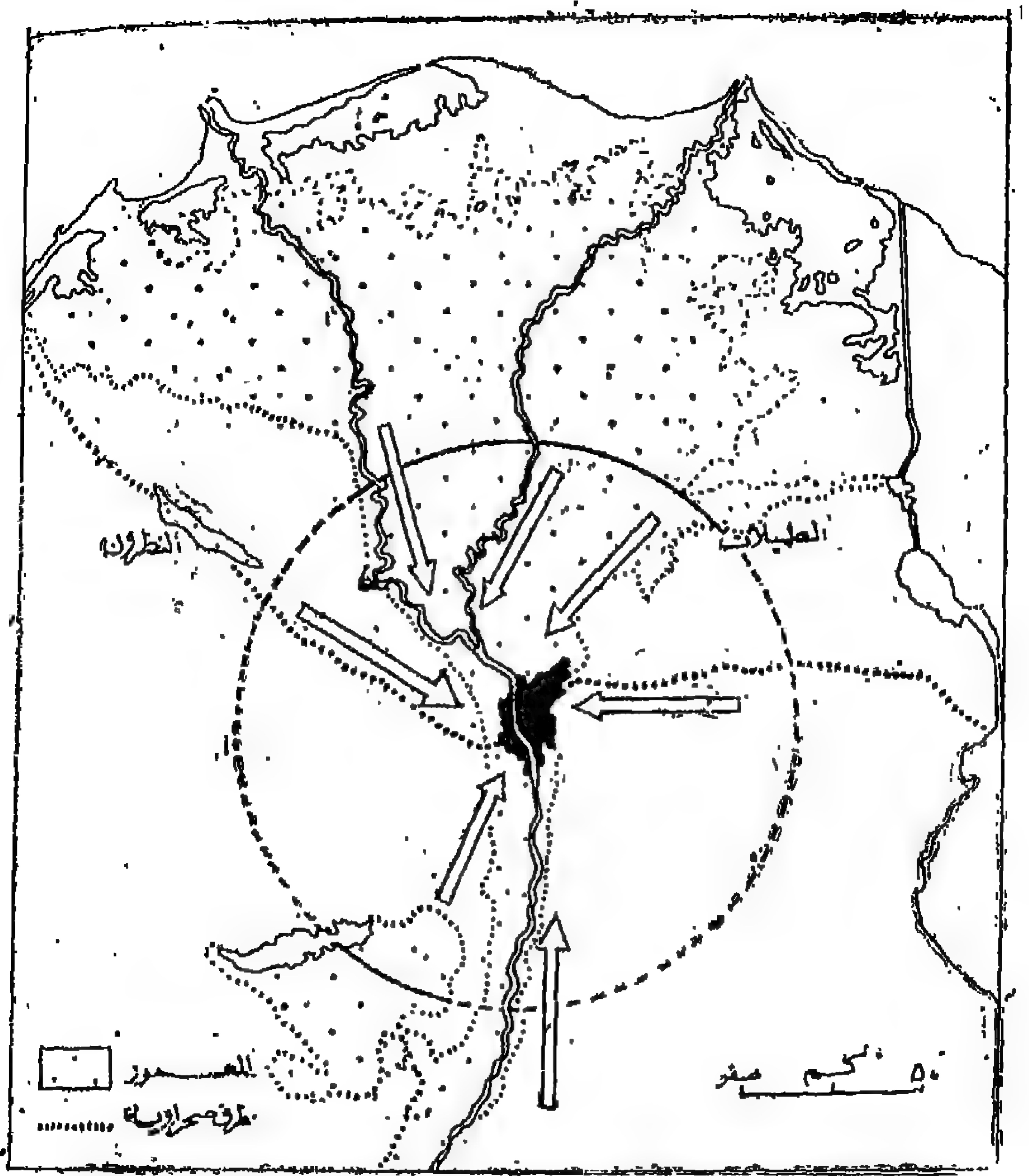
الصعيد كله يملك مدينة واحدة مائة ألفية ، ولم تتجاوز أسيوط هذه العلامة الا مؤخرا . ولهذا لم يكن غريبا أن يوصف الصعيد ، الذى يتكدس فيه السكان بكثافة أشد من كثافة الدلتا ، بأنه قد يكون شارعاً رئيسياً مكتظاً من حيث السكان ، ولكنه يظل مجرد زقاق مغلق من حيث المدن .

هكذا اذن ، اذا كان كل من الوادى والدلتا على حدة تنقصه البؤرية والمركزية المحددة ، فانهما فيما بينهما يخلقان مركزية حادة عند التقائهما فى منطقة القاهرة . فالواقع أن منطقة القاهرة هى « خاصرة الوادى » بكل معنى . فعدا العقدية الهيدروولوجية الاساسية التى تأخذ - مع انفراج فرعى الدلتا - شكل حرف Y. الأفرنجى ، هناك عدة أصابع ثانوية من اللاندسكيب الطبيعى تشير اليها بقوة : لسان وادى الطميلات من الشرق ، ووصلة شبه واحة الفيوم من الغرب .

فاذا أضفنا أن الطرق الصحراوية بين الشرق والغرب على طول السواحل الشمالية تنتهى جنوباً مستهدفة القاهرة لتتجاشى صعوبة اختراق الدلتا بشبكة ترعها المتراسة (١) (تماماً كما تتجاشى طرق المواصلات البعيدة المدى كل مناطق وأهوار الجنوب الرخوة فى العراق مستهدفة أول أرض صلبة عند منطقة بغداد) (٢) . اذا أضفنا هذا فان القاهرة تبرز لنا « كخاصرة

(1) Benjamin. Thomas, loc. cit., p. 414.

(2) Fisher p. 367.



(شكل ٢) مركز العاصمة : كل الطرق تؤدي إلى القاهرة : الدائرة ونصف قطرها ٧٥ كم تضم + ربع سكان مصر في ثمن مساحتها .

الصحراء « أيضا مثلما هي خاصرة الوادى ان كل الطرق تؤدي إلى القاهرة !

منطقة القاهرة اذن عنق الزجاجاة ، عنق مصر . هي من الناحية الهندسية البحتة مركز الثقل الطبيعى ، ومن الناحية الميكانيكية نقطة الارتكاز التى يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب ، ومن الناحية الحيوية نقطة التبلور ، ومن الناحية الوظيفية ضابط الايقاع بين كفتى مصر . إنها تبدو - كما قال ريكلى - كما لو كانت موقعا من اختيار الآلهة (١) .

هذا من حيث الشكل . ولكن المضمون لا يقل عن شكل الاقليم أثرا فى التوجيه نحو المركزية . فقد لا يكون موقع القاهرة متوسطا من حيث المسافة المطلقة بين الشمال والجنوب ، ولكنه متوسط تماما من حيث وزن المعمور الفعال . فالصعيد أضعاف الدلتا طولا ، ولكن الدلتا ضعف مساحته ، بينما يتقارب الاثنان سكانا بدرجة أو بأخرى . فقد كان بالدلتا فى عام ١٩٦٠ نحو ١٠ر٩ مليون مقابل ٩و٢ للصعيد . وفى عام ١٩٦٦ كان بالدلتا نحو ١٤ر٧٢٦ر٠٠٠ نسمة وبالصعيد ١٠ر٣٠٧ر٠٠٠ . وذلك على أساس أن هذه المقارنات تستبعد القاهرة من أى من الوجهين .

وإلى جانب هذا فان نمط الكثافة وتوزيع السكان فى مصر يجعل من القاهرة قمة طبيعية وتتويجا لزحف سكانى صاعد نظيم يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء .

(1) M. Clerget, Le Caire. Etude de Geog. urbaine, 1934. t. I.

أفروفيل الكثافة فى الوادى برمته أشبه شىء بالهرم المدرج ، سقفه منطقة القاهرة . والواقع أن دائرة نصف قطرها ٧٥ كم ومركزها القاهرة ، تضم وحدها ربع مجموع سكان القطر فى ثمن مساحته فقط ، أى بكثافة ضعف المعدل القومى ، وذلك بحسب أرقام عام ١٩٤٧ ، بينما تشى أرقام عام ١٩٦٦ بمزيد من التركيز : فنفس الدائرة تضم الآن ٢٨٣ ٪ من سكان مصر .

ومعنى هذا أن هنا مركز الثقل البشرى فى الوادى ، هنا « النواة النووية » للدولة . ولهذا كان طبيعيا أن توصف القاهرة بأنها « زب ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد » (١) ، أو كما يقول ستامب « من وجهة نظر مصر الحديثة ، ربما كانت القاهرة أكثر عواصم العالم منطقا فى توقيعتها » (٢) .

وليس أدل على هذه المركزية من البعد التاريخى . فلم تكن طيبة فى الجنوب عاصمة وطنية إلا لفترة ريادية قصيرة ، وبالمثل كانت تانيس فى شرق الدلتا تجزية عابرة مرتبطة ببعض مراحل التوسع المصرى فى الشرق الأوسط وحاجتها إلى رأس جسر متقدم (٣) .

(1) Lozach, cp. cit.

(2) Stamp, Africa, p. 213.

(٣) حزين ، « البيئة والموقع ... إلخ » ، ص ٤٤٩ ، عبد الفتاح وهيب ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، الإسكندرية ١٩٦٢ ، ص ١٣٧ .

أما الاسكندرية فلم تكن عاصمة الا كانهرافة استعمارية لقوة بحرية موقوتة بل إنها كثيرا ما عدت مدينة أجنبية النشأة والسكان ألفت بالساحل المصرى . وفيما عدا هذا فمناطق رأس الدلتا ، سواء منذ منف أو طيبة ، أو هليوبوليس أو أون ، ثم الفسطاط أو القاهرة ، هى العاصمة الطبيعية لمصر طوال تاريخها الألفى .

بل ربما كانت القاهرة أو بالأصح منطقتها أقدم عاصمة فى العالم ، وإن كان لدمشق أن تفخر بأنها أقدم عاصمة احتلت بغير انقطاع فى التاريخ . وها هنا اذن - كما فى بغداد عند خاصرة الرافدين - واحد من تلك المواقع الجغرافية الخالدة النادرة التى قد تدور فى فلكها وإطارها مجموعة متعاقبة عبر العصور من المواضع المدنية المختلفة ولكنها لا تستطيع أن تخرج عن مجالها المغناطيسى ومن أسر جاذبيتها الطبيعية الغالبة ، وهذا جميعا بفعل المركزية الجغرافية القوية .

المركزية الوظيفية : البيروقراطية

غير أن إلى جانب الشكل والمضمون تركيبيا ، هناك عامل هام يدعو إلى مزيد من المركزية وهو العامل الوظيفى . فالبيئة كما رأينا فيضية ، والمجتمع مجتمع هيدرولوجى ، ولهذا أصبح الرى مرادفا للتنظيم ، والتنظيم المركزى ، الذى يخضع فيه الجميع

طواعية لسلطة عامة مطلقة . ولئن كان هذا من أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة في مصر ، كما أنه علم الشعب النظام أساس الحضارة، إلا أن هذا أيضا بدأ دور الحكومة الطاغى وأرسى نواة الموظفين الثقيلة Officialdom ، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصرا أصيلا في مركب الحضارة المصرية ، بل ثقلا عنيدا في موكبها . أصبحت مصر مجتمعا « حكوميا » كما قد نقول ، فالحكومة وحدها هي التي تملك زمام المبادرة وامكانيات العمل ، وقد كان لهذا قيمته في بعض المراحل والمشاكل ، ولكنه خلق في جميعها روح التواكل والتكاسل والسلبية وخلق ملكات المبادأة وحوافز التلقائية في السكان .

والذى يتعمق تاريخ مصر الاجتماعى ستروعه ولا شك تلك البيروقراطية العاتية التى تمتد على طوله بغير انقطاع ، حتى لتشكل نفمة دالة عليه وملمحا أساسيا آخر من ملامحه . فالبيروقراطية فى مصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية ، مع الاهرام تبدأ ، وفيها تتلخص . ويكفى بعدها أن نرى صور « كبار الموظفين » على النقوش والآثار القديمة ، وأن نعرف أخبارهم المتواترة فى البرديات والسجلات العديدة حتى ندرك خطورة الدور الذى لعبته الهيئة البيروقراطية فى القديم . بل إن شئت رمزا بليغا فى النحت تجده : ابتداء من تمثال « الكاتب » حتى تمثال « شيخ البلد » ، فهذه جميعا نصب تذكارية وتاريخ محفوظ أو محفور

للبيروقراطية الفرعونية الثقيلة . بل لقد اعتبر ماكس فيبر نظام الموظفين فى الدولة الحديثة « النموذج التاريخى الذى سارت عليه البيروقراطية فيما بعد » .

وسير التاريخ تدلنا كذلك على أن رخاء مصر وازدهار اقتصادها واستقرار العمران فيها كانت جميعا رهنا بدرجة ما بدور الجهاز الإدارى . ففى أكثر الأزمات والمجاعات التى كانت تجتاح الوادى إذا ما فسد الجهاز أو عطب ، وما أكثر ما كانت عودة الرخاء والنظام مرتبطة بإصلاح جذرى فيه . وحسبنا فى هذا أن نشير إلى قصة يوسف أيام المجاعة واستدعاء بدر الجمالى أيام الشدة المستنصرية فى أخريات الفاطمية . وأغلب من كتبوا عن مصر ، وابتداء من لودفيج إلى شارل عيسوى إلى مورو برجر ، متفقون على أن قليلا من البلاد هى التى يلعب فيها الجهاز الإدارى مثملا يلعب فى مصر أو يأخذ الحجم المتورم والثقل الضاغط الذى يأخذه فيها .

ولا شك أن وراء هذا خلفية جغرافية مقنعة بما فيه الكفاية ، أو فلنقل بدرجة ما . فوظيفة الدولة - الحكومة - فى المجتمع الهيدرولوجى وزراعة الرى أضخم بلا ريب من الوظيفة المألوفة للدولة . « فكمامل جغرافى » بمعنى الكلمة لا بد منه ، وكأداة كبرى فى تغيير صفحة الإقليم وإعادة تشكيله وتخليقه بالمشاريع الهندسية والعمرانية الكبرى والمنشأة النهرية ، تكتسب الدولة فى

البيئة الفيضية دورا اضافيا وجوهريا لا تعرفه دولة المطر العادية .
ثم إلى جانب هذا الجهاز الفنى الضخم بمعناه الهندسى المباشر ،
لا بد من جيش من الخبراء والمشرفين على عملية الزراعة التى لا
يمكن أن تتم على أسس فردية عشوائية .

حول هذه النواة الصلبة من التكنوقراطيين ، تنبنى بالضرورة
حلقات كثيفة من البيروقراطيين ، تبدأ بالجهاز المالى الذى يحاسب
على ثمن الماء ، وتمتد إلى الجهاز البوليسى الضرورى لضبط الامن
ومراقبة حقوق الماء ، لتنتهى أخيرا إلى جهاز ادارى آخر لخدمة
تلك الاجهزة جميعا بالمعنى المكتبى المباشر . ولعل هذا القطاع
الاخير هو جانب الربح المركب فى نمو جهاز «الضبط والربط» .

وانعكاسا بهذه الوظائف يبرز فى تاريخنا القديم والحديث دور
عدة وزارات بعينها ، تشمل الاشغال والرى والزراعة والمالية
والداخلية ، بدرجة لا تعرفها بالتأكيد دول اخرى كثيرة . هذا بينما
يرمز لها على مستوى التطبيق وعلى الطبيعة أساطين القرية
الكلاسيكيين ابتداء من المهندس والمساح إلى العمدة والصراف .

والنتيجة المنطقية بعد هذا جيش حقيقى من الموظفين ، يصبح
فى ذاته ملمحا أو طبقة فى تركيب المجتمع وبصورة قد لا تعرفها
بلاد كثيرة . اذ تصبح الحكومة أكبر « صاحب عمل » فى البلد ،
ويكاد يتحول المجتمع إلى مجتمع حكومى كما قلنا . ولما كان

الجهاز يمثل السلطة والقوة من ناحية ، وكان نصيب البروليتاريا المنسحقة هو الكبت والاستبداد من ناحية اخرى ، فانه يكتسب جاذبية نادرة ، ويصبح « الميرى » قداسة وبريق تجعله جنة التصعيد الاجتماعى .

ومن الجدير بالملاحظة أننا نجد البيروقراطية - كنتيجة لهذا - ترتبط أساسا بطبقة البورجوازية ، وبخاصة بورجوازية المدن . وإذا كانت البورجوازية فى مدن أوروبا فى العصور الوسطى ترتبط فى أذهاننا وفى الواقع بطبقة التجار أساسا ، فمما له مغزاه أنها ارتبطت فى مصر الزراعية الفيضية بفئة البيروقراطية من موظفين واداريين وحكام بصفة تقليدية . ولعل التعبيرين الدارجين : « الميرى ، والطين » أن يلخصا أقطاب القوة فى مجتمعنا التقليدى إلى وقت قريب .

وقد كان الانتقال من الرى الحوضى إلى الدائم فى عصرنا الحديث خطوة أساسية أكدت بل وربما ضاعفت كل عناصر هذا المركب الهيدرولوغى - البيروقراطى . فمن المعروف أن الرى الدائم ضاعف مهام ووظائف الدولة ، ولذلك لم يكن غريبا أن عملية خلق جسم كبير أو نواة من البيروقراطية الحديثة إنما تبدأ مع محمد على وعلى يديه . حتى إذا ما وصلنا إلى العقود الأولى من القرن الحالى لم يعد لدينا شك فى أن الجهاز

البيروقراطية قد خلق أو أسهم فى خلق طبقة وسطى - عليا
وسفلى - من بورجوازية المدن تمثل شريحة أساسية ومتشعبة فى
المجتمع المتغير .

وحتى ما قبل الحرب الثانية لم يكن هناك شك فى أن الصفة
الغالبة على المجتمع المصرى الحديث أنه « مجتمع موظفين » ، وأن
مدننا الرئيسية كانت إلى حد كبير « مدن موظفين » . وأسوأ من
هذا أنه كان مجتمع موظفين لا وظيفى ، لأنه كان جهازا مستهلكا
أكثر منه منتجا ، وكان نموه خضرىا أكثر منه ثمرىا كما يقال ، إذ
إن تضخمه الحجمى تعدى حدوده السليمة حتى وصف بأنه أصيب
« بداء الفيل » ، وحتى قال البعض ان مصر كما تعاني من إفراط
السكان مع انخفاض المعيشة تعاني من افراط البيروقراطية مع
انخفاض الكفاءة .

والارقام المتاحة فى هذا المجال لا تترك مجالا للشك فى أن
البيروقراطية أوشكت أن تكون ملمحا جغرافيا عندنا . فقد قدر
عدد الموظفين فى عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ بنسبة ٢٢ ٪ من مجموع
السكان العام ، بالمقارنة إلى ١٣ ٪ فى بريطانيا ، وقد يبدو الفارق
محدودا ، ولكنه اذا نسب إلى قوة السكان العاملة وحدها لبدا
جذريا . على أن الخطر النسبى يتضح من مقارنة تكاليف هذا
الجهاز . فقد قدر أن أجور الموظفين فى عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١

ابتلعت ٣٥ ٪ من ميزانية الدولة ، وفى عامى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قدرت النسبة بنحو ٤٠.٥ ٪ ، بل وصل تقدير ثالث إلى ٤٦ ٪ - هذا مقابل ٩ ٪ فى بريطانيا (١) .

ولا شك أن الموقف قد تغير الآن بعد أن انتقل الانتاج إلى الملكية العامة وأصبحت الدولة الاشتراكية هى أكبر « صاحب عمل » تماما . والارجح أن هذه المسئوليات الجديدة المضافة إلى الجهاز البيروقراطى بين يوم وليلة قد أعادت التوازن بين الحجم والوظيفة ، مثلما يحدث فى اقتصاد يعانى من افراط السكان ثم يتكشف فيه فجأة مورد اقتصادى كالبتروى مثلا . . غير أن هذا لا يغير من الحقيقة التاريخية وهى المركزية الوظيفية - متمثلة فى البيروقراطية - فى مصر الفيضية .

المركزية الحضارية : العاصمية

من بين المركزية التركيبية والمركزية الوظيفية ، تخرج لنا القمة النهائية المجسدة للمركزية فى مصر عموما ، ونعنى بها المركزية الحضارية التى ترادف توا العاصمية المتطرفة . فمنذ عرفت مصر العواصم الموحدة والعاصمة فيها تحقق حجما هائلا بالنسبة لمجموع حجم الدولة وعلى حسابه - والمركزية تورث الحجم . ولقد

(1) Morroe Bergter, Bureaucracy & Society in Modern Egypt, Princeton, 1954.

كانت المعادلة الاقليمية في مصر تتألف تقليديا من رأس كاسح وجسم كسيح ، وسواء كانت في طيبة أو طينة ، أو في الاسكندرية أو القاهرة ، فان العاصمة كانت دائما تسود الحياة المصرية بصورة طاغية غير عادية . وقد لا نبالغ كثيرا اذا قلنا ان تاريخ مصر ليس الا تاريخ العاصمة أو يكاد ، والمتصفح لتاريخ الجبرتي مثلا ، ومن قبله السيوطي أو ابن اياس ، لا يمكن أن يخطئ هذا الاحساس (١) .

حقيقة لقد لعبت بعض الاقاليم دورا تاريخيا مرموقا ، ولكن مثل هذه الاقاليم انما لعبته بصفتها أقاليم حدود وتخوم معرضة للاخطار الخارجية ، فدور الموانئ الساحلية والنهرية ابتداء من المنصورة ودمياط أيام الصليبية إلى رشيد والاسكندرية وبورسعيد ضد «الفرنجة والفرنساوية أو الانجليز» هو دور خاص . أما الاقاليم العادية فليس لها تاريخ تقريبا ، إنما لها روتين ، أو هي على الأكثر « سندرلا » لتاريخ العاصمة . والاحساس الطاغى هو بإيجابية العاصمة وسلبية الاقاليم ، كأنما العاصمة تاريخ محفوظ أو مجمد بمثل ما يبدو النهر عندها تاريخا سائلا أو جاريا ، ثم خارجهما يتخلخل التاريخ أو يختفى ..

(١) الجبرتي ، عجائب الأخبار ، القاهرة : ١٨٨٤ ، ابن اياس ، تاريخ مصر المشهور ببداية الزهور في وقائع الدهور ، بولاق ، ١٣١١ هـ ، السيوطي ، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، الشرفية .

وكنتيجة لهذا نجد أنه فى وقت ما من أيام البطالمة والرومان تعدت الاسكندرية المليون من مجموع قد لا يتجاوز ١٠ ملايين (١) . ومن قبل كانت طيبة ثم منف أعظم مدينة فى العالم فى وقتها . ومن بعدها كانت القاهرة أكثر من مرة فى العصور الوسطى كبرى مدن العالم كذلك - عاصمة العالم إن جاز القول - كما يؤكد لنا المقدسى فى القرن العاشر: «... وفسطاط مصر اليوم كبغداد فى القديم، ولا أعلم فى الاسلام بلدا أجل منه» (٢)، وكما يكرر الرحالة البندقى بيلوتى Piloti فى القرن الخامس عشر: «مدينة القاهرة هى أكبر مدينة فى العالم من بين المدن الواقعة فى حدود علمنا» (٣) ..

وفى أيام الحملة الفرنسية حين كانت مصر قد هبطت إلى ٢ مليون ، ظلت القاهرة تحتكر وحدها خمس المجموع ، فقد كانت تدور فى حدود نصف مليون . ونحن الآن نعيش فى « قاهرة » حقيقية بين بقية المدن والاقاليم تضم زهاء ٥ ملايين

(1) T. Walek - Czernecki, Pop. de l'Egypte Ancienne, Cong. Intern de Pop. Paris, 1937, vol II, p.8.

(٢) جورج فاضلو حورانى ، العرب والملاح فى المحيط الهندى مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢٨ .

(3) P.H. Dopp, "Le caire Vu par les Voyageurs Occidentaux du Moyen Age". Bull. Soc. Geog d'Egypte, 1951, p.

نسمة من مجموع قدره ٣٠ مليونا . ولنا أن نتساءل : لماذا كانت دولة كإيطاليا يبلغ سكانها حجم سكان مصر مرتين تقريبا بينما لا تزيد عاصمتها حجما عن نصف سكان القاهرة ؟ والواقع أننا ننسى أن القاهرة حاليا ليست أكبر مدينة في أفريقيا فحسب ، ولكنها أكبر مدينة في نطاق ضخ من العالم القديم يشمل كل أوروبا جنوب الالب والكربات وآسيا جنوب القوقاز وغرب السند .

وهذا ما ينقلنا إلى فكرة « المدينة الأولى » كمقياس مقارن . فنحن نستطيع أن نعبر عن مكانة القاهرة في كيان مصر إذا نحن نسبناها إلى المدن التالية لها في الحجم، ثم قارناها ببلاد أخرى . فالنسبة المئوية للمدن الثلاث الكبرى في مصر هي ١٠٠ : ٤٥٢ : ٧٣ ، للقاهرة والاسكندرية وبورسعيد على الترتيب . قارن هذا على سبيل المثال بمكانة الجزائر العاصمة في الجزائر الدولة حيث الجزائر ١٠٠ : وهران ٤٨٢ : قسنطينة ٢٧٤ - أو في إيطاليا حيث روما ١٠٠ : ميلانو ٧٥٢ : نابولي ٦٠٧ . وكما يتفق ، فإن هذين المثلين هما أشبه بمصر من حيث الشكل الجغرافي الخطى الضيق المستطيل ، ولكن بينما يؤدي هذا النمط إلى توزيع الأثقال على المدن الكبرى بشيء من العدالة والتقارب أو في انحدار تدريجي معقول ، نجده يؤكد طغيان كفة القاهرة في ميزان القوة في مصر .

ليس هذا فحسب ، فالحجم الخام وحده ليس كل الوزن . فلئن كانت القاهرة لا تتعدى سدس الدولة من حيث العدد المجرد فهي قد تزيد على نصفها من حيث الوزن الفعال . فلو قيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والاملاك والصناعات والمرافق والخدمات الراقية وكذلك ما لا يمكن قياسه رقميا كالسلطة والنفوذ ... الخ، فقد ترجح العاصمة كفة بقية البلد ببساطة وسهولة . ولهذا ليس من المبالغة فى شىء أن نقول إنه اذا لم تكن « مصر هي القاهرة » - كدنا نقول امبراطورية القاهرة ! - فإنها على الاقل قد أصبحت مجرد ضاحية شاسعة للعاصمة . وليس من مجرد الصدفة على الأرجح أن مصر من البلاد القليلة التى يطلق فيها اسم البلد على العاصمة فى العرف الدارج رغم اختلافهما رسميا .

ومن الملاحظ أن سقوط العاصمة فى أى فترة من فترات التاريخ كان معناه تلقائيا سقوط مصر ، ولا شذوذ لذلك إلا حالة واحدة تقريبا هي الهكسوس . ومعنى هذا أن بقية الاقاليم على امتدادها أفقر وأعجز من أن تنظم كوحدات مستقلة فعالة للدفاع الوطنى فى حالة سقوط العاصمة ، حتى تكون نوايا وخلايا متعاقبة للمقاومة والاسترداد والتحرير .

ضوابط شتى

وهناك فيما نرى علاقة قرابة بل خط نسب مباشر يجرى بين ضخامة العاصمة الطاغية وضالة الاقاليم الممعنة من ناحية ، وبين

جبروت الاهرام والآثار الفرعونية وتفاهة وضعة بيوت المصرى القديم من ناحية أخرى . ولئن كان معنى هذا علاقة وظيفية بين الطغيان الاقطاعى وبين المركزية الجامحة ، فليس هذا الا تحصيل حاصل . فما المركزية العنيفة الا ترجمة ادارية وعمرانية للطغيان السياسى والاقطاع الاجتماعى . وقد لاحظنا من قبل فى مكان آخر علاقة ارتباط مباشرة بين شكل هرم المدن فى مصر وهرم الطبقات ، فكلأ الهرمين مفرد التفلطح : له قاعدة واسعة ولكنها واطئة ، وقمة ضيقة لكنها شامخة : وبين الطرفين تختفى الطبقة الوسطى أو تكاد (١) .

فاذا كان هرم الطبقات يتألف تقليديا من قاعدة عريضة جدا من البروليتاريا الفقيرة ، ومن قمة ضيقة ولكنها ثقيلة جدا من الأغنياء ، لا يفصل - أو يصل - بينهما بالكاد طبقة وسطى معقولة الحجم ، فكذلك نجد هرم مدتنا ينقسم إلى مجموعتين بينهما برزخ لا يلتقيان ، اذ يهوى بعد القاهرة والاسكندرية بصورة درامية إلى المدينة التالية بورسعيد التى تتصدر بذلك حفنة من المدن الضئيلة أو المتواضعة أو العاجزة . ويمكن أن نعبر عن هذا رقميا اذا ذكرنا أن مجموع العاصمتين فى عام ١٩٦٠ كان

(1) G. Hamdan Studies in Egyptian Urbanism Cairo
1959 p. 19.

٨٥٩٠٠٠ ر ٤ مقابل ٩٦٥٠٠٠ ر ٤ لبقية مدن مصر جميعا ، أى
انهما يمثلان وحدهما نصف (٤٩٤ ٪) مدن مصر .

ومن الطريف أن نفس الشكل المعوج يمتد حتى التعليم ،
لا كصدفة ولكن فى علاقة وظيفية مباشرة : فقد ثبت أن مصر
تكاد تتصدر العالم فى نسبة المتعلمين تعليما عاليا بالنسبة إلى
عدد المتعلمين ، بينما هى من أعلى البلاد فى نسبة الأمية ! وقد
كانت مصر قبل الثورة تتفق على التعليم العالى ضعف ما تنفقه
على التعليم العام . وكل هذا عرض من أعراض ومضاعفات
الرأس الكاسح والجسم الكسيع ، مثلما هو من أسبابها
ومضاعفاتها .

والحقيقة أن نظام الطغيان الاقطاعى الذى اعتمد على الملكية
الغيايية قد نزع دخول وعوائد الانتاج الاقليمى ليصبها بلا هوادة
فى العاصمة ويقدر ما كان النزيف الاقتصادى والحضارى فى
الأولى بقدر ما كانت التخمة فى الثانية . والواقع أن الانتقال من
العاصمة إلى الاقاليم يكاد يكون لفداحته كالانتقال من قارة إلى
قارة أخرى . ويقدر ضالة المسافة الجغرافية ، بقدر ضخامة
المسافة الحضارية ، حتى لنجدنا ازاء ازدواجية حضارية صارخة
- ولا نقول انقصاما فى الشخصية الحضارية . إن ضخامة
وعظمة العاصمة المركزية فى ناحية ، وفقر وتحجر الاقاليم فى
الناحية الأخرى ، لم يكن طوال التاريخ الا الترجمة المباشرة

للتناقض الشنيع بين اللاندوقراطية فى ناحية والبروليتارية الزراعية فى ناحية أخرى . كذلك لا تنسى دور البيروقراطية ، فهى سبب بقدر ما هى نتيجة للمركزية . فمنذ البداية تركزت هذه الهيئة الطاحنة فى العاصمتين جغرافيا بدرجة عنيفة حرمت الريف والاقاليم من الحد الأدنى من خدماتها ، وذلك رغم أنها ما قامت أصلا إلا لخدمة هذا الريف وتلك الاقاليم وبفضل انتاجها . ورغم ادخال الحكم المحلى أخيرا ، ورغم ما تعرض له الجهاز من عملية جراحية لاعادة توزيعه جغرافيا ، يظل جيش الموظفين رابضا مرابطا فى العاصمة والمدن الكبرى ، ولا يزال القطاع الأكبر من الجهاز البيروقراطى عاصميا متروبوليتانيا أولا ومدنيا ثانيا .

والارقام التالية عن مدى التركيز « النقطى » فى القاهرة ابلغ دليل على أن العاصمة لم تزل « بالوعة » للطاقة البشرية انتاجية واستهلاكية فى الوطن .

نسبة السكان الى الدولة	١٠.٨ ٪
نسبة موظفى الدولة	٣.٠ ٪
نسبة المهندسين الزراعيين فى القاهرة	٥٣ ٪
نسبة الاطباء البشريين فى القاهرة والجيزة	٥٢.٢ ٪
نسبة الاطباء البيطريين فى القاهرة والجيزة	٤٨.٢ ٪
نسبة المهندسين الجامعيين فى القاهرة والجيزة	٥٨.٧ ٪

ومن الواضح أن كثافة البيروقراطية في العاصمة تعادل كثافتها القومية بعامة ثلاث مرات على الأقل ، وضعف هذا في خطوط معينة . وليس هذا مما يدعو في شيء إلى « مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ » . والمطلوب الآن بلا تردد عملية تفتيت وبعثرة لهذه الارسابات البيروقراطية الثقيلة ليعاد توزيعها أفقيا على رقعة الوطن بحسب كثافة السكان وبحسب الحاجات الاقليمية الحقيقية .

ويترتب على هذا كله أن مصر لم تعرف « الاقليمية Regionalism » كفلسفة مكانية طوال تاريخها الاستبدادي الاقطاعي : لم تعرف الا اللاقليمية Irregionalism الوائدة التي تركت ريفنا مجرد « صحراء حضارية » مجرد صحراء خضراء كما قد نقول ، بل كدنا نرى انفصالا شبيها بين العاصمة المتخمة والريف الانيمى ؛ حتى قيل إن هناك « مصريين » مصر العاصمة - اقطاعية ، لاندوقراطية وبيروقراطية مستغلة ، ومصر الاقاليم - بروليتارية زراعية مأزومة مستغلة ، الأولى فقاعة حضارية براقية ، والثانية قوقعة حضارية راكدة .

وليس صدفة أن أول مرة تتحقق فيها الاقليمية بالمعنى الصحيح ونعرف فيها الحكم المحلى الرشيد ، هي أول مرة تتحقق فيها نهاية الاقطاع وحكم الملاك ، وذلك منذ الثورة الوطنية

المعاصرة . هذا ، وليست الاقليمية أو اللا إقليمية سياسية فحسب ، بل واقتصادية وأدبية كذلك . لذلك نجد أن الحكم المحلى لا يعود إلى الاقاليم وحده بل ومعه الانتاج والصناعة والثروة والملكيات ، كما أن الفنون الشعبية والاداب الفولكلورية التى طال اهمالها ، بل واحتقارها ، بدأت تجد تقديرها والاحترام . ولم تعد السلطة والنفوذ والثروة والانتاج والفنون والاداب مركزة تماما فى العاصمة ، بل أخذت تنتشر فى لامركزية واضحة خلال كل خيوط الشبكة القومية .

غير أننا نخطئ كثيرا اذا ما رددنا المركزية المزمنة فى مصر إلى أصول الموضع وحده ، فإن موقعنا تكاتف هنا فى الواقع مع شكل الموضع وطبيعته وأثره ليضاعف منها ومن طغيانها . فمنذ البداية والموقع الحرج الحساس يفرض على مصر أن تبدو اقوى أعظم قوتها وأن تكتل كل إمكانياتها لتقدم إلى العالم جبهة مهيبة رادعة . لقد كان لمصر دائما دور خارجى عبر الحدود خطير ، وكثيرا ما كان هذا الدور طموحا بدرجة أكبر من إمكانياتها الموضعية المتواضعة بالمقياس العالمى . ولهذا بدت أحيانا كأنها تتطلع إلى ، وتحاول ، أكثر من طاقتها (١) . بدت كرأس كبير ينوء به جسم صغير . وكان هذا الرأس بطبيعة الحال هو العاصمة حيث تتركز كل المسئوليات

(1) Hindus, P. 128.

والتطلعات الخارجية ، بينما كانت الاقاليم هي الجسم المتواضع ، كان الرأس يمثل الموقع الباهظ ويرتبط به ويرمز له ، بينما تجسد الموضع المحدود في جسم الريف . ومن هذا التناقض نشأت متناقضة العاصمة الكاسحة والجسم الكسيح ، وربما بدت الصورة النهائية كقزم ضخم الجمجمة .

تلك هي الصورة الاساسية التاريخية بعامة . ولكنها تعدلت تعديلات ثانوية مرحلية بما يؤكد أو يخففها . فالاحتكاك الحضارى الذى بدأ منذ نحو قرن ونصف الان دعا إلى قدر كبير من المركزية حتى يمكن خلق مركز حضارى حديث غنى فى بيئة متخلقة فقيرة . ولم يكن من الممكن أن تتعدد مثل هذه المراكز بل لزم أن تحشد حشدا فى بؤرة واحدة . وحتى فى يومنا هذا ، يلاحظ أن كل الدول المتخلقة التى بدأت التحضر حديثا ، تملك عاصمة ضخمة بالنسبة لحجمها وغالبا ما لا تملك بجانبها مدينة أخرى تستحق الذكر ، أى أن المركزية العنيفة هي ضرورة مرحلية فى بداية التطور الحضارى .

ومن الناحية الاخرى فقد أدى الانقلاب الزراعى والحضارى من الرى الحوضى إلى الرى الدائم إلى مضاعفة إمكانيات الموضع وموارد الريف ، كما أن اقتصاد المحصول الواحد والاقتصاد الحديث المتجر يدعو إلى ، ويمكن لمزيد من ، المركزية اذا ما قورن بالاقتصاد المعاشى واقتصاد الحبوب والكفاية الذاتية القديم .

كذلك منذ خرجت مصر من عزلتها لتعيد تأكيد بعدها العربى ، أصبحت القاهرة تلعب دورا قد لا نغالى إن قلنا إنه دور عاصمة العرب غير الرسمية . ولقد قيل بحق إن القاهرة هى باريس الشرق الاوسط ، اذا كانت بيروت هى فيناه . فاذا علمنا إنه قيل من قبل إن فيينا هى باريس شرق أوروبا ، لعرفنا الخيط الذى يجمع بين الاشباه الاربعة : إنها المركزية العارمة الطاغية بأمر التاريخ وبحكم الجغرافيا . وهكذا تظل المركزية ملمحا تاريخيا أساسيا فى شخصية مصر ، ولكنها تتطور الان نحو مزيد من التوازن والتكافؤ وذلك مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة .

وفى مجتمع بدأ يأخذ بالتخطيط الاشتراكى يجب أن يكون مفهوما لنا أن المركزية العارمة فى شكل العاصمة الطاغية ليست الا الترجمة المكانية للاقطاع أو الرأسمالية . بينما أن الاقليمية المتوازنة هى لا شىء ان لم تكن « اشتراكية المكان » ، وأن اللا إقليمية فى حقيقتها ليست الا نظام الطبقات استلقى على الأرض . ولهذا فنحن ندعو - على ضوء الشخصية الاصلية لمصر - إلى تصفية المركزية العاصمية واعادة توزيع القيم الاقليمية فى شبكة متكافئة حضاريا وبشريا واقتصاديا حتى نتحاشى خطر التخمة وانفجار الشرايين فى الرأس - العاصمة - والشلل الزاحف ولين العظام فى الاطراف - الاقاليم .

ولن يكون فى هذا تحقيق للعدل والكفاية الاقليمية داخليا
فحسب ، بل إن فيه أيضا قوة وسلامة للدفاع الوطنى فى حالة
الخطر الخارجى ، وهو اعتبار أصبح أكثر خطرا واحتمالا منه فى
أى وقت مضى بعد أن أصبحت مصر قوة طافرة لها أعداؤها ،
بل انه اعتبار كان يمكن أن يوضع موضع التنفيذ كما علمتنا
حرب السويس .

وإذا كانت الدولة الاشتراكية تأخذ بقوة بالتخطيط القومى ،
فإنها لا يمكن أن ترى فى التخطيط الاقليمى ، الذى هو توزيع
جغرافى للخطة القومية ، ترفا كماليا أو بذخا غير اقتصادى كما
تفعل بعض الدول غير الاشتراكية . وكما تسعى اشتراكيتنا إلى
تذويب الفروق بين الطبقات الاجتماعية ، ينبغى أن تعمل على
تذويب الفروق بين الاقاليم الجغرافية . وفى مقابل إعادة توزيع
الثروة بين الافراد ومعها ، ينبغى أن تتم إعادة توزيع الثروة
والحضارة والخدمات بين أقاليم الدولة .

وكما أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة المطلقة التعميمية
بل العدل فى تكافؤ الفرص بين الافراد ، فكذلك لا تعنى العدالة
المكانية تسوية كل بقعة فى الدولة بمثيلاتها ، وإنما المقصود
تكافؤ الفرص بين الاقاليم حتى تنمو كل منها بحسب مواهبها
الجغرافية الكامنة وامكانياتها الطبيعية . بعيدا عن ضغوط
الاندفاع التاريخى أو القصور الذاتى أو المواقع والمزايا
التراكمية المكتسبة .

وانطلاقا من المنطق ، فإن دارس مصر لا يملك الا أن يرى أنه قد أن الاوان لكى تعلن مدينة القاهرة الكبرى - وربما الاسكندرية الكبرى كذلك - « مدينة مغلقة » للتنمية لمدة عشر أو حتى خمس سنوات مؤقتا ، فلا يضاف إلى وظائفها الراهنة - والمدينة أى مدينة ليست الا خزمة من الوظائف فى التحليل الاخير - لا يضاف جديد أو زيادة سوى ما تحتمه الصيانة والتعويض ، وذلك تجميدا لحجمها الراهن بعد أن فات أوان تخفيضه . لابد أن تتحول العاصمة الطاغية بالتدريج ولمدة موقوتة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب ، تحويلا لشرايين الحياة إلى الاقاليم والمدن الاقليمية والريف العريض ، إلى أن تتخلق فيها ومنها أقطاب للتنمية . Poles de developpement ، الاقليمية فعالة ومؤثرة .

ويترتب على هذا أن نحقق « سقفا » أعلى لنمو العاصمة ، و « أرضية » لنمو المراكز الاقليمية ، ويديهى أن تحقيق هذا لابد أن يشمل كل وظيفة من خزمة وظائف العاصمة لا سيما الصناعة بقوة عمالها والادارة بجيش موظفيها ؛ أما منع الهجرة إلى العاصمة بقانون فليس حلا ولا محل له ، لا ديموقراطيا ولا عمليا . انما الحل فى الضبط غير المباشر والتخطيط بالاقناع Persuasive Planning ، وذلك بأن تنقل العاصمة - أعنى وظائفها وخدماتها ومرافقها ومزاياها - إلى الريف ، لا أن تمنع الريف أن ينتقل إلى العاصمة .



(شكل ٣) : فى هذا النطاق من العالم القديم

تأتى القاهرة كأكبر مدينة وأضخم عاصمة

الفصل الرابع

من إمبراطورية إلى مستعمرة بين الموقع والموضع

من الغريب حقا أن مصر بعد أن أنشأت أول إمبراطورية في التاريخ تدهورت إلى أطول مستعمرة عرفها التاريخ ! فتاريخ مصر يقع بوضوح في مرحلتين متناقضتين : مرحلة أولى كانت تمثل فيها قوة طاردة مركزية من الناحية السياسية ، انطلقت فيها إلى العالم المجاور وفرضت عليه نفوذها ونشرت فيه ظلها السياسى ، واستمرت هذه المرحلة نحو ألف سنة متقطعة حتى نهاية الدولة الوسطى أو الحديثة تقريبا . ثم تلت هذا المرحلة الثانية التى تصل بنا إلى العصر الحديث بلا انقطاع تقريبا ، وفيها تحولت مصر سياسيا إلى قوة جاذبية مركزية خضعت لقوى دخيلة وأصبحت مستعمرة تابعة - أصبحت مجرد ظل نفسها سابقا .

وهذه المتناقضة وتلك الثنائية ظاهرة جذرية فى الخلفية

التاريخية لمصر ، بحيث تستدعى تحليلا دقيقا وتعليلا محددا لا يضيع فى زحمة آلاف الحقائق الجارية وجزئيات التاريخ بل يعتصرها اعتصارا ، غير أننا اذا كنا قد ميزنا بين مرحلة الامبراطورية ومرحلة المستعمرة ، فانما هو من قبيل الاختزال التبسيطى ، فلم تخل المرحلة الاولى من فترات انتكاس فقدت مصر فيها استقلالها ، كما أن المرحلة الثانية لم تعدم فترات توهج وانبعاث أكدت مصر فيها وجودها وشخصيتها كاملة أو شبه كاملة ، على الأقل موضوعا ان لم يكن شكلا . غير أن السمة العامة لكل من المرحلتين تظل هي السائدة .

لقد كانت مصر « أول أمة » فى التاريخ القديم نفتت فى نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح ، وبعدها كانت « أول دولة » بالمعنى السياسى المنظم تظهر على مسرح العالم القديم . ولم يمض قليل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه ، كانت « أول امبراطورية » فى التاريخ حققت لنفسها نطاقا ممتدا من السيطرة والنفوذ وصل بسرعة شمالا إلى سوريا وإلى مشارف النهرين وميديا ، ووصل غربا إلى برقة وتخوم نوميديا ، وجنوبا حتى اتيوبيا بمعناها الواسع القديم .

وقد انتابت هذه الامبراطورية دورات من الانكماش والاتساع ، ولكنها ظلت بعامة أعظم حقيقة سياسية فى

الشرق القديم لمدة نحو ألف عام ، وفى أواخر المرحلة حين استطاع الهكسوس أن يحتلوا شمال مصر لم يدم هذا طويلا ولعب الجنوب - لا سيما الاقصى - دور المعقل الوطنى وقاعدة التحرير ، وعادت الامبراطورية الفرعونية مرة ثانية تتواثب وتتفجر فى محيطها التقليدى فى غرب آسيا وشمال أفريقيا .

غير أنها بعد قرون من الازدهار أخذت تذبل وتتحطم تحت طرقات الغزو الفارسى والاشورى بل واليبى والنوبى ، إلى أن كانت الضربة القاضية على يد الاسكندر حين تحولت إلى ولاية اغريقية بطلمية . فمنذ ذلك الحين فقدت استقلالها بلا انقطاع تقريبا ، فتوالت عليها فتوحات الرومان والعرب والعثمانيين لتختتم بالاستعمار الاجنبى الاوروبى الحديث . وقد يقال ان خلاصة هذه الدورة ان مصر نمت نموا مبكرا للغاية وسابقا لأوانه ، ولكنها بالمثل انتهت قبل الاوان ، وبهذا اختزل « العصر البطولى Heroic age » فيها إلى قطاع صغير من دورة حياتها وتاريخها ، ولربما يذكرنا هذا بفرنسا فيما بعد فى تاريخ أوروبا الحديث حين كانت أول أمة ثم دولة امبراطورية عرفت أوروبا الحديثة ، ولكنها لم تلبث أن فقدت مكانها مبكرا لقوى صاعدة جديدة .

أول إمبراطورية

وأيا ما كان ، فالسؤال الحرج هو : لماذا هذا النضج المبكر وهذه البداية المبكرة من ناحية ، ثم تلك الشيخوخة والنهاية المبكرة أيضا بعد ذلك ؟ والرد على ذلك هو علاقة التفاعل المتغيرة عبر التاريخ إن تضافرا أو تنافرا بين العاملين الجغرافيين الجوهريين الموقع والموضع . والموضع الجغرافى كما قلنا هو البيئة الطبيعية المحلية داخل مصر نفسها - شكلها وطبيعتها ووزنها . فهي كواحة فيضية تستقطب حول النهر قد تجانست بشريا وتوحدت سياسيا منذ البداية ، وعلمتها دورة النهر النظام والقانون ، ثم منحتها زراعة الرى « قاعدة أرضية » تعد بمقياس العصر ضخمة هائلة : قوة انتاجية سخية واكتفاء ذاتى تقريبا ، وقوة بشرية نادرة قوامها الكثافة لا المساحة . وعلى ضوء امكانيات الرى الحوضى يمكن أن تقدر قوة تحمل مصر بالسكان طوال العصور القديمة هذه بنحو + أو - ١٢ مليونا مع احتمالات خطأ معقولة . وحول هذا كله كانت الصحراء « الرحم الجغرافى » الذى ولد فيه هذا الموضع فى الاول ، ثم « الدارقة » الطبيعة التى حمتها جميعا بعد ذلك .

فإذا ما أرسلنا النظر عبر الصحراء رأينا أننا إنما نقف فى واسطة العقد فى كل معنى : فحولنا منتثرا فى كل الجهات شتيت

من شعوب وجماعات ضئيلة الحجم والوزن ، ضعيفة الموارد والتنظيم : دول رعاة (الليبيون والجزيرة العربية) أو أنصاف رعاة (سوريا) ودول ملاحين وصيادين (الاغريق) وفي النادر دول فلاحين (العراق) . ولم تكن رقعة المعمور الفعال حينئذ Orbis Terrarum تزيد عن هذا الاطار كثيرا ، تبدأ بعدها منطقة شبه ظل باهت لا وقع لها ولا خطر .

وبهذا كانت مصر القمة والقلب معا : القمة موضعها والقلب موقعا . وليس من الصعب بعد هذا أن نعلل لسر قوة العسكرية المصرية القديمة Wehrmacht . كما كان طبيعيا أن يغرى ثراؤها وخصبها بها بعض هذه الاطراف الفقيرة اما في تسلاات متلصصة أو في مغامرات تشنجية لا تخرج في مجموعها عن طمع من جانب الرمل في الطين أو الرعاة في الزراع . وبهذا أصبحت أرض التخوم بالنسبة لمصر أرض المعركة ، والمعركة التأديبية أساسا Land of insolence - كما يقول الامريكيون الان (١) .

من هنا أدركت مصر أن حدودها الطبيعية إنما تبدأ بخارجها في فلسطين وفي برقة ، بينما لا يقل نطاق الأمان من حولها عن

(1) N.Y., C. S. Coon, Caravan, Story of the Middle East 1951, p.19.

الشرق الأوسط تقريبا . ومن هنا توسعت الامبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك ، لا كاستعداد بالمعنى المفهوم ، وإنما لنشر « السلام المصرى Pax Aegyptiaca . بل إننا يمكن أن نزعّم بقليل من خشية أن الامبراطورية المصرية كانت فى جوهرها وفى معنى ما « امبراطورية دفاعية » أساسا ، حتمتها كما سنرى ظروف الصراع الاقليمى والاستراتيجية العريضة فى الشرق القديم .

وقد كان من السهل على مصر أن تمت ذراعيها بعيدا يمينا ويسارا وشمالا وجنوبا بفضل موقعها الاوسط الفريد . والتاريخ بعد هذا يسجل أن أغلب معارك مصر الحاسمة - الدفاعية - إنما تمت على أرض الشام ، ابتداء من مجدو تحتمس إلى حطين صلاح الدين إلى مرج دابق الغورى . وعلى العكس من ذلك انتهت أغلب المعارك الدفاعية التى تمت على أرضها إلى معارك خاسرة ابتداء من ريدانية طومان باى إلى أهرام نابليون .

استراتيجية الامبراطورية

وقد يكون من المناسب هنا أن نتوقف عند استراتيجية الامبراطورية المصرية ، علما أن تكشف لنا عن جانب أو جوانب من شخصية مصر الاقليمية ، وعن العوامل الثابتة والمتغيرة فى

توجيهها التاريخي . وينبغي ابتداء أن نميز في هذه الاستراتيجية بين عدة معادلات للقوة تعاصرت أو تعاقبت بحسب تلك الدورات . فثمة أولا معادلة الصراع بين الرمل والطين أى بين الصحراء والنهر ، أو الاستبس والمزروع ، أو أخيرا بين الرعاة والفلاحين . والأغلب أن هذه كانت معادلة محلية نوعا ، وتسود في المراحل المبكرة عامة ، ثم لا تلبث أن تترك مكانها لمعادلة أهم وأوسع هي معادلة الصراع بين قوى البر والبحر ، بين قوى الفلاحين والملاحين أو كما يسميها البعض بين ذئاب البر وذئاب البحر ، أو قراصنة السهوب وقراصنة البحر (١) . وإذا كانت تلك جميعا معادلات صراع بين اصدقاء ، فيمكن أن نضيف اليها صراع الأشباه الذى ينشب بين قوى أو بيئات متشابهة فى طبيعتها .

وأول ما يتعين علينا بعد هذا أن نحدده هو مراكز القوى ومواقع الصراع من ناحية ، وأرض المعركة من ناحية أخرى . فأمّا عن مراكز القوى فكثيرا ما يصور تاريخ الشرق الاوسط القديم فى كتابات الغرب على أنه أساسا مبارزة تاريخية بين القوتين النهريتين الفيضيتين مصر والعراق . غير أن هذا قد يكون تبسيطا مخلا وربما مضللا . فطوال عصر الامبراطورية كانت أقطاب القوة ، أو القوى القطبية كما قد نسميها ، ثلاثة : مصر ،

(١) فايفليد بيرسى الجيوبوليتكا ، مترجم ، القاهرة ، ص ٤٥ .

H. J. Mackinder. On Scope and Methods of Geog. p. 28

العراق ، آسيا الصغرى (ليديا ، ميتانى ، الحيثيون ، خيتا على التعاقب) (١)، وهى بذلك صراع أشباه وأضداد معا . وإذا كانت الاخيرة قوة رعوية أكثر منها زراعية، فان الثلاث يشتركون فى أنهم قوى ليست برية مطلقة وإنما تجمع بين صفتى قوة البر وقوة البحر بدرجات متفاوتات ، وكلها تمثل كتلا ضخمة بمقياس العصر ..

وبين رؤوس المثلث الثلاثة هذه تحددت أرض المعركة برقعة سوريا الطبيعية أساسا ، والشد والجذب بينهم هو الذى سيحدد مصائر سوريا السياسية . وإذا كانت سوريا هى أكثر الجميع ارتباطا بالبحر وأكملهم كقوة برمائية ، فان نقطة ضعفها بينهم كانت تكمن دائما فى ضالة كتلتها العامة ، وهى ضالة يضاعف منها تفتتها الداخلى الشديد المزمع . وفى هذا المجال كانت خطوط التقدم المصرى تتم على أحد محورين : جنوبى شمالى فى مواجهة آسيا الصغرى ، أو غربى شرقى ازاء العراق . وفى الغالب كانت سوريا من نصيب مصر ، ولكن الاغلب أنها كانت تسيطر على نصفها الجنوبى ، أما النصف الشمالى فاما أن تفرض تحييده أو أن يقع إما للعراق أو لآسيا الصغرى (٢) . كذلك يلاحظ أن العمل

(١) أحمد فخرى ، فى دراسات فى العالم العربى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٩٤ . وقد اعتمدنا على هذا المرجع فى كثير من الحقائق التاريخية فى هذا الفصل

(2) J. Fairgrieve, Geop. & World Power, 1941

السياسى المصرى طوال ذلك العصر القديم اقتصر على النصف الشمالى من الشرق القديم دون أن يتقدم إلى جنوبه فى الجزيرة العربية ، فهذا تطور سيتأخر إلى العصور الاسلامية أساسا .

ذلك هو المسرح ، فكيف تمت دراما الامبراطورية المصرية فصولا ؟ أول ما يسترعى انتباهنا أن هذه الاستراتيجية تقع فى عدة دورات متعاقبة من توسع امبراطورى ثم انكماش محلى ، ومن مجموعها يتألف نبض مصر التاريخى . وإذا كان العراق قد خاض مثل هذه الدورات ، فمن المهم أن نلاحظ أن دورات الانكماش فى مصر لم يكن يتبعها أى تفكك أو تحلل فى الدولة ، بل ظلت مصر دائما وحدة واحدة وإن تكن على ضعف وفى تقلص . أما العراق فكل دورة انكماشية تعنى بلا استثناء انهياره وتمزقه سياسيا إلى مجموعة قلت أو كثرت من الدويلات ودول المدن والمقاطعات . وهذا الفارق جوهري فى تركيب البلدين الطبيعى إلى حد بعيد .

فإذا التفتنا إلى مصر وجدنا الدورة الأولى تتفق مع أوج الدولتين القديمة والوسطى حيث كان النفوذ المصرى ممتدا إلى جنوب الشام برا وإلى مدنه الساحلية بحرا ، ولعل بيبيلوس والارز أن تلخصا هذا النفوذ وتلك العلاقة ، بينما ترمز اليه الآثار المصرية العديدة حتى اليوم فى كل تلك المناطق . وقد ترتب على

الوجود المصرى هناك أن وضع حدا لدورتين متتاليتين من التوسع العراقى : فعلى التوالى وصلت كل من امبراطورية أكااد على يد سرجون وامبراطورية بابل على يد حمورابى إلى شمال سوريا دون جنوبها والساحل . وبمعنى آخر فقد انتهى توازن القوى إلى تنصيف سوريا بين القطبين الفيضيين .

ولقد أتت أول دورة انكماش بعد هذا حين اجتاح طوفان الرعاة الشرق القديم فى القرن ١٨ ق . م آتيا من وسط آسيا ممثلا للصراع بين الرمل والطين وممثلا فى الكاسيين فى العراق والهكسوس فى مصر . وكما سقطت دولة بابل للكاسيين ، سقطت مصر للهكسوس . فكان هذا أول غزو أجنبى لمصر القديمة ، واستمر نحو قرن ونصف قرن ..

غير أن الملاحظ أن احتلال الهكسوس لم يسيطر الا على جزء محدود من أرض مصر ، ولم يكن فى الحقيقة أكثر من جملة اعتراضية فى تاريخ الامبراطورية ، بينما أودى نظيره فى العراق بالوحدة السياسية وأدى إلى تفكك خطير . كذلك أكدت موجة الهكسوس ربما لأول مرة أن الدفاع عن مصر يبدأ فى سوريا . وبالفعل فقد تركزوا بعد طردهم فى جنوب فلسطين كقاعدة لاعادة الزحف ، فكان على التحرير المصرى أن يتعقبهم إليها حيث كانت معركة شاروهن هى النهاية (١) .

(١) أحمد فخري ، ص ٩٣ .

وامتدادا لنفس هذا المنطق ، انطلقت مصر بعد قليل في نفس الاتجاه ، لتبدأ الدورة القبية في التوسع المصرى في القرن ١٥ ق . م . ذلك كان عصر الامبراطورية بامتياز حين اكتسح تحتمس الثالث في سلسلة من الحملات اتحاد امارات الشام الذي جمع بضع مئات من الامارات الضئيلة في معركة مجدو - ارمجدون التاريخ القديم . ثم استمر المد المصرى حتى عبر نهر الفرات ووصل إلى تخوم الاناضول ، كما سيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط . ولقد كانت هذه أول - وآخر - مرة تخضع مصر فيها أجزاء من أطراف العراق والميتاني في التاريخ القديم .

وستظل مصر بعد هذا إلى حين القوة الكبرى في المنطقة ، وستصمد لضغوط من نوع جديد يهددها لأول مرة ويمكن أن يعد النقيض المباشر لخطر الهكسوس : أولئك كانوا قراصنة البر ، وهؤلاء الآن قراصنة البحر . ففي القرن ١٢ ق.م كانت موجات « شعوب البحر » الشهيرة التي اندفعت مهاجرة من سواحل البحر المتوسط الشمالية لتتقوض على سواحله الجنوبية وأصابته شمال أفريقيا وسوريا من بين ما أصابت . غير أن موجاتها تكسرت على سواحل مصر حيث أعطتهم هزيمتين على التوالي برا وبحرا (١) .

(1) J. H. Breasted, A History of Egypt, Lond, 1935

ولعلنا أن نعد هذا أول تطلع لقوى البحر الأوروبية إلى مصر ،
وسيكون سابقة ومؤشرا هاما إلى المستقبل .

غير أن دورة انكماشية بدأت تحل ، وبين ذبذبات القوة
والضعف فقدت مصر امبراطوريتها الآسيوية بالتدريج . فرغم
معركة جديدة على أرض الشام هي قادش ، بدأت أطراف سوريا
تضيع على يد قوة خيتا في آسيا الصغرى ، ثم ما لبثت أن دخلت
طورا شادا ، ولا نقول غير مفهوم ، حين سقطت للغزو الليبي
(شيشنق) ثم للغزو الاتيوي ممثلا في مملكة نباتا في شمال
السودان (طهراقه) . واذا كانت هذه ثاني مرة تخضع مصر
فيها للغزو الاجنبى منذ الهكسوس ، فقد كان الهكسوس غرباء
تماما عن المنطقة كلها ، أما هذه فأول مرة تخضع فيها لجيران
محليين مباشرة ومن وزن ضئيل نسبيا وكانوا تابعين لمصر غالبا -
النوبة مثلا لم تكن أكثر من « محجر » لمصر (١) . على ان هذا
الشنو قد يفسره أن الغزو الليبي تم على أيدي سلالة شعوب
البحر ، وأن الغزو الاتيوي تم على أيد مصرية مهاجرة . بل لقد
استعاد الحكم الاخير فلسطين بعد أن كانت مصر قد فقدت
امبراطوريتها الآسيوية . ومع ذلك فقد كانت تلك علامات النهاية
لعصر الامبراطورية .

(1) Myres, P.79

فعلى الضلع الآخر من مثلث القوة فى الشرق القديم ، كانت آشور قد وحدت العراق وخرجت لبناء الامبراطورية حيث استولت على كثير من سوريا وتقدمت لتقف وجها لوجه أمام مصر فى القرن ٧ ق.م . وبين هجوم أسر حدون أولا وانتصار آشور بانيبال ثانيا ، كانت تلك أول مواجهة بين مصر والعراق تسقط فيها الأولى ، وبينما لم تسيطر مصر الا على تخوم جزئية للعراق ، وقعت مصر برمتها له الان . بيد أن السيطرة الاشورية جاءت قصيرة العمر ، اذ لم تلبث آشور نفسها أن سقطت لبابل ، ولم تلبث بابل بدورها أن سقطت لفارس فى القرن التالى (١) .

ولعل هذه كانت الفرصة الاخيرة لدورة توسعية أو شبه ذلك فى مصر . فقد شهد القرن ٧ ق.م محاولة قوة أخيرة حين خرج نخاو بمحاولاته البحرية : مشروع قناة البحرين ، وبعثة الدوران حول أفريقيا بحرا . غير أن المشروع الأول لم يتحقق - ومن الغريب لأسباب سوف تتكرر فيما بعد فى تاريخ مصر الحديث ، وهى الخوف من أن تضر القناة بأمن مصر استراتيجيا . كذلك فإن المشروع الثانى وإن تحقق الا أنه اعتمد على الملاحين الفينيقيين ، أى أنه كان على مصر كقوة بر أكثر منها قوة بحر وان جمعت نسبيا بين الصفتين ، كان عليها أن تستعير

(1) G. Maspero, The Struggle of Nations

خدمات قوة أكثر بحرية (١) . وعموما ، فإذا كانت مصر قد استطاعت أن تحتفظ باستقلال خطر حتى ذلك الوقت ، فإن بداية النهاية كانت واضحة ، وقريبا تبدأ قصة أطول مستعمرة عمر .

أطول مستعمرة عمرا

وقد ظل هذا النمط الجيوستراتيجي قائما مع تعديلات طفيفة وتوازنات مؤقتة حتى نهاية التاريخ الفرعوني تقريبا . ولكنه بدأ يتفتت منذ قورش وقمبيز ، حتى انهار نهائيا على يد الاسكندر . ومنذئذ أزم من الاستعمار الاجنبي والسيطرة الخارجية في مصر . أى أن مصر فقدت استقلالها نهائيا قبل الميلاد بقرون وقرون ، حتى لقد غد البعض نحوا من ٤٠ أمة سيطرت عليها في تاريخها كله ، وحتى قال عنها بعض السطحيين في يأس وتخاذل « وهى لمن غلب » (٢) .. ويغض النظر مؤقتا عن هذه النظرة الانهزامية ، فكيف حدث هذا الانقلاب ولماذا ؟

من الصعب أن نجد تفسيرا لهذا في تغييرات داخلية في الموضع نفسه أو في الموقع الخارجى ، ولكن من السهل أن نتقصاه

(١) فخري ، ص ٩٨ - ٩٩

(٢) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ص ٣٩٣

فى تغييرات خارجية فى العلاقة النسبية بين الموضع وبين الموقع .
لقد ظلت موارد مصر وانتاجيتها وطاققتها البشرية ، بالقوة ان لم
يكن بالفعل ، عاملا ثابتا أساسا فى المعادلة وذلك باعتبارها وظيفة
دائمة للرئ الحوضى . صحيح أنها كانت تتعرض لذبذبات خطيرة
أو طفيفة أما بعوامل طبيعية كالفيضان أو بشرية كسوء الإدارة
وضبط النهر ، ولكن مثل هذه الذبذبات ليست حادثة طارئة بل هى
كامنة فى نظام البيئة الفيضية .

أما الموقع فقد ظل هو قلب العالم المعمور المتوسع - على
الأقل حتى كان كشف الرأس . أما قبل هذا الكشف فكل ما
حدث هو توسع المعمور إلى آفاق جديدة مترامية لم تفعل سوى أن
أكدت خطورة موقع مصر وزادت من توسطها وجعلتها ركن
الزاوية بحق بين عوالم وقارات « جديدة » أكثر منها مجرد نواة
فى حلقة أو دائرة مغلقة . بل ان الأبعاد الحقيقية والشخصية
الكامنة لموقع مصر لم تكتمل وتبرز فى الحقيقة إلا بعد هذا
التوسع فى العالم المعمور . فمن قبل لم تكن إلى حد بعيد أكثر من
مجرد رقعة غنية - موضع أثير - بين مجموعة من المواضع
الفقيرة .

ولكنها الآن أصبحت موقعا فذا بصرف النظر عن ثروته أو
غنائه : لقد أصبحت « مفتاحا جغرافيا » لكل الأبواب - أبواب

الشرق والغرب ، الهند وروما ، وأبواب البر والبحر ، فارس واليونان ... الخ . ولم تعد معادلة الصراع بين الرمل والطين تكفى لتفسير التاريخ المقبل ، بل قد طغت عليها معادلة جديدة ظهرت مع توسع المعمور وهى صراع البر والبحر . وقد كان من الممكن نظريا أن تطفر الامبراطورية المصرية القديمة مع هذه الطفرة الجغرافية إلى امبراطورية عالمية من مقياس يزدى بما عرفته من قبل ، وذلك بحسبانها تملك الان الموقع المفتاح الجديد إلى جانب الموضع الغنى القديم . ولكن العكس هو الذى حدث فعلا : لقد فقدت مصر استقلالها عند أول لقاء بين أو مع القوى الجديدة . فلماذا ؟

لقد تكشف المعمور المتمدن عن قوى جديدة ، مواضع أغنى ، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصرى . وفى صراعاتها فيما بينها أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت هذه القوى أن المفتاح يرقد دائما فى أرض الزاوية تلك - مصر . ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة . ونظرا لان وزن موضعها لم يعد يسعها ازاء هذه القوى الاكبر جرما ، فقد وقعت مصر فريسة لها . بمعنى آخر ، ان الانقلاب الذى حدث فى مصير مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيرا عن قوة موضعها : لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوره ، ولم تعد امكانيات الاول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثانى الباهظة .

استراتيجية المستعمرة

وكما حللنا مراحل ودورات استراتيجية مصر امبراطورية ، فلنقف هنا بشيء من تفصيل عند مراحل استراتيجيتها مستعمرة . رأينا في عصر الامبراطورية أن مواقع القوة العالمية القديمة كانت محددة بصرامة بين مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى . ولن عصر المستعمرة بدأ حين أصبحت مراكز وزمام القوة في الشرق الاوسط تقع خارجه . وسنلاحظ أن هذه المراكز الجديدة ستقع أولا على تخوم المنطقة أو قريبا ، ثم تتباعد عنها بالتدريج وباستمرار حتى وقتنا هذا . وسوف يترتب على هذا أن مصر ستقع منذ الان في أيدي قوى لم يسبق ولن يحدث أن تقع هي يوما في يد مصر . أى أن علاقة التبعية ستكون منذ الان من جانب واحد للأسف ، وليست متبادلة بين الجانبين كما كان الغالب في الماضي .

ومع هذا التطور تحدد التغيير الجذرى في موقع مصر الاستراتيجية - كما في موقع الشرق الاوسط كله - في معادلة أساسية ، وهي أنه تحول من « قوة قطبية » أى قوة مركزية في ذاتها تحصر بينها مناطق نفوذ وقوى تابعة ، إلى « قوة بينية » أى منطقة تابعة محصورة بين قوى قطبية جديدة . وفى هذا الموقف الجديد أصبحت بالضرورة « جبهة ارتطام أو تصادم » بين تلك

القوى القطبية الجديدة . وإذا كان الصراع بين الرمل والطين هو النغمة السائدة في عصر الامبراطورية ، فإن الصراع بين البر والبحر هو الذي سوف يسود في عصر المستعمرة ..

غير أن مصائر مصر ستختلف في جوانب عن مصائر نظير قديم كالعراق . فالجانب البحرى في مصر أوضح منه في العراق وإن جمعت بينهما الطبيعة الأمفيبية بدرجة أو باخرى . فبحكم موقعها قريبا من قلب العالم الاسيوى وبعيدا عن أوروبا البحرية ، كانت العراق أكثر تعرضا من مصر لأخطار قوى البر ، بينما قل أن تمتد ذراع القوى البحرية اليها . أما مصر فإن موقعها على ناصية القارتين بعد بها عن قلب آسيا وقواه البرية ، ونأى بها كذلك عن أعماق أفريقيا .

لذلك فكثيرا ما سنجد متتالية جيوبولتيكية تكاد تتكرر كالقانون ، وتتخلص في أن موجات القوى الاسيوية التى تستهدف المنطقة ، غالبا ما تكتسح العراق ، ولكنها لا تنتزع الا نصف سوريا الشمالى ، بينما قل أن تتقدم إلى مصر . فها هنا عمق استراتيجى واضح لمصر بالنسبة إلى أخطار قوى البر . ولكن هذا من الناحية الاخرى وفى نفس الوقت جعلها هدفا فى متناول قوى البحر من الغرب . وجزء طويل من تاريخ مصر كمستعمرة يرتبط بالاستعمار البحرى ، لعله أطول من ارتباطاتها بالقوى البرية ، وهو أطول بالتأكيد من نظيره فى العراق مثلا .

فى ضوء هذه الضوابط الاساسية ، يمكن الآن أن نستقرىء
مراحل مصر مستعمرة . فى القرن ٧ ق . م كان البدء : فمن
زوايا مثلث القوة القديم ، انتقلت القوة إلى قطبين جديدين هما
فارس واليونان اللتين لم ترثا القوة فحسب من العراق ومصر ، بل
وعلى أيديهما تعلمتا الحضارة ، كل على الترتيب . وقد كانت اليد
العليا فى البداية لقوة البر فارس التى اكتسحت - على يد قورش
- بابل فى العراق وليديا فى اسيا الصغرى ثم سوريا
قاصدة مصر . غير أنها لم تنلها الا على يد قمبيز فى القرن
الخامس ق . م ، لتمتد سيطرتها عليها نحو قرنين . وهنا لابد أن
نلاحظ أن هذه أول مرة فى التاريخ تسيطر فيها فارس على مصر ،
بينما أن مصر لم تسيطر على فارس من قبل أو من بعد . كذلك
فان هذه الغزوة تذكرنا فى مداها وامتدادها وربما فى مصدرها
بموجة الهكسوس إلى حد كبير .

غير أن ميزان القوى كان ينتظر انقلابا حاسما لمصلحة قوة
البحر : لقد ظهر الاسكندر ، وعلى يديه انكسرت قوة البر فارس
لترثها اليونان البحرية كالقوة العالمية الاولى . ومنذ فشل أول
هجوم بحرى على مصر أيام شعوب البحر ، تبدأ مع اليونان
ألف سنة من سيطرة قوة البحر على مصر ابتداء من الاغريق
فى القرن ٣ ق . م عبر البطالمة إلى نهاية الرومان فى القرن

السابع الميلادى ، وذلك بعد أن ورثت روما اليونان واستقطب صراع السيادة العالمية بين روما (= الجبارة) وفارس (= المخبرون) . كل هذا بينما - للمقارنة - لم تدم السيطرة الاغريقية على العراق بعد الاسكندر الا قليلا عادت بعدها إلى سيطرة فارس البرية . وهذا الاستعمار البحرى الالفى يدل على مدى خطورة البعد البحرى فى تكوين مصر الأمفيبى .

مع العرب - التى لم تكن أكثر من جيب فارغ على هامش حلبة صراع القوى التقليدية - تبدأ مرحلة جديدة لها وضعها الخاص فى أكثر من معنى . فالفتح العربى بدأ كقوة برية : لقد رجحت من جديد كفة البر على البحر فى الميزان . ولكن العرب اذ ورثت مصر عن روما ، فان هذا لا يعد استبدال استعمار باستعمار - برى أو بحرى لا يهم - بل لقد جاءت الامبراطورية الاسلامية العربية أساسا « امبراطورية تحريرية » كما قد نقول ، بل وسرعان ما هاجرت نواة السلطة السياسية فيها من موطنها الاصلى وتنقلت بحرية بين أقاليم الدولة المختلفة كما لو كانت تؤلف فيما بينها شركة مساهمة أو « كومونولث » لعله الأول من نوعه فى التاريخ . وفى ظل هذا الوضع الخاص جدا ، كانت الاقاليم تخضع لبعضها البعض بالتناوب وعلى التعاقب بلا عقد أو صراعات ..

وعلى هذا الاساس ، وهذا الاساس وحده ، كانت مصر أيام الأموية تابعة لسوريا لأول مرة فى تاريخها .

كما صارت تابعة أيام العباسية للعراق وذلك للمرة الثانية بعد آشور . وعلى هذا الاساس وحده أيضا نفهم ظاهرة ملحّة ربما بدت بغيره متناقضة غير مفهومة ، فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالا فى العصور الوسطى لامبراطوريات أو خلافات واسعة ، فكثيرا ما سنجابه بها تتحرك فى الميدان الدولى كقوة لها وزنها الخاص ولا ينقصها الحكم الذاتى . أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية ، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة - دولة داخل الدولة كما قد نقول - وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيجية الكامنة . ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية فى تاريخ مصر الاسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ فى الحكم .

من هنا نفهم كيف توالى على مصر سلسلة من الأسرات الحاكمة أو الدول المستقلة فعلا التابعة للعباسية اسما ، كالتولونية والاششيدية ، كما نفهم كيف استقلت مصر الفاطمية وعادت التوسع الاقليمى فى مجالها الاسيوى التقليدى ، وهى التى فتحت من المغرب .. ومثل هذا قد يقال عن المراحل التالية من أيوبية ومملوكية . فقد كان الحكم يستورد أو يفرض أجنبيا من الخارج ، ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة ان لم يكن امبراطورية صغيرة أحيانا ، نون أن تتحول مصر بالضرورة إلى تابع سياسى

للبلد الذى أتى منه ذلك الحكم . فابتداء من الفاطمية إلى الأيوبية حتى المملوكية ، كان نفوذ مصر السياسى والاستراتيجى يشمل الشام كله أو جنوبه الفلسطينى ، كما كان يمتد بدرجات متفاوتة إلى النصف الغربى من الجزيرة العربية بحجازه واليمن ، وهذا بعد جديد لمجال النفوذ المصرى لم يكن يعرفه قبل العصر الإسلامى .

بل إن مصر لعبت فى تلك المرحلة دورا قيما فريدا فى كل تاريخها يكشف عن جوهر ومكنون شخصيتها الاستراتيجية كاملة ربما أكثر من أى وقت مضى أو تلا ، وذلك بغض النظر عن شكلية التبعية أو الاستقلال . بل إن فصلا من أروع فصول هذا الدور لعبته مصر تحت زعامة كانت تخضع أصلا لأحدى أتابكيات شمال الشام ، وبالتالى تتبعها ولو مؤقتا من حيث الشكل البحث ، ونعنى قدوم صلاح الدين إلى مصر كعامل فى البداية لنور الدين (١) ! .

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى الصليبيات والمغوليات وإذا قلنا الصليبيات والمغوليات فقد قلنا - استراتيجيا - قوى البحر والبر مباشرة. وإذا كان الخطر الصليبي أسبق الاثنى ، فقد تعاصرا جزئيا ، بل كادا أن يتعاوننا على هذا الأساس ، وبهذا وجد الشرق العربى نفسه تماما إزاء استراتيجية الكماشة أو الرمح .

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور ، فى دراسات فى العالم العربى ، وزارة التربية الخ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

وهنا يتحدد موقع ودور مصر المحورى فى تحطيم القوتين على حد سواء . فقد نجحت الصليبيات فى أن تنتزع موطىء قدم لها فى الشام الساحلى بضعفه وتفككه التقليدى ، بل وحاولت منه أكثر من مرة أن تغزو مصر برا ، دون جدوى ، فيما عدا أنها أكدت مرة أخرى أن الدفاع عن مصر انما يبدأ فى الشام . وعندها تقدمت مصر فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر لتسجل حطين صلاح الدين التى ستكون بداية النهاية وأرما - جدون الصليبيات ، بل وغير بعيد بالفعل عن موقع مجدو تحتمس .

هناك أدركت الصليبيات أن مركز ثقل القوة فى كل المنطقة يرقد فى مصر ، وإلى مصر اتجهت من ثم بطريق جديد هو الغزو البحرى المباشر ، فكانت حملتها الفاشلتان فى النصف الأول من القرن الثالث عشر ، حيث أبيدتا بالضربة القاضية فى برارى وسهول الدلتا بعد أن أغرقتا فى بيئتها الاسفنجية المتشعبة . وعادت الشام من جديد أرض المعركة ، وتقدمت مصر المملوكية إلى أقصى شمال الشام حتى تخوم الاناضول وأرمينيا والفرات ، ولتسحق الصليبيات نهائيا مع نهاية القرن على يد بيبرس . وهكذا كانت مصر حجر الزاوية فى صد القوى البحرية .

وهكذا أيضا كانت بالنسبة لخطر فرسان الاستبس برابرة الوثنية . فمئذ القرن الحادى عشر بدأ وسط آسيا يلفظ بأعاصيره البشرية الحطمة التى أشاعت الخراب فى كل غرب القارة . فمن

قبل اكتسح السلاجقة العراق وسوريا ، ولكن أنفاسهم تقطعت دون مصر . ولكن القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانا عصر المغوليات الوثنية الرهيبة حقا ، وذلك في وقت كان الشرق الاسلامى يواجه على جبهته الغربية الغزو الصليبي . فشهد القرن الثالث عشر موجة جنكيزخان ثم هولاكو التى ختمت على مصير العراق إلى الابد ثم اكتسحت شمالا سوريا فى طريقها إلى الهدف الأكبر والاخير دائما - مصر .

وإذا كانت الصليبيات قد عبرت خط الزوال حينذاك بعد حطين ، فإنها كانت لا تزال تستوعب كل المقاومة المصرية . ومع ذلك فقد تقدمت مصر المملوكية تحت قطز لتعطى المغول أول وآخر انكسار لهم فى عين جالوت التاريخية التى حددت - بلا مغالاة - مصير الاسلام جميعا . وبعدها وصلوا فى مطاردة قلوبهم إلى الفرات الذى حدد بذلك مجال نفوذ مصر الجديد ودورتها التوسعية النادرة . ولكن الموجة الثالثة عادت مع تيمور لذك فى القرن الرابع عشر لتكتسح العراق وشمال سوريا حتى دمشق ، ولكنها تعجز دون جنوبها اذ تنكسر على صخرة المقاومة المصرية مرة أخرى .

وهنا لابد من وقفة تحليل وتأمل . فأولا ، لقد جاء انتصار عين جالوت تاريخيا بين قوسين من الانتصار على الصليبيات ، أعنى بين حطين وعكا ، أى أن مصر الأمفيبية حاربت بنجاح وفى

وقت واحد ضد قوى البر والبحر . ثانيا ، سنرى أن المتتالية الاستراتيجية التقليدية تتكرر هنا بحذافيرها : أغلب غارات الاستبس تصل دائما إلى العراق الذى يكاد يتاخمه ، وقد تصل أحيانا إلى الشام ، ولكنها لا تصل اطلاقا أو بالكاد إلى مصر - ربما بحكم المسافة المتزايدة ولكن قطعاً كرد فعل للقوة البشرية . ثالثا ، نرى بوضوح أن سوريا استراتيجية جسر برى إلى مصر ، على كل من يبغيها أن يعبره ، حتى بعض الصليبيات أتت عن طريق بيزنطة قاصدة مصر عبر سوريا . من هنا نجد كل المعارك المصرية الدفاعية أو الهجومية تتم على أرض الشام ، وبالأخص جنوبه الفلسطيني .

ذلك أذن دور مصر الاستراتيجية فى مرحلة لم تكن مستقلة - فى جزء منها - شكلا على الأقل . وهو إن دل على شىء فإنما يدل على أن الاستقلال أو التبعية الشكلية لم تلمس شخصية مصر الاستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة . بل إنه ليدل على أن مصر فى غضون عصرها الطويل كمستعمرة لم تعد دورات توسعية لا تقل طموحا وقوة عما عرفت فى أروع مراحل عصرها الامبراطورى الغابر . لقد كانت القاعدة الأرضية - البشرية ، والجغرافية - الاستراتيجية ، تؤكد وجودها وتفرض ثقلها ومغناطيسيتها وتشع جاذبيتها ، بصرف النظر عن القشرة الحاكمة أو القيادة العابرة التى قد تذهب وتجيء ، من الخارج أو

الداخل ، إنه التناقض - الطبيعي أحيانا - بين الثوابت الجغرافية
الصلبة والمتغيرات السياسية السطحية .

وإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة ، ففي قصة العثمانية
نجدها . فآسيا الصغرى التى كانت قاعدة لقوة قطبية هامة فى
التاريخ القديم ، لم تستطع قط أن تكون ندا مناظرا أو مكافئا لقوة
مصر ، ومن هنا كانت كفة مصر الراجحة غالبا فى عملية شد
الحبل التاريخية بينهما عبر الجسر السورى ، فكانت لمصر
السيطرة على سوريا فى اغلب الاحيان ، والا اقتسمتها فى بعض
الاحيان . غير أن الميزان انقلب بين كفتى مصر وآسيا الصغرى
مع العثمانية فى القرن السادس عشر - ربما لأن آسيا الصغرى
لم تكن الآن مجرد آسيا الصغرى ، بل تحمل ورائها امبراطورية
مترامية فى شرق أوروبا ، فى الوقت الذى كانت مصر المملوكية قد
فقدت قاعدة أساسية من قواعد اقتصادها وهى تجارة المرور .

وكما فعلت مصر من قبل بوعى استراتيجى تام زحفت
لمعركتها إلى خط دفاعها الأول جغرافيا وتاريخيا ، فكانت مرج
دايق حلب على التخوم بين الاناضول وسوريا . وكأنما جاءت
الهزيمة لتؤكد التجربة التاريخية التى تحدد مصير مصر على
أرض الشام ، إذ لم تصمد مصر بعدها فى خط دفاعها الاخير
فى قلب أرضها فى ريدانية القاهرة . فكانت تلك أول مرة تقع فيها
مصر لقوة استبسية منذ الهكسوس والفرس .

ورغم تبعية قرون أربعة - البعض يعدها ثلاثة باعتبار أن تبعية القرن التاسع عشر كانت صورية بحتة - للاستعمار التركى ، فلم تعد مصر وضعا خاصا فى كثير من الفترات . وفى حدود هذه التبعية كانت لها ملحقاتها فى الحجاز وأحيانا فى الشام . ولكن المثل الدال يأتى فى صورة انتفاضات أو انتفاضات جعلتها دولة داخل الدولة ، بل كادت يوما ما وفى معنى ما تجعلها دولة فوق الدولة . ولقد نقصد بهذا حركة على بك الكبير فى القرن الثامن عشر حيث فتح الحجاز والشام لحسابه وأنشأ علاقات خارجية بعيدة المدى . غير أن محمد على هو بلا شك المثل الكلاسيكى .

معه - محمد على - تحولت ولاية مصر العثمانية إلى امبراطورية مصرية كاملة تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربى والشام والسودان ، وتنتشر أسطولها فى البحرين المتوسط والاحمر لتصبح قوة أمفيبية حقيقية . ولعلها جمعت بذلك بين أبعاد جغرافية لم تصلها مصر فى أى من عصورها الامبراطورية القديمة . والحقيقة أن ميزان القوة بين دائرة مصر ودائرة آسيا الصغرى كاد ينقلب فى الاتجاه العكسى حين اخترقت مصر محمد على قلب الاناضول وهددت استانبول مباشرة فى وقت ما - كل أولئك فى اطار التبعية الشكلية ! ويرى البعض أن موقعتى حمص ونصيبين هما المقابل المضاد لمرج دابق والريدانية تاريخيا واستراتيجيا ، بهما تم الثأر بين الدائرتين

الجغرافيتين . (١) وإذا كانت هذه الفورة قد انتكست فى النهاية وعاد الاستعمار التركى بكامل ثقله ، فما ذاك الا لأسباب تؤكد الوجود المصرى الاستراتيجى أكثر مما تنفيه وتنقلنا فى نفس الوقت إلى المرحلة الختامية فى تاريخ مصر مستعمرة .

الاستعمار الحديث

منذ طرد الرومان ، ومع فشل الحملات الصليبية البحرية ، وإلى أن ظهر الاستعمار الأوروبى الحديث ، لم تخضع مصر لقوة بحرية أجنبية أو تتعرض لأخطارها جديا . ولكن مع ظهور الامبراطوريات البحرية الماموث بمصالحها الكوكبية واستعمارها العالمى ، لم يكن مفر من أن تصبح مصر قطب الجاذبية فى الاستراتيجية البحرية ، ولن تلبث أن تكون أرض معركة فى كل صراع عالمى . حتى قبل القناة - قناة السويس - ذلك . بل حتى قبل الحملة الفرنسية . فنحن غالبا ما تغفل عن أن الفيلسوف لينتزر منذ أكثر من قرن قبل نابليون وبالتحديد فى ١٦٧٢ كان يقترح على لويس الرابع عشر أن يضرب الهولنديين الذين رادوا البحار ما بين أوروبا والهند فى ذلك الوقت ، وذلك باحتلال مصر (٢) .

(١) محمود كامل ، القانون الدولى العربى ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٥١ - ١٥٣ .

(2) J. Beaujeu-Garnier, Econ. du Moyen - Orient,

1951, p. 50

ولكن نابليون أول من وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ ، وكانت الحملة الفرنسية أولى محاولات القوى البحرية للسيطرة على أرض الزاوية ، التي اعتبرها نابليون أهم موقع استراتيجي في العالم أجمع حتى قيل من بعده « قل لي من يسيطر على مصر ، أقل لك من يسيطر على العالم » . ومهما يكن من أمر ، فقد حددت مصر موقع واحدة من كبريات مواقع الصراع البحري الفاصلة - أبوقير . وإذا كانت الحملة قد فشلت ، فقد كشفت للفرصة البحرية بريطانيا أن مصر هي « عنق الهند » الذي يمكن أن تخنق منها الامبراطورية ، حتى اذا كانت قناة السويس أصبح عنق الهند في نظرها هو « شريان الامبراطورية وخط الحياة » فيها .

ومن هذا وذاك تحددت استراتيجيات الاستعمار البريطاني في مصر : تحطيم قوتها البشرية والعسكرية أولا ، ثم الاستيلاء عليها ثانيا . ومن المنطلق الأول ، كانت خططها لتحطيم امبراطورية مصر محمد علي وتدمير قوتها البحرية ، الصاعدة واطعائها للاستعمار التركي ولاية أو اية متوقعة . ومن المنطلق الثاني ، تاورت لتشارك في شركة قناة السويس بعد أن حاربتها طويلا ، ثم تقدمت منها وبعدها لتضع يدها على مصر ذاتها .

ولا شك أن القناة ، التي اختزلت كل موقع مصر الجغرافي والاستراتيجي أو جوهري في شريط مائي حتى أصبح مرادفا للقناة أو أوشك ، لا شك أنها جددت شباب موقعنا . لكنها كان لا مفر من أن تجعل مصر بوابة دموية استراتيجية كما قد أصبحت

بوابة ذهبية تجاريا . فبالقناة لم يعد موقع مصر أخطر موقع استراتيجى فى العالم العربى وحده ، وإنما فى العالم القديم برمته على أرجح الظنون .

وكما قال رينان مخاطبا ديليسبس - وأن كان هذا هو الاستعمار يخاطب الاستعمار - فقد كان معنى هذا أن القناة قد حددت معركة كبرى للمستقبل (١) . لقد تحول الموقع إلى موقعة ! وليس من الصدفة بعد هذا أن تكون مصر أرضا لمعارك حاسمة فى كل من الحربين العظميين الأولى والثانية : فشهدت ضفاف القناة الحملة التركية فى الأولى بينما كانت العلمين نقطة التحول فى مصير الثانية . وكما أثبتت الأولى من جديد أن خط الدفاع الأول عن القناة يبدأ فى فلسطين ، أثبتت الحرب الثانية أن عنق زجاجة القطارة ليس « ترمويل مصر » فحسب ، ولكنه مفتاح ليبيا كذلك . وقد كانت القاعدة الاستعمارية فى القناة فى وقت ما أعظم وأضخم قاعدة عسكرية فى العالم كله .

وعند هذا الحد لابد أن نلاحظ أن الاستعمار أخذ يروج منذ وقت مبكر لفلسفة غريبة كل الغرابة. هذا مثلا رينان - مرة أخرى - يقول عن مصر « إن بلادا لها مثل هذه الأهمية لباقى العالم لا يمكن أن تكون مستقلة تماما من الوجهة السياسية » (٢) . وإذا كان كاتب حديث مثل اندريه سيجفريد يردد نفس الفكرة ، فيكفيها هنا تعليق جويليه حيث يصفها بأنها نظرية بالية (٣) . ولكنها لم

(1) Andre Siegfried, Mediterranean, Trasn., 1948,p. 11

(٢) السابق ص ١٨

(٣) جويليه ص ١٤٤ .

تكن دائما كذلك - حتى بيننا نحن أنفسنا . فمن قبل ، رفض محمد على فكرة شق قناة خشية أن تتحول إلى « بوسفور ثانية » كما قال (١) ، وكما خشى نخاو قبله بأكثر من ٢٥٠٠ سنة ! ومن بعد كانت تلك الفكرة الشائعة بيننا حتى اليوم من أن الموقع - الذى كان ينبغى أن يكون رأسمال عسكرى لمصر كما صار لها رأسمال تجارى - جاء نقمة لا نعمة ، وعوانا عليها لا عوناً لها .

أيمكن حقا أن تكون صحيحة تلك النظرة أو النظرية ؟ من زاوية الامر الواقع ، الواقع التاريخى أعنى ، ليس شك بطبيعة الحال أن موقعنا الجغرافى وقناتنا الاستراتيجية قد اتخذت بالفعل مبررا لتوطن الاستعمار وازمانه ، وليس من الصدفة أن تكون مصر - باستثناء عدن - أول وحدة فى المشرق العربى تخضع للاستعمار الأوروبى . بل لا شك أن القناة سهلت على الاستعمار مهمته خارج مصر ، كما فى الهند مثلا حيث قدمت طريقا مباشرا فعلا لاستخدام القوة وكبت المقاومة ، بمثل ما أن هذا التوطيد الذى قدمته القناة لجهاز الاستعمار اتخذ بدوره ذريعة لمزيد من التمسك بمصر .

ولا جدال كذلك أن خطورة موقعنا وأهميته أخرتا من استقلالنا وقدرتنا على التحرر نسبيا ، برغم عظم المقاومة الوطنية فى قلعة وطلية النضال القومى . ويتضح هذا اذا ما قورنت مصر بالدول العربية المجاورة . فالاستعمار الأوروبى الذى بدأ فى مصر ١٨٨٢ ،

(1) H. L. Hoskins, Middle East, N. Y. 1954, P. 41.

تأخر في سوريا والعراق مثلاً إلى ١٩١٤ ، وبينما نجده يخرج من سوريا في ١٩٤٥ ، ومن العراق بعد ذلك بقليل ، فإنه لم يغادر مصر - رغم الاستقلال الاسمي منذ ١٩٢٢ أو الرسمي منذ ١٩٣٦ - إلا في ١٩٥٣ . أي أنه عمر في مصر أكثر من ٧٠ عاماً ، مقابل ٣٠ عاماً في سوريا وأكثر من ذلك قليلاً في العراق - أي ضعف أي منهما ونحو مجموعهما . وحتى بعد ذلك ، فإنه لم يخرج من مصر - مصر وحدها - إلا بعد الحرب حقيقية بل حرب مزدوجة . واضح اذن أنه برغم المقاومة البطولية ، فإنه بقدر أهمية الموقع بقدر ما كانت شراسة الاستعمار في التمسك به والاستماتة من أجله .

إن الموقع قد جنى علينا كأمر واقع وأغرى بنا الاستعمار والاطماع الامبريالية ، حقيقة تاريخية اذن ولا مناص من الاعتراف بها . بل قد يمكن أن نزع في هذا الصدد أن موقع مصر في العالم الحديث أشبه - في معنى - بموقع العراق في العصور الوسطى ، إن لم يكن حقاً هو الذي ورثه . فمن المحتمل أن عراق العصور الوسطى كان يتمتع في عصره الذهبي بموقع تجارى واستراتيجى من خير ما عرف العالم القديم ، ولكنه كما رأينا دفع ثمن هذا الموقع من صميم مصيره حيث عرضه لأخطار قلب آسيا الرعوية المدمرة وطرق القوى البرية وقراصنة السهوب . ومنذ العصور الحديثة كانت مصر موقعا من أهم مواقع العالم القديم ،

ولكنها بالمثل دفعت ثمنه من استقلالها حيث تكالبت عليها أخطار القوى البحرية والاستعمار الأوروبي الحديث أى قراصنة البحار .. ذلك كله قد يكون صحيحا ، ولكن يبقى السؤال : أى منطق هذا الذى يجعل من نقطة قوتنا نقطة ضعف ، ومن أكبر رصيد لنا خسارة علينا ؟ أى منطق الا أن يكون منطق الحتم الجغرافى الأعمى ومنطق الاستعمار التبريرى للأخلاقى المقلوب الذى يثبت الامر الواقع بالفرض المسبق ex post facto ؟ وحتى من داخل منطق الاستعمار نفسه لم يثبت بالقطع فى الحقيقة أن القناة أو مصر ضرورة لكيان الامبراطورية . ولم يكن بد من طرد الاستعمار (١) .

وفى وجه المقاومة المصرية ، حاول الاستعمار المساومة «بالاستقلال الجزئى» الذى يجلو عن الوادى ويحتل القناة . وهى فى الحقيقة مساومة تمزق مصر إلى اثنتين : مصر النيل ومصر القناة ، الثانية منهما منفصلة عن مصر النيلوتية انفصال بنما عن كولومبيا ! (٢) وأصر التحرير على أنه لا انفصال ، وبدد خرافة الموقع النعمة كنظرية غيبية قدرية غير علمية ، تتسى أن موقعنا اذا اقترن بطاقة موضوعية كفاء له لكانت النتيجة عكسية تماما ، والحقيقة أننا حين كنا ننادى «القناة لمصر» ، وليست مصر للقناة» ،

(١) ابراهيم صقر ، قناة السويس ، فى دراسات فى العالم العربى ، وزارة التربية الخ ، ص ٢٦٨ وبعدها
(٢) جوبليه ص ١٤٤ .

فإنما كنا نعى أن الموقع للموضع وليس العكس ، لأن الموقع صفة
بينما الموضع واقع ملموس .

ثم يبقى سؤال : هل ارتجت قيمة موقعنا الاستراتيجي أو
اهتزت في الفترة الاخيرة ؟ المحقق أن انحلال النظام
الاستعماري وتحرر المستعمرات في العالم الثالث قد قلل من قيمة
القناة العسكرية بالنسبة للاستعمار البريطاني خاصة ولقوى
الاستعمار البحري عامة ، ولكن العامل الاختزالي الحاسم الذي
رج استراتيجي القناة هو لا شك ظهور الاستراتيجية الذرية
الكوكبية الجديدة التي هزت فكرة الموقع الجغرافي أصلاً وكمبدأً .
والقول إن هذه العوامل كانت - جزئياً - مما عجل
بمخرج الاستعمار .

ومع ذلك فمن الخطأ أن نظن أن استراتيجية المواقع
الجغرافية القديمة قد نسخت كلها تماماً ، لا سيما أنه قد طرأت
على الاستراتيجية الذرية ما شلها من الناحية العملية . ومن الأدلة
الدالة أن فقد الاستعمار لموقع مصر بالذات جاء كارثة عليه ، لأن
من الثابت أن حرب السويس وضعت نهاية الامبراطورية ودفنتها
وختمت على مصير الاستعمار القديم إلى الأبد . ولعل مما له
مغزاه أن الاستعمار سعى بعدها إلى حلقة قواعد جديدة محيطة
بنقطة المركز مصر وكبديل يأخذ جزءاً من مغزى ودور القناة
الاستراتيجي ، ابتداءً من قبرص إلى ليبيا إلى إسرائيل ، ومن

عدن إلى البحرين ... الخ . وتظل مصر الموقع المفتاح في مجال جغرافى كبير وحاسم من العالم القديم .

لا امبراطورية ، ولا مستعمرة ، ولكن حياد ايجابى

وبعد ، فلقد طالت رحلتنا عبر تاريخ مصر السياسى والاستراتيجى لنرى كيف أن عصرنا التوسعى الامبراطورى لم يكن صدفة عشوائية ، وأن وقوعها بعد ذلك ضحية للقوى الاجنبية الاستعمارية لم يكن مجرد قدر غاشم مقدور . وإنما كيان مصر ومصيرها وظيفة مباشرة للعلاقة المتغيرة بين قيمتها كموقع وقوتها كموضع : موقع خطير يتطلب لتحقيقه وضمانه موضعا غنيا كفتا ، فاذا ما اجتمعا طفرت مصر كقوة اقليمية كبرى ، أما اذا قصر الثانى عن الأول وقصر دون متطلباته وقعت مصر فريسة اقليمية وضحية ، بمعنى آخر ، إنه مكانتنا هي محصلة مكاننا وإمكاناتنا على حد سواء ، وبصيغة رياضية ، إن معادلة القوة فى مصر هي : القوة = الموقع + الموضع . ذلك مفتاح الماضى مثلما هو دليل المستقبل .

وعلى المدى الطويل جدا منذ اكتمل ظهور مصر القديمة مع الأسرات حتى الأمس القريب ، واذا جاز لنا أن نغامر بتحديد

اتجاهات تاريخية عامة ، فقد يمكن أن نقول إن موقع مصر على مر العصور كان يزداد أهمية وقيمة بصفة عامة تقريبية ، وفي نفس الوقت كانت قوة موضعها تتقلص وتتضاءل نسبيا في العالم وإن ظلت تزداد وتتضخم في ذاتها . وهذان الاتجاهان المتعارضان لم يكونا مطردين بالضرورة ولا خلصا من انتكاسات وانعكاسات ، ولكنهما يصدقان جيدا على المدى التاريخي الطويل . وفي النتيجة فإن مصر في الوقت الذي كان موقعها يزداد خطورة وبالتالي أخطارا ، فإنها كانت تجد حجمها الداخلي وطاقاتها الذاتية تزداد انكماشاً وبالتالي ضعفا في عالم متمدن متضخم باطراد .

وكمجرد مؤشر جزئي لا يقطع ولكنه يكفي للتوضيح ، يمكن أن نقاوم وزن مصر السكاني في الاطار العالمي بين العصور القديمة والحديثة . والارقام تقريبية جدا بطبيعة الحال ، غير أنها قد تكفي لأغراضنا . فيقدر البعض سكان العالم أيام الامبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، وفي نفس الوقت ربما لم تكن طاقة التشبع السكاني في مصر لتقل عن ١٢ مليونا ، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالى العشرة ملايين (١) . أى أن مصر كانت تمثل ١/٢ من وزن العالم على

(1) Walek - Czernecki, loc cit.,p.8

الأقل . والمقدر بعد ذلك أن سكان العالم فى ١٦٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون (١) فى الوقت الذى لم تزد مصر سواء بالقوة أو بالفعل ، ان لم تتناقص حقا . أى أن نسبتها على أحسن الفروض هوت الى ١/٥ من العالم . واليوم اذ تعد مصر ٣٠ مليونا فى عالم يبلغ ٣٣٠٠ مليون فان النسبة لم تعد ترقى بالكاد إلى ١/١٠٠ .

دلالة واضحة وقصة مألوفة . مصر نمت فعلا فى ذاتها حجما وقوة ، ولكن العالم من حولها نما وتضخم بسرعة ومعدل أسرع وأعظم بكثير . سبق تاريخى مبكر إلى القوة لا يلبث أن يضيع فى زحمة التطور التاريخى ، ولا أمل فى استعادته تماما وأن أمكن استرجاع جزء منه بالتأكيد . ومصر اليوم أقوى وأضخم فى ذاتها منها فى أى وقت مضى ، ولكنها فى الماضى كانت قوة كبرى فى العالم ، الا أنها الان قوة متوسطة أو فوق متوسطة . وهى مكانة مشرفة وكريمة بما فيه الكفاية ، ولكنها لا تعنى على الإطلاق التبعية أو الضعف الذى أراد الاستعمار الحديث أن يفرضهما عليها .

ولعل هذا تماما هو الدرس الذى يعلمه تاريخنا ، والذى يبدو

(1) A. Carr - Saundres, World Population, Lond., 1936

جلينا أننا نطبقه الآن بالفعل . فأولا ، منذ اللحظة التي تضاعفت فيها قيمة وخطورة الموقع بدأ الموضع تتضاعف قوته لحسن الحظ ، وذلك منذ انقلاب الرى الدائم . فقد جاء هذا كتكثيف للقاعدة الارضية والبشرية المصرية بكل ما يعنى ذلك من مضاعفة للانتاج وعدد سكان ومستوى المعيشة والتكنولوجيا ولا وجه للمقارنة مطلقا بين مصر الاقتصادية والعمرانية الوسيطة والمعاصرة ، بين الرى الحوضى والرى الدائم ، وبين حضارة يدوية وحضارة الآلة . أن «أرضية» العصر الحديث أعلى على الاطلاق والنسبة لمن «سقف» العصور الوسطى .

ويمكن أن تدخل تحت هذا الباب كل الثورة المعاصرة الصناعية والاجتماعية والعلمية ، فكل عناصرها مضاعفات للطاقة المادية لقاعدتنا الارضية - للموضع . وللمرة الأولى فى التاريخ لا يصبح الموضع حقيقة جغرافية مطلقة من معطيات الطبيعة : لقد أصبح العلم عاملا جغرافيا واقتصاديا كما هو عامل سياسى يمكن أن يعيد خلق الموضع شكلا ووزنا ووقعا ، ولأول مرة أيضا يصبح الاستقلال حقيقة مثلية : ليس سياسيا هو فحسب ، وليس اقتصاديا بعد ذلك ، وإنما هو علمى فى النهاية . إن ثورة البيئة فى مصر الحديثة تؤكد ما يقوله ساور من أن الموارد الطبيعية فى حقيقتها تقييمات حضارية ، هذا أولا ..

ثانيا ، لقد ملكنا موقعنا لأول مرة منذ الاسكندر حين استعدنا القناة ، وقد أصبح من أولى مفردات الثقافة القومية عند تلاميذ المدارس اليوم أن الدفاع عن القناة يبدأ فى فلسطين على الأقل . وبوعى جغرافى لا شك فيه انطلقت مصر الثورة تشتري الموضع بالموقع فجعلت كل عوائد القناة راسمالها للسد العالى الذى سيخلق T.V.A. مكبرا على النيل ويحدث بذلك ثورة جديدة فى الموضع ، وليس من الصدفة اننا لم نستطع أن نسترد القناة الا بعد أن كانت كفاءة القاعدة البشرية قد زادت وتطورت . إن مصر المستقلة لم تبدأ الا منذ ارتفع فيها الموضع إلى مستوى الموقع . وعليها دائما أن تعمق موضعها وتكثفه لكي يظل كفتا لموقعها الحاسم .

وثمة ، ثالثا ، درس آخر هو أن مصر التى بدأت قوة بر أساسا بحكم الموضع ، لم تلبث بحكم الموقع أن أصبحت قوة بحر أيضا ، وأن يكن فى المحل الثانى ، وصارت بذلك قوة أمفيبية فى الحقيقة . حقا لقد كان نداء البحر دائما أضعف من جاذبية القاعدة الزراعية الخصبة مما جعل المصريين تقليديا شعبا غير مهاجر ومرتبطا عاطفيا ببيته وبيئته ، شعبا من الفلاحين لا الملاحين . ولكن الموقع الحساس فرض عليهم مع ذلك أن ينزلوا الى الماء كرواد شواطئ وخفر سواحل إن لم يكن كمعمرين ورعاة

للبحر وقد أثبت ماسبيرو وغيره أن نظرية تحاشى المصريين للبحر تحتاج إلى تعديل كبير . وقد تأكد هذا الدور فى رحلات الكشف والتجارة حول افريقيا أيام الفراعنة ، ثم فى مساهمة مصر العربية فى « ذات الصوارى » وما تلاها من معارك بحرية حتى « ديو » و « نفارين » .

وهنا سنلاحظ أن مصر الامفيبية كانت إلى ما قبل السويس تعاني دائما من ازدواج الساحل مع انفصاله بحيث كان أسطولها فى كل من الساحلين منفصلا عن الآخر : ولا يمكن تحويله اليه ، الا - نظريا - ! بالدوران حول القارة . تماما كما كان على روسيا القيصرية أن تدور حول الرأس لتنتقل أسطولها من البلطيق إلى الهادى أو كفرنسا حول ايبيريا . والان حولت السويس مصر عسكريا من دولة ساحلين إلى دولة ساحل واحد وأصبح لها مرونة المناورة وذلك بمثل ما فعلت قناة بنما بالنسبة للاسطول الأمريكى .

رابعا وأخيرا ، يعنى هذا الوضع الامفيبى أيضا أن مصر قوة ارتطامية ، تتوسط منطقة تصادم حساسة بين قوى البر والبحر ، أو قلنقل الآن قوى الشرق والغرب . وهذا ما يفرض عليها أن تستقل عن أى منهما ولهذا فان مصر التى وعت درس التاريخ قد أدركت أنها ، منذ تخلف موضعها عن موقعها وقصر ، قد أصبحت مخلوقة للحياة . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن رسالة الحياة - ولكن الايجابى - إنما تنشأ فى مصر ومن مصر تنتشر . فقد أصبحت

المبادئ ، لا المصالح ، هي بوصلة مصر وسلاحها الذي يحقق شخصيتها الكامنة مثلما يعبر عنها ..

وإذا كان العالم المعاصر قد انقسم منذ الحرب الثانية إلى معسكرين كتلتين ، كل منهما أو على الأقل أحدهما ، يصر على أن يفرض هذا التصنيف أو التنصيف على بقية العالم ، فالحقيقة أن مصر بإصرارها المقتدر على ألا تنحاز أو تبتلع أو تتبع ، قد أثبتت أن العالم ليس نصفي كرة بل مثلث ، وأن أبعاد العالم السياسية ليست اثنين وإنما ثلاثة : شرق وغرب وعدم انحياز . ومن المهم أن ندرك خطورة ومغزى هذه الطفرة في استراتيجيات السياسة العالمية ، إذ أنها ارتبطت كما ارتبطت سابقتها بثورة تفتتحها وترمز إليها وتلخص أيديولوجيتها . ويمكننا أن نختزل جوهر الثورات الكبرى الثلاث في تاريخنا الحديث كالآتي :

الثورة الفرنسية = قومية + استعمارية

الثورة الروسية = لا قومية + لا استعمارية .

الثورة المصرية = قومية + لا استعمارية^٤

فأصالة الثورة المصرية سياسيا وعالميا واضحة تماما كثورة تحررية أساسا ، ولم يكن بد لذلك من عدم الانحياز . من هنا خاضت مصر الحديثة - مصر الثورة - معركة كبرى لتفرض عدم الانحياز ، وبفضل قوتها المستمدة من موقعها وموضعها

كانت سبابة وزعيمة في هذا الخط الثالث وبين العالم الثالث .
ولا يستطيع منصف أن ينكر أن مصر تلعب اليوم دورا عالميا شبه
قيادي شبه محوري ، أكبر من كل تصور تقليدي ، وأكبر على
الأرجح من جرمها المحلي الذاتي ، وأكبر بالتأكيد من كثير من
قوى أوروبية أبعد تحضرا وتطورا .

بل قد تدرك الاجيال القادمة ، أكثر مما نستطيع نحن أن
ندرك ، أن مدرسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز التي ساهمت
مصر في تأصيلها وقيادتها قد أنقذت العالم من قبل من حربه
العالمية الثالثة والذرية الاولى ، فليس من العسير علينا أن نتصور ،
لو أن مصر الخمسينات رضخت ومعها الشرق العربي للضغوط
الاستعمارية وانحازت إلى الاحلاف العسكرية الغربية ، كم كانت
تتضاعف احتمالات الصدام بين المعسكرين في مرحلة حبل
بالعداوات والتوتر . ان مصر لا نقول قد أصبحت « جيروسكوب »
سياسيا يمنع العالم من أن تتقاذفه أمواج الصراع الكتلى ،
ولكنها بثقلها الذاتي وقيادتها المؤثرة في مجموعة عدم الانحياز قد
ساهمت في خلق مثل هذا الجيروسكوب .

الفصل الخامس

من السبق الحضارى إلى التخلف

العزلة والاحتكاك

قضية العزلة

كثيرون ممن كتبوا عن مصر يضغطون على العزلة كملصق أساسى فى شخصيتها وتاريخها ، وأنها بصورة أو بأخرى عالم كامل وحده قائم بذاته وربما مكثف بذاته إن لم يكن مستغرقا فى ذاته . هكذا مثلا يقول جان درش (١) ، وغيره كثيرون ، بينما يتكلم ما يريز عن مصر « كإقليم معزول بدرجة غير عادية وذى تركيب خاص » (٢) هذا بينما أولى الأوليات التى لا تحتاج إلى تكرار وإن تحملته دائما أن موقعها من العالم هو موقع القلب من الجسم أو العاصمة من الدولة ، وأنها حجر الزاوية وأرض الركن ، مجمع القارات ومفرق البحار ، وملقى الشرق والغرب ... إلخ .

(1) P. Birot; Jean Dresch, La me'dité rannée et le Moyen-Orient, 1956 T. II.

(٢) مايزر ص ٨٢ .

ويديهي أن هناك تعارضا ما بين الحقيقتين . ولكنه فى الحقيقة تعارض على السطح . ويعبر جوبليه بنفاذ ثاقب عن هذا التعارض فيقول : « وعزلة مصر المفترضة ، تلك التى تعرف عليها المؤرخون القدامى بل حتى المحدثون ، لم تكن قط أكثر من ظاهرية ، لأن البلد من أقدم العصور كان له علاقاته الدائمة مع جيرانه » (١) ومثله يؤكد كون : « أبدا لم تكن مصر معزولة حقا » (٢) .

ونحن حين نعترف كجغرافيين ببعض عزلة لمصر خفيفة لا نقصد أكثر من ذلك ، لا نقصد عزلة « رهينة » ولكن عزلة حماية . فلم تكن مصر قط « دولة رهينة *nermit state* وإنما « دولة طريق *route state* كما يعبر جوبليه مرة ثانية ، فمصر تكاد تنفرد بأنها تجمع فى تناسب نادر بين قدر من عزلة فى غير تقوقع ، وبين قدر من احتكاك لا يصل إلى حد التميع . وبهذه المعادلة الدقيقة تحتفظ بكيان وشخصية متميزة قوية . ومرة أخرى نرى أصل هذه الخاصية يكمن فى الجمع بين نقيضتى الموقع والموضع .

فالموضع كواحة صحراوية يعنى - وحده - لونا من العزلة الجغرافية . فشرنقة الصحراء تغلفها لمئات الأميال شرقا وغربا وجنوبا ، ولا ينفى هذا أن هناك فى كل من هذه الاتجاهات شريطا ضيقا ما يربطها بالخارج العربى ، كنطاق كثبان سيناء الساحلية

(١) ص ٨٣ .

(2) Races of Europe, p. 458.

شرقاً (الجفار عند العرب) ، وهرمريكا مريوط غرباً (مراقبة عند العرب) (١) ، ونيل النوبة جنوباً . أما شمالاً فهناك دائماً مستنقعات الشمال والبرارى التى فصلت مصر عن البحر إلى حد ما ، هى إذن جزيرة فى الصحراء .

وفى مراحل الحضارة المبكرة وتخلف المواصلات ، كان طبيعياً أن تنمى هذه العزلة الجغرافية الطبيعية الشعور بالذات فى المصريين القدماء ، ربما إلى درجة الاستغراق الذاتى *ethnocentrism* وقد انعكس هذا فى اسم مصر ذاتها : فكانت كيمى *khemî* تعنى معاً أرض مصر السوداء وعالم الأرض الكوكب . بل كان المصريون أحياناً هم « الناس » والآخرى الأجانب . ومثل هذه النظرة عرفت فى الواقع شعوب كثيرة أخرى . أى أن تلك العزلة تحولت إلى عزلة مترفعة *superior isolation* أحياناً ، أو إذا استعربنا وصف بريطانيا فيما بعد إلى عزلة رائعة *splendid isolation* ولكن هذه العزلة والشعور بالتفرد والانفصال فى مصر القديمة لم تتحول قط إلى نظرية عنصرية أو إلى كراهية للأجانب ، بل بمجرد دخول الأجانب واستقرارهم كانوا يعدون مصريين . فالوعى - الحاد نوعاً - بالذات فى مصر كان إقليمياً أكثر منه عنصرياً، وجغرافياً قبل أن يكون جنسياً (٢) .

(١) خطط المقرينى ج ١ ص ٢٠٧ .

(٢) ويلسون ص ٤٠ - ٤٢

وقد كان من الممكن لهذا كله أن يجعلها تتعطف على نفسها في انطوائية تاريخية تجتر فيها حضارتها المحلية ، دون أن يصبح التطور والتغير وظيفة للزمن فيها . كان يمكن أن يسير خط التاريخ فيها في زقاق مغلق تدور فيه حول نفسها . وإذا كانت العزلة في التاريخ كما في البيولوجيا يمكن أن تكون نقطة البدء في تأصيل أنماط وابتعادات جديدة تتبلور إلى أنواع أو حضارات جديدة ، فإن هذا النوع من التطور تدهورى في الغالب لأنه لا يلبث أن يتحول من التبلور إلى الجمود والتحجر ، ومن الحيوية إلى التكيس أو التكلس . وكما وجد داروين أن الجذر المحيطية المتطرفة المنعزلة هي موطن الأنواع القديمة المنقرضة ، فكذلك يمكن أن تكون الجذر الصحراوية المنعزلة متاحف جغرافية لحضارات بائدة منقرضة (١) .

ولكن مصر وإن كانت جزيرة صحراوية بالموضع فإنها بالموقع في قلب الدنيا وعلى ناصية كل التيارات الحضارية والتاريخية والثقافية . إنها برج مراقبة أو مرصد يغطي العالم القديم برمته . ولهذا لم تملك أن تنعزل أبدا عن تيارات التاريخ وحركات الحضارة ومن هنا فإن وعي مصر القديمة بنفسها اقليميا سرعان ما تضاعل مع التاريخ وتطور المواصلات وانفتاح مصر على الشرق القديم .

(1) P. V. La Blache, Principes de Géog. Humaine.

حتى اذا وصلنا إلى مراحل التاريخ الوسيط والحديث لم تعد تلك العزلة الجغرافية - التي لم تكن قط كاملة أو حادة - الا ظلا باهتا وكما محدودا لا سبيل إلى المبالغة فيه . وفي الحضارة كما في البيولوجية ، إن البديل الوحيد للعزلة كعامل في تأصيل الأنماط والانواع الجديدة الخصبة الثرية إنما هو الاختلاط والاحتكاك (١) ولكن الافراط في الاختلاط كالاقرار في العزلة ليس تطورا خلاقا ؛ اذ تتحول المرونة إلى تميع والحيوية إلى تحلل ، ويصبح التزاوج خلاسية والاتصال انحلالا ، وتكون المحصلة النهائية حضارة لا فقرية لا قوام لها .

ونحن نستطيع أن نرى أن التناسق الدقيق بين أثر الموقع والموضع في مصر قد زاح فيهما بين العزلة والاحتكاك في زواج سعيد ، أخذ من كل منهما محاسنه دون أضراده ، فلم تكن مصر مجرد منبع لحضارة حفريّة أسنة ، ولا مصبا فقط لكل وباء أو نزوة حضارية وافدة ، بل كانت دائما منبعاً ومصباً معا ، تأخذ وتعطي أبداً . ومن هنا حيويتها التاريخية ويقاؤها . إن هذا التناسق الدقيق هو مفتاح جوهرى لشخصية مصر التاريخية ، وبه نستطيع أن نحلل كيائها الحضارى ما كان منه وما سيكون .

(١) السابق .

وإذا نحن أردنا أن نلخص القول في قضية العزلة الجغرافية سواء في الماضي أو في الحاضر ، ففعل خير ما نفعل أن نضعها في إطار العالم العربى حتى تتحدد بالمقارنة أبعادها ، لا سيما أن للقضية أهميتها السياسية كما سنرى فيما بعد . فنحن حين نقول إن مصر جزيرة أو واحة في الصحراء ، فلسنا نضفى عليها تفردا طبيعيا شاذا ، وإنما هي صفة تشارك فيها معظم البلاد العربية كأمر واقع . فكل البلاد العربية أيضا جزر صحراوية مبنوثة في تضاعيف المحيط الصحراوى الكبير من المحيط إلى الخليج ، وكل منها يبدو ككتلة من المعمور واضحة الحدود والتباعد عن غيرها .

وبالتالى فكل منها يعرف قدرا من عزلة جغرافية بالضرورة دون أن تكون هذه صفة تنفرد بها مصر . بل ربما كان منها - خاصة على الاطراف - من هو أكثر عزلة من مصر . وفى النتيجة فإن العالم العربى فى مجموعه أرخبيل بشرى كبير يتراعى فى بحر الرمال أو بالاحرى بين بحر الرمال وبحر الماء ، إن امتاز بقدر محدود من عزلة داخلية خفيفة ما بين وحداته ، فقد ألغتها من الناحية العملية ثورة النقل والمواصلات الحديثة بعد أن ظلت تنكمش وتتقلص عبر التاريخ ، فضلا عن أنه ككل يشارك - مع مصر - فى موقع بؤرى هو كالقلب من العالم القديم .

السبق الحضارى

أول ما نرى حضارة مصر الزراعية الراقية نراها مع بداية عصر الأسرات (٣٢٠٠ ق.م) حين تبرز لنا فى صورتها المتطورة الكاملة التى ترتبط فى أذهاننا بمصر الفرعونية عموما ، وبديهي أن وراء هذه اللوحة التامة تاريخا تطوريا سحيقا ، وتبدأ الجرثومة الأولى فى هذا التاريخ فى نهايات العصر الحجرى القديم حين لحق المناخ تغير جوهري غير معه البيئة الطبيعية . فالصورة العامة التى يتفق عليها أغلب الأركيولوجيين يمكن أن تبسط فى أن ما هو اليوم نطاق الصحارى فى وسط العالم كان يعيش فى ذلك الوقت فى ظل « عصر مطير » ، وكان وجه الاقليم كالسفانا تغطيه الحشائش والحيوان ، وعليهما عاش الإنسان صيادا ، بينما كانت أودية الانهار كثيفة بالمستنقعات والآجام أو الأدغال ، ولذا كانت خالية من الحيوان والإنسان .

ومنذ ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد بدأ « عصر الجفاف » بالتدرج إلى أن سادت الظروف الصحراوية فى كل النطاق ، فطردت الحيوان والإنسان ليتجمع فى الأودية التى على العكس تحسنت ظروفها بصرف المستنقعات واختفاء الأدغال . وكان النيل والرافدان أهم تلك الأودية . وفى البيئة الجديدة المحصورة لم يكن مجال للحرفة القديمة الصيد ، بل لزم الاعتماد على جمع النباتات

البرية ثم تقليد الطبيعة باستتباتها ، فكان اكتشاف الزراعة . ومع اجتماع الإنسان والحيوان ثم استئناسه . وبدأت بذلك « الثورة الزراعية » ، ومعها بدأ العصر الحجري الحديث (١) .

وفي مصر ترك لنا الحجري الحديث عددا من آثار الحلات الزراعية تضم مَخلفات من الحبوب والفخار والادوات ، تنتثر على أطراف الصعيد ، وتمثل مراحل مختلفة من نمو الحضارة الزراعية بعد ذلك . غير أن الحلقة شبه مفقودة بين مستواها ومستوى الحضارة الفرعونية كما انفجرت مع الأسرات بمركيها المعروف الذي يعتمد على ضبط النهر بعد صرفه وتقنيته ، وعلى زراعة الحبوب والالياف ، والاستقرار في القرى والمدن ، والتجارة والنقل وصناعات النسيج والفخار والسلال وما صاحب ذلك من فنون الري والعمارة والهندسة والتقويم والتخزين والملاحة ، ومن علوم الفلك والحساب والطب والكيمياء (وكلمة الكيمياء مشتقة أصلا من اسم موطنها مصر - كيمي) . وقد تم هذا التطور الضخم في تلك المرحلة الثغرة وفي حماية الغلاف الصحراوي المحيط بالوادي . ومثل هذا يقال بصفة عامة عن العراق حيث تكثرت أوجه التشابه - ولكن ليس التماثل - بين عناصر الحضارة المصرية وعناصر حضارة سومر وبابل واكاد .

(1) V. G. childe, Man Makes Himself, Lond., 1955 what Happened in History, Pelican, 1948.

تلك هي النظرية العاملة الاساسية في أصل الحضارة (١) ، غير أننا لا نعرف على وجه اليقين أين نشأت بالتحديد في أى من تلك الأودية النهرية ، وأن كان المؤكد أن نشأة الزراعة لم تخرج عن أطوارها العام . فهل نشأت في موطن واحد ثم انتشرت منه إلى المواطن الأخرى ، أم نشأت مستقلة في أكثر من موطن واحد ثم انتشرت حتى تقابلت وتقاربت ؟ ومن الأسبق اذا تعددت الأوطان ؟ حول هذه القضايا الخلافية تعددت المدارس وتضاربت ، ولكنها غالبا تدور بين قطبين اثنين ثم تعود فتتردد بينهما جيئة وذهابا من وقت إلى آخر . فأما القطبان فمصر والعراق ، وأما الذبذبات فتلاث : حتى الثلاثينات أو الأربعينات كان الاجماع أقوى على أن مصر هي أصل الزراعة والحضارة ، ومنذ الحرب الأخيرة مال البندول الى العراق ، وأخيرا وفي السنوات الماضية فقط عاد يجنح إلى مصر .

فالجولة الأولى تمثلها المدرسة « الانتشارية » التي قادها اليوت سميث ويرى . وهي ترى في مصر - ومصر العليا

(1) H. Frankfort Birth of Civilisation in near East, 1951 , pp. 34 - 40 ; D. Davison, story of Prehistoric Civilisation, 1951, pp.2 et saq ; Huzayyin, place of Egypt etc. ; pp. 263 et seq ; k. Butzer, "Environment & Human Ecology in Egypt ", bull Soc. Geog . d'Egypte 1959,pp. 63 ff ; E.J. Baumgartel, Cultures of Prehistorie Egypt, lond., 1947.

بالذات - أصل الحضارة فى العالم كله ، قامت منذ ٦٠٠٠ سنة على يد « الجنس الاسمر » كما يسمون المصريين القدماء . وقد اطلق سميث على هذه الحضارة حضارة الشمس والحجر Helicllthic، وهى تسمية قد لا تعبر عنها تماما كما لاحظ هـ. ج . ولز ، ولذا دعاها برى بالحضارة الأركية Archaic. وجوهر النظرية أن هذه الحضارة هى من خلق البيئة النيلية أكثر منها صنع الجنس الاسمر . فقد كان تفرد النيل دون كل أنهار العالم القديم بنظام فيضى معين هو الذى جعلها رائدة المدنية . فالنيل يقدم كل عام درسا عمليا فى أوليات الزراعة ، وهو من ثم أستاذ الفلاح ، والفلاح تلميذ مقلد للطبيعة ، وخير تلميذ هو ذلك العبقرى الذى لاحظ الفيضان وضبط النهر ، فكانت جائزته الملك والالهية . فالنيل اذن علم المصريين الزراعة والرى ، وتقاطرت بعد ذلك كل انجازات الحضارة .

وان تكتل هذا الرأس مال الحضارى « لأبناء الشمس » بدأ ينتشر إلى الخارج مع التجارة والملاحة . وقد أطلق سميث على هذه العملية أولا هجرة الحضارة ، ولكن انتقال الحضارات ممكن بمجرد الاحتكاك ، ولذا كاد فدعاها انتشار الحضارة . وقد بدأ الانتشار أولا إلى كل أركان الشرق القديم الهامة ابتداء من سومر وعليلام فى العراق إلى كريت ، ومن تلك المحطات ازداد انتشارا إلى كل أركان العالم القديم ، ثم عبر من الأخير إلى العالم الجديد . وبهذا انتهى سميث إلى عالمية انتشار الحضارة المصرية

ثم وحدة الحضارة العالمية لاشتقاقها من جذر واحد ، ثم استمراريتهما مع انتقال المشعل دائما من يد إلى يد (١) .

هذه النظرية الكاسحة - وكاسحة هي بالتأكيد ! - لقيت رواجا كبيرا في حين ما ، ولكن الأبحاث والانتقادات أثبتت تطوحيها وخطأها حتى أصبحت اليوم مهجورة تماما ، يرفضها الكثيرون ولا يكاد يذكرها أحد (٢) ، وإنما نذكرها هنا لا قولاً أو قبولاً بها ، بل استكمالاً للمناقشة العلمية ، ولتكون مثالا حيا على نظرية ميتة، وحتى ندرك أنه لا نهائية مطلقة في الأصول الأولى السحيقة . والبعض يرى أن من الممكن أن تكون مصر الموطن الأصلي للشعير الذي ثبت نموه فيها بريا ، أما القمح فلا (٣) . وآخرون يقولون بإمكانية نشأة الزراعة في مصر ، أما استئناس الحيوان فلا (٤) .

كذلك فثمة رأى يشكك في امكانية بدء الزراعة في مرحلتها الجنينية في أنهار ضخمة يصعب التحكم فيها كالنيل ، وأن الأنهر الصغيرة قد تكون مشتلا معقولا ، أو على الأقل ففي الأودية الصحراوية الصغيرة التي تصب في النيل على حواف الهضبة مثل هذا المشتل (٥) . وعدا هذا وذاك فقد ذهب آخرون إلى التساؤل

(1) G. Elliot - Smith, in the Beginning lond., 1928.

(2) Brodrick, Tree of Human Hist., p. 104.

(3) Coon, Caravan, p. 34.

(4) Davison, p. 33.

(5) Brodrick, Early Man, p. 173.

عما اذا كانت الحضارة المصرية قد نشأت أصلا بين سكان البحيرات والمستنقعات فى شمال الدلتا ، تاركين الصعيد كلية . وعموما وعلى أية حال ، فهناك من قد لا يرفضون احتمال نشأة الزراعة فى مصر ، ولكنهم بكل تأكيد يرفضون الزعم بانتشارها على النحو الكاسح الخرافى الذى تصوره الانتشاريون .

ومن ثم انتقل الجدل إلى العراق حيث ظهرت مدرسة الاصل البابلى للحضارة panpapylonians ومنها جاك دى مورجان ولينارد وولى وكورفورد وغيرهم . ومن هذه المدرسة اتجاه يقول بأصل أسيوى للحضارة المصرية ، وأنها مشتقة من حضارة سومر ، كما فعل دى مورجان ، ورتب البعض لهذا هجرات بشرية لغزاة من بابل وسومر اقتحمت مصر ونشرت فيها تلك الحضارة ، ومنهم من أتى بهذا الغزو من الشمال عن طريق الدلتا ، ومنهم من جاء به - تحت اسم « جنس الأسرات » أو « الجنس الجديد » - من الجنوب عن طريق البحر الأحمر - ثنية قنا ، بل هناك من جمع بين الغزوين والطريقين فى وقت واحد ! (١) .

وبغير تفاصيل ، فإن هذه النظريات جميعا لا تعتمد الا على الاساطير الخرافية أساسا ، ولم يقدّم دليل علمى عليها حتى أصبحت بالية مهجورة كالانتشارية . ولذا ينتهى فرانكفورت إلى

(١) مايرز ، ص ٦٤ - ٦٥ .

أن العلاقات بين الحضارتين المصرية والعراقية وأن تكن مؤكدة ،
فإن من الخطأ أن نرى مولد الحضارة المصرية كنتيجة
للاحتكاك مع العراق ، فلسنا نعرف متى كان هذا الاحتكاك ولا
كيف كان (١) .

وإذا كان الاتجاه الأقدم إلى اشتقاق الحضارة
المصرية من البابلية قد سقط ، فإن الاتجاه الأحدث انتقل إلى
القول بنشأة مستقلة لكل منهما تتسع لتفسير التشابه الكبير مع
العراق . إلا أن هذا الاتجاه يعطى السبق الزمني - عدة قرون
فقط قد تصل إلى الخمسة - لحضارة بابل ، كما يرى تفوقا
وسبقا زمنيا لبابل في معرفة واستعمال المعادن بوجه عام . ومع
ذلك فثمة رأى أن من الصعب أن نرى لأي من الحضارتين المصرية
أو البابلية أصيلا محليا أصيلا ، وإن كانا لا شك أصيلين في
معنى محدد وهو قيام حضارة المدن في كل منهما (٢) . كما أن
هناك من يرى أن توقيت الفيضان وعلاقته بمواعيد الزراعة
الشتوية أنسب في مصر منه في العراق ويعطى الاحتمال الأقوى
للأولى كمهد وموطن أول .

وهكذا ، إذا كانت المدرسة البابلية قد تخلت عن الزعم بأنها

(١) ص ١١٠ .

(2) Coon, Caravan, pp. 34 - 5.

أصل الحضارة المصرية وانتهت إلى الاكتفاء بسبق زمنى قصير عليها ، فقد عادت الأسبقية فيما يبدو مرة أخرى إلى مصر فى السنوات الأخيرة مع كشف النوبة ، حيث كشفت الحفائر غير بعيد عن ثنية قنا عن مستعمرة من الحجرى الحديث ترجع إلى ١٤ ألف سنة مضت . ولا شك أن هذا يشير إلى مرحلة أولية بعيدة عن مركب الزراعة الكاملة وحضاراتها المتطورة التى هى موضع الجدل . غير أن من الواضح بعد هذا كله أن نظرية عصر الجفاف ، التى أخذت أساسا للمناقشة كلها ، تقتضى - منطقيا - أن كشف الزراعة إنما كان محليا بالضرورة حين انحصر الإنسان فى شقة الوادى (١) . ومهما يكن من أمر ، فالحقائق الراجحة التى يمكن أن نخلص بها من هذا العرض كله هى أنه وإن كان من الممكن والمتصور أن تعرف الزراعة البسيطة بمراحلها الأولية فى أكثر من موطن كالكثشاف مستقل ، فإن مركب الزراعة المتطورة الذى يحدد بدء الحضارة الحقيقية قد ظهر فى مصر مبكرا بما فيه الكفاية كنمو محلى مستقل غير مشتق ولا منقول من مصدر خارجى .

ومن الطريف أن نلاحظ أن أغلب من يزعمون أصلا مستوردا للحضارة المصرية أو يذهبون إلى أنها نتيجة التفاعل والالتحام بين

(1) Brodrick, Early Man, p. 176

حضارتين واحدة وافدة من آسيا من الشمال وأخرى محلية
أو وافدة من أفريقيا من الجنوب ، هؤلاء هم أنفسهم يؤكدون
أن الحضارة المصرية كانت « شيئاً مصرياً خاصاً » ، أو أنها
في كل تطوراتها اللاحقة « كانت مرتبطة بظروف وادى النيل
المناحية الفريدة إلى حد أن الحضارة المصرية لم تصدر كما
صدرت حضارة سومر » (١) ، فالتناقض هنا صريح بين خلاسية
وتهجين الأصل المزعوم ، وبين أصالة وتفرد بل « وغرابة »
التركيب المقول ..

بصرف النظر اذن عن الاسبقيات المطلقة، التى ربما لن تتوافر
الأدلة اليقينية على تحديدها بسهولة ، وبصرف النظر عن أولوية
الدلتا أو الصعيد ، فالذى لا شك فيه أن الزراعة ، إن لم تكن قد
ولدت فى تربة النيل وأحضانها وعمدت لأول مرة بمياهه ، فإن مصر
كانت بأى مقياس من البلاد الرائدة السباقة إلى تأصيل الثورة
الزراعية وإقامة أسس حضارة العصور القديمة التى فاجأت العالم
بها مكتملة أو شبه مكتملة مع بداية عصر الاسرات . فالسبق
الحضارى اذن سمة أصيلة من سمات شخصية مصر التاريخية .
وإذا كان قد حدث بعد ذلك تخلف أزمن طويلاً كما سنرى ،
فسنجد هذا السبق يعود ليؤكد نفسه فى أكثر من مرحلة لاحقة

(١) السابق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

ليس أقلها أهمية الفترة الحديثة المعاصرة . ولهذا فلنستعرض ،
فى نظرة تلسكوبية شاملة ، مراحل الحضارة المصرية ككل
لنتعرف على نبضها وضوابطها واتجاهاتها .

مراحل تاريخنا الحضارى انثروبولوجى

ينظر إلى مصر

ومراحل تاريخنا الحضارى ليست الا النتيجة المتغيرة على
العصور للشد والجذب بين قوتى العزلة والاحتكاك ، أى الموضع
والموقع على الترتيب . ويمكننا فى الواقع أن نقسمها إلى أربع
نناقشها تباعا هى : مرحلة صناعة الحضارة ، ثم مرحلة تصدير
الحضارة ، ثم مرحلة الاكتفاء الذاتى ، وأخيرا مرحلة استيراد
الحضارة . والجدير بالملاحظة أن هذه المراحل ترتبط وثيقا بمراحل
تطور المواصلات باعتبارها من دوافع الاحتكاك ومذيبات العزلة ،
مع العلم بأن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى
التاريخ بينما يزداد دور الاحتكاك ويتضاعف .

فأما مرحلة صناعة الحضارة فتتفق مع مرحلة التاريخ النهري
Potamic حين كانت مصر مشتلا ممتازا لتأصيل حضارة مبكرة
سابقة مادتها الخام هى فيض الثروة الفيضية وصوبتها الزجاجية
التي تحمى طفولتها هى الغلاف الصحراوى . فالعزلة النسبية
كانت لازمة فى المراحل الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى

تنضج البادرة بعد أن تجرثمت وحتى تتحول فى النهاية إلى عود صلب . كان ظهور الحضارة هنا « خطة عامدة متعمدة وضعها الجغرافى الاعظم » كما يقول كون (١) .

وكانت مصر اذن « مصنع » الحضارة . وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعونية تخرج من مشتتها ظهرت فجأة فى مرحلة نامية متطورة راقية انبهرت لها الشعوب المجاورة ، كما كان لها طابع خاص قوى الشخصية والتفرد بحكم العزلة التى تأصلت فى ظلها . ولعل هذا التفوق المبكر مع العزلة النسبية الخفيفة هو السبب فى تلك العزة والشعور بالعظمة التى عرفت عن مصر القديمة - لكن دون أن تصل إلى الاستعلاء والعنصرية (٢)

وقد كان طبيعيا مع توسع شبكة الاتصالات فى العالم المعروف وخروجها من مرحلة الانهار إلى البحار thalassic أن يزداد احتكار مصر بالخارج . وكانت حاجتها الى كثير من الخامات التى لا تتوافر فى البيئة المحلية كالاخشاب والبخور مما دفعها الى الملاحة البحرية والتجارة البعيدة المدى . وكان طبيعيا أن يأخذ هذا الاحتكاك شكل « تصدير الحضارة » المصرية . فأصبح مصنع الحضارة متجرا لها أيضا . والاستعارة من المركب الحضارى المصرى حقيقة عرفت فى فينيقيا والشام حتى ميديا

(1) Caravan p. 19.

(2) Ruth Benedict, Patterns of Culture, 1935.

وأرض الحيثيين ، وامتدت عناصرها إلى بابل وأشور . ومن المعروف أن جاليات مصرية من التجار أو الموظفين أو المحاربين كانت توجد من فترة إلى أخرى في العصور الفرعونية ، كما كانت بيبلوس (جبيل) قاعدة أمامية للتبادل والنفوذ المصرى . وقد قدمت اللغة المصرية القديمة إحدى الخامات القاعدية للأبجدية التي تفاعلت مع الفينيقية حتى تحولت إلى الأبجدية السينائية التي ستكون عنصرا أساسيا في تطوير الكتابة في أوروبا .

أما غربا فقد تشبعت حضارة كريت واليونان بالمؤثرات المصرية ، والثابت أن الحضارة المينوية اقتبست كثيرا من دفعاتها وعناصرها من الحضارة المصرية . وثابت أيضا أن الحضارة اليونانية قامت على أسس من الاستعارة الصريحة من المينوية ، ولهذا لم يكن غربيا أن يعترف هيرودوت بفضل الحضارة المصرية على اليونانية . كذلك فقد امتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلى ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال وسودان العالم الزنجى .

والواقع أننا لا نبعد عن الحقيقة كثيرا إذا قلنا أن مصر الفرعونية في الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات كانت بمثابة نواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الانثروبولوجى *Kulturkreise* تتراعى عبر كل هذه الأفاق ، منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية ، وذلك دون أن نلتزم بنظرية الانتشاريين الشوهاء . كذلك لم تكف مصر عن تطوير مركبه الحضارى بعد أن استكمل عناصره الأساسية . ويكفى أنها فيما

يقدر كادت تتوصل إلى ارهاصات التوحيد (اخناتون) وكادت بذلك أن تكون الأولى فى العالم ، ولكن يبدو أنها كانت بادرة لم تجد التربة الصالحة فانقرضت مباشرة .

ومن الناحية الأخرى ، فإن مصر من جانبها لم تتوان عن الاستعارة الحضارية كلما أتيح لها ذلك . فقد أخذت على سبيل المثال الخيل والعجلة عن الغزاة الهكسوس ، وهما نتج أصيل لبيئة الاستبس لم يكن للبيئة الفيضية النيلية من سبيل إليه بطبيعتها ^(١) . كذلك فقد أدخل الجاموس والابل فيما بعد فى العصور الرومانية والعربية ، فأخذتهما مصر دون تخرج .

ومن الضرورى هنا أن نعرض للاتجاه الذى ظهر منذ سنين إلى التقليل من انجازة الحضارة المصرية ، وإلى التقليل أكثر وأكثر من أثرها خارج حدودها . فهناك من ينتقد عليها فقرها النسبى فى النواحي العقلية ، وهناك من يرى أنها كان ينبغى أن تقدم أكثر مما قدمت بوجه عام . أما عن أثرها الخارجى فيدور النقد على أساس أن « الحضارة المصرية ظلت شيئاً على حدة فى العالم القديم » ، فلم تصدر كما صدرت حضارة سومر ، وأن « من الغريب أن نتذكر أن مصر، رغم كل أمجادها ، لم تمدن حتى أى جزء من أفريقيا ، بينما أن السومرية ترقد عند أصل وأساس الحضارة الغربية » ^(٢) وكل ما يمكن أن يقال ازاء هذا التعميم الكاسح، أن حقائق التاريخ ليست فى صفه ، ويظل دور الحضارة المصرية وثيقاً .

(1) Childe Soc. Evolution, p. 15.

(2) Brodrick, Early Man, P; 177 Thee eto, p.125.

وقد يمكن بعد هذا أن نعتبر العصر العربي الاسلامى امتدادا لمرحلة تصدير الحضارة المصرية . فرغم أن مصر تمثلت الثقافة العربية كلية، فإن النهضة الحضارية العربية التى حدثت من تفاعل العرب مع أبناء البلاد التى دخلوها هى انتاج مشترك أساسا . والحضارة العربية الجديدة التى بدأ تصديرها إلى أوروبا الجنوبية وغيرها كانت تشمل بالضرورة خيوطا مصرية كثيرة فى نسيجها . والواقع أن ملكة مصر الطبيعية ، ملكة الحسد الأوسط ، تبرز حتى مع العرب : فمصر القبطية تأثرت بالجديد الذى أتى به العرب من لغة وعقيدة لا لأن المغلوب مولع بتقليد الغالب ، ولا لأن الصراع اللغوى يحدده الصراع السياسى فحسب ، وإنما أيضا لأنها أدركت بسرعة أن العرب قد أتوا بجديد حقا . ولكنها بعد أن أجادت ما أخذته ، لم تلبث أن جودته كعهدها دائما .

. ولا نحسب أننا نتوهم اذ نقول أن اللهجة المصرية مثلا كانت دائما أقرب لهجة عربية إلى الاستقامة والاعتدال . بل نرجو ألا يجانبنا التوفيق اذا زعمنا أن ممارسة الاسلام نفسه بلغت على يديها درجة من الرصانة والاستواء جعلت من أزهارها قلعة للاسلام وكعبة للاسلاميات . ومنذ وقت مبكر فى تاريخ الاسلامية كان واضحا أنها تتقدم بثقة لتكون من طليعة سبنة الاسلام وحفظة تراثه والقوامين عليه بل لنا أن نلاحظ أن كل الخطوط المتطرفة أو الابتعادات غير « الارثوذكسية » فى العقيدة لم تجد بيئة تعيش أو تعيش فيها بمصر حتى أن فرضت عليها ، كالشيعة التى أشاعتها الفاطمية وحقنتها بها طويلا ثم ما لبثت

أن انقرضت تلقائيا مع زوالهم ، فلم تكن أكثر من مجرد جملة
اعتراضية في اسلام مصر .

ومهما يكن ، فان دور العرب عموما في مصر وفي غيرها لا بد
أن يدعو إلى التفكير . فهم لم يأتوا معهم بحضارة ذات بال ، ومع
ذلك بعثت الحضارة على أيديهم حيث دخلوا ، والواقع أن دور
العرب الحضارى كان دور الشرارة التى الهبت الوقود الحضارى
الخامل فى مصر دون أن تجيئنا بجسم الوقود نفسه ، ثم ذابت
النار فى الوقود كما انصهر الوقود فى النار ، أو كان هو دور
الذكر الذى كل وظيفته أن يلحق ملكة النحل .

وفى إطار هذا الدور - الذى لا يقلل قط من خطورة الأثر
العربى فى مصر - يمكن أن نفهم بعض الجوانب التى تبدو
متعارضة فيه . فأغلب نظم الادارة وشتون الحكم وفنون الرى
والزراعة .. ألخ التى صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية ،
ورثها العرب بقليل من تغيير . ولكنهم من ناحية أخرى طعموا
الاقتصاد الزراعى بعناصر جديدة وخطيرة حين أدخلوا القصب
والأرز والمواالح وغيرها . وفى مجالات أخرى نجد أثرهم واضحا ،
حين أدخلوا - فى البداية وقبل الورق - جلد الرق للكتابة ، وهو
نتج بيئة الرعاة ، واحلوه محل البردى ، الذى كان انبثاقا طبيعيا
فى بيئة فيضية (١) .

(١) مايرز ، ص ٥٠

وفى جوانب أخرى حدث العكس ، فيقال مثلا إن قطع يد السارق لم يتح له أن يحل محل قطع أنفه على نحو ما كان يفعل المصريون القدماء فى بيئة زراعية يد الفلاح فيها هى أداة الحياة ، كذلك كان طبيعيا أن تنسخ الحضارة العربية الاسلامية بعضا من عناصر الحضارة المصرية القديمة وتدفنها إلى الأبد ، فلم يكن لأى من نحت التماثيل أو فن التحنيط مكان فى الحضارة الاسلامية ، فهجر الأول واختفى الثانى حتى ضاع سره تماما .

وعلى أية حال ، فقد كانت مصر العربية خلية حضارية مضطربة فى قلب العالم الاسلامى ، وترتبط بجميع أجزائه وبالعالم الخارجى مما زاد فى عملية الاخصاب الحضارى . وقد ظل هذا حتى بداية « العصر المحيطى » حيث حدث الأسر النقلى وتحولت مصر مع بقية الشرق العربى إلى العزلة مرة أخرى ، فكانت المرحلة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى فى حدود الدائرة الاسلامية : عملية استهلاك محلى واجترار للتراث الحضارى المتراكم من العصر الفرعونى المنتجى والعصر العربى السائد ، دون ما إضافة أو تجديد حتى استنفدت نفسها وانتهت فى عزلتها إلى عقم وجذب معروفين ، لقد انتقل مصنع الحضارة ومتجرها إلى مجرد « متحف » للحضارة على أحسن تقدير .

والقصة بعد هذا هى قصة مرحلة « استيراد الحضارة » التى بدأت حين اقتحمت الحضارة الحديثة والمواصلات العالمية أركان الأرض وراحت تتفجر حوله وتغزو الشرق كله حضاريا . وهنا لم

يعد للعزلة مكان ، واصبحا بحق في «عصر الاحتكاك الحضارى» الذى تعيشه مصر كما تعيشه بقية العالم المتخلف والنامى أو العالم الثالث عموما . ولكن الشيء الذى يميز الاحتكاك فى مصر خاصة عنه فى كثير من مناطق العالم أنه لم يكن عملية أحلال ونوبان ، لم يكن مجرد عملية تحضير acculturation ، ولا كان ابتلاعا حضاريا enculturation أنها أساسا عملية تبادل حضارى trasculturation عملية امتزاج انتخابى أساسا خرجت منها الشخصية المصرية كما كانت دائما ذات طابع قوى دفين ، ولم تفقد قوامها الأصيل .

بعبارة أخرى ، لم تتحول مصر نافورة الحضارة القديمة إلى مجرد بالوعة للحضارة الجديدة ، ولكن إلى بوتقة صهرتها لتشكّلها بما يتفق وتراثها . بمعنى آخر ، جاء الدور المعاصر دور « المعمل الحضارى » . ونحن نرى أن هذا ليس الا صورة جديدة معاصرة من معادلة التوازن الدقيق المتأصلة بين الموقع العقدى على مفترق طرق العالم ، وبين الموضع المحمى فى اطاره الصحراوى . والواقع أن عملية الاحتكاك مع الغرب مرت فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية ، ولا تبعد عن منطق الديالكتيكية من تقرير فنقيض فتركيب .

فالأولى مرحلة الانبهار الحضارى والانهيال النفسى وقد فوجئنا بأثنا أقزام أمام عمالقة . وكان رد الفعل « مركب نقص »

حضاريا شديدا ، أفقدنا كل ثقة في تاريخنا وتراثنا وكياننا ، وجعلنا نتهافت على النقل والتقليد بلا تمييز ، فكانت صيحات التفرنج ومحاولات تحويل مصر إلى « قطعة من أوروبا » ، بل وصل الأمر إلى اقتراح الحروف اللاتينية المعروف ، وإلى المناظرة الجوفاء في الثلاثينات بين الثقافة اللاتينية والسكسونية . كانت هذه مرحلة تنذر بالخلاسية Pastiche ، تتحول بها مصر إلى لافقرية حضارية ومخلوق شاذ مخطط - psendomorph كما يعبر شبنجلر .

لكن المرحلة الثانية جاءت رد فعل عكسيا . فبعد أن خبرنا ومارسنا بخائل الحضارة الجديدة - والالف يورث الاحتقار - زال الانبهار وعادت إلينا بعض الثقة في أنفسنا وأدركنا فضلنا غير المباشر في أصول هذه الحضارة . ولكن البعض تطرف فطالب بالرجوع إلى الماضي واشتدت الحركات السلفية ، وقد كانت هذه مرحلة الانتفاض السياسي أيضا ، وأدى نجاحها بالبعض إلى تطرف جديد وصل إلى درجة الغفلة أحيانا ، فقد انقلب مركب النقص الحضاري إلى مركب عظمة هو في الحقيقة مركب نقص مقلوب .

غير أن المرحلة الثالثة بدأت بسرعة وربما كنا نعيشها اليوم ، وهي مرحلة الاعتدال . وأدركنا أننا لابد أن نستعير ، ولكن استعارة رشيدة انتحائية ، استعارة هضم وتمثيل لا اغراق ونوبان ، استعارة تماك لا تهاك ، تأخذ الزبد بون الزبد . ولهذا

فنحن الآن نجمع بين الأصيل والدخيل ، القديم والجديد ، بين التقاليد والتقليد ، فى نسب متفاوتة وفى اتزان واختيار محسوب . كذلك فقد أدركنا أننا وإن كنا يجب أن نعتز بما قدمناه للحضارة والتاريخ ، إلا أننا لا ينبغي أن نعتمد على ذلك أكثر مما ينبغي . ولكننا من الناحية الأخرى إذا كنا سنستعير ففى تواضع لا فى ضعة . باختصار ، ليس فى ماضينا ما نتبرأ منه ، ولا فى حاضرننا ما نخجل منه . ومن المرجح فى النهاية أن مصر أعطت العالم على مدى تاريخها عموما أكثر مما أخذت .

وهنا يجدر بنا أن نعرض لدعوى الغرب والاستعمار التى تصور واقعنا الحضارى المعاصر بل وكل وجودنا البشرى ذاته على أنه فضلة من فيضه وفضله . فما أكثر ما يتردد فى كتابات الغربيين وخاصة الانجليز من أن كيان مصر الحديثة هو من صنع الإدارة والتكنولوجيا والطب الأجنبى ، وذلك ابتداء من السدود والخزانات ونظم الري والزراعة الحديثة إلى مدننا وطرقنا بل وحتى إلى وجودنا البيولوجى نفسه ممثلا فى نمو السكان وتزايدهم ! (١) ولكن الحقيقة أن هذا الغرب يدين ، وإن يكن بطريق غير مباشر ، بأصول حضارته إلى ما قدمناه فى القديم سواء عن طريق ما استعارته اليونان من مصر القديمة خاصة أو ما استعارته أوروبا الوسيطة من عرب الاسلام عامة . ولهذا فإذا عد الغرب نفسه اليوم أستاذنا حضاريا ، فقد كان تلميذنا بالأمس ، ومن ثم فإن هى الا

(1) Beaujeu - Garnier, p. 70.

بضاعتنا - مهما تحورت وتطورت - ردت الينا وما هو الا دين
قديم تأجل سداذه قرونا . ونحن فى هذا نختلف عن بلد كاليابان
أخذ بالحضارة الاوروبية الحديثة أخذاً شديداً دون عطاء سابق،
أما نحن فعلاقتنا الحضارية علاقة أخذ سبقه عطاء .

وعداً هذا ، فقد ألفنا أن نعد مصر الحديثة مع غيرها من
العالم الثالث من البلاد المتخلفة التى يطلق عليها الآن - مجاملة -
البلاد النامية. وانها لكذلك بالتاكيد اذا ما قيست بمقياس الغرب .
ولكن هذا لا ينبغى أن ينسينا أنها بمقياس الشرق وعالم الاحتكاك
الحضارى سبابة ومتقدمة ، فقد كان منذ أوائل القرن الماضى
رائدة فى كثير من وجوه التحضر ، بل وكادت أن تلاحق الغرب فى
بعض انجازاته الحضارية الجديدة . ومن مظاهر هذا السبق أن
مصر كانت من أولى دول العالم فى ادخال السكك الحديدية ،
وتاريخها مع البترول تاريخ مبكر بصورة ملحوظة ، ونحن فى
الأخذ بالفنون الهيدرولوجية الحديثة نسبق الهند ، وحتى فى الثورة
الديموغرافية قد نكون من أسبق بلاد الشرق وربما لا نتخلف كثيراً
عن بعض طلائع الغرب بداية وحجماً .

ولسنا بالتاكيد ندعى المقارنة بالغرب الحضارى ، ولكننا نزع
أن السبق المصرى الذى عرفته مصر القديمة ، قد عاد فى عصر
الاحتكاك الحضارى الحديث ليؤكد نفسه ، وان كان هو فى الأولى
سبق الخلق وفى الثانية سبق النقل . وهذا واضح تماماً اذا قارنا

مصر بأفريقيا ، وحتى فى العالم العربى يقدر توينبى أن مصر تسبق فى تطورها الحضارى الحديث بفارق زمنى يختلف من بلد إلى بلد ولكنه فى حده الأقصى قد يصل إلى ١٥٠ سنة .

وهنا تبدولنا مصر وكأنها - فى معنى - يابان أفريقيا . فكما كانت اليابان أسرع دول آسيا إلى تشرب الحضارة الحديثة وأشدّها أخذاً بها ، فإن مصر هى الأولى فى القارة والشرق الأوسط . غير أن هذا التشبيه يصدق من حيث الأولوية الزمنية وسرعة الانطلاقة ، أى من حيث الدرجة ، أما من حيث النوع فقد أخذ كل منهما خطأ مختلفا .

ضوابط السبق والتخلف

عند هذا الحد ، وبعد هذه الدورة الحضارية الكاملة والمفعمة ، لا بد لنا أن نقف الآن عند هذه المتناقضة : السبق الحضارى والبداية المبكرة أولا Precocious ثم الجمود والتخلف الحضارى بعد ذلك وربما مبكرة أيضا وقبل الاوان Premature أى أننا ازاء بداية مبكرة ونهاية مبكرة معا . فكيف نعلل لذلك ؟ لعلمها أولا أن تذكرنا - عابرين - بمتناقضة مناظرة سارت موازية لها على المستوى السياسى ، ونعنى بها تحول مصر من امبراطورية من طلائع الامبراطوريات فى التاريخ إلى واحدة من أطول المستعمرات التى عرفها التاريخ . وربما كانت الدورتان مرتبطتين عضويا ، ولعلمها وجهان لحقيقة واحدة ، غير أن علينا هنا أن نبحث عن

الاسباب النوعية . ولعلك واجدها أساسا فى ضوابط البيئة الطبيعية ورد الفعل البشرى . كذلك فلعل صيغة توينبى الايكولوجية الشهيرة عن « التحدى والاستجابة » أن تقدم لنا مفتاحا مقنعا للسبق المصرى فى البداية .

ففى أزمة « عصر الجفاف » التى حزبت سكان الصحراء الافريقية فى أواخر الحجرى القديم وحشدتهم قسرا فى بيئات الأودية النهرية المحدودة ، يرى توينبى التحدى الأول الذى واجه سكان مصر وألهب مخيلتهم الابداعية من أجل البقاء ، فكان اكتشاف الزراعة هو الاستجابة الحرجة والخلقة ^(١) . ومن السهل أن نتصور أن عملية الاحتشاد فى رقعة الوادى الضيقة كانت عملية انتخاب طبيعى قاسية أبقت على العناصر الصالحة لمواجهة البيئة الجديدة .

وسواء قلنا إن الفضل فى السبق الحضارى يرجع إلى النيل أبى الزراعة الحقيقى ومعلم الفلاح ، أو قلنا إنه يرجع إلى الفلاح ذلك « العامل الجغرافى » وذلك المهندس المشترك الذى أعاد تشكيل وخلق البيئة الطبيعية إلى لاندسكيب بشرى ، سواء قلنا بهذا أو بذاك ، فالسبق المصرى الحضارى يؤكد قانونا ايكولوجيا هاما للغاية وهو أن الذى يبدأ الحضارة لأول مرة إنما هى تلك البيئات « السهلة » و بيئات الرخاء والوفرة الطبيعية حيث تأخذ

(1) A. Toynbee, A Study of Hist; O.U.P. 1945, vol . 1 , pp. 302 - 15.

الطبيعة جانت الانسان ويده . ولاشك أن بيئة مصر الفيضية قد جمعت فى تناسب معقول بين حوافز النشاط وبين امكانيات العمل، بين الضرورة والاحتمالية ، فمصر كانت فى طبيعتها غنية دون أن تصل حد التبذير ، « فلم تكن الثمرة تساقط من الأشجار لفلاحين كسالى » .^(١) ولقد وفر النيل والشمس خامات الحياة ، ولكن كان لابد لصنعها من معركة ضد الموت : ضد الفيضانات ، ضد الرمل والملح ... ألخ . ولهذا كان الجهد البشرى شرطاً للتقدم ، وكان التقدم مكافأة الجهد البشرى . وتلك بالدقة خصيصة أقاليم الوفرة كما حددها فليور^(٢) .

البيئة السهلية اذن هى حضارة الحضارة ومشتل التاريخ . وهذا تفسير مقنع للسبق المصرى ، دون حتم جغرافى أو نظرية عنصرية فى نفس الوقت . ولكن التخلف الحضارى الذى حل بعد ذلك إنما يجىء ليكمل الشرط الثانى من القانون ، وهو أن الذى يصعد بعد ذلك بالحضارة إلى أعلى مراتبها وأعقد مراحلها إنما هى البيئات «الصعبة» التى يزداد فيها تحدى الطبيعة للإنسان ولا يمكنه أن يقتحمها الا بالمفتاح الحضارى المناسب الذى طورته البيئات السهلة من قبل وقدمته هدية أو إغارة له . أى أن الإنسان يغزو البيئات الصعبة بحضارة البيئات السهلة . ومن ثم فالبيئات السهلة

(١) ويلسون ، ص ٤٥ .

(2) H. I. Fleure, "Human Regions", Geog. Teacher, 1917, pp 30 ff.

قد تكون مشتلا أو حضانة حقا ، الا أن المشتل ليس الحقل الأخير والحضانة بطبيعتها مرحلية، واذن فمشعل الحضارة دوار أبدا .

واذا كانت البرودة هي من أقسى العقبات البيئية وكانت الحرارة المعتدلة عاملا مساعدا للإنسان في أدوار حضارته الأولى، فقد كان طبيعيا أن تهاجر الحضارة بالتدريج من العروض الدافئة إلى العروض الباردة ، بعيدا عن خط الاستواء وفي اتجاه القطب - أو هكذا على الأقل يعتقد بعض الكتاب (٢) وزحف الحضارة التاريخي يرسم بالفعل قوسا يبدأ من الشرق الأوسط القديم متتبعا سواحل البحر المتوسط ثم الأطلسي . ولهذا فكما فاجأت مصر القديمة الشرق القديم بحضارة رائعة مكتملة في حينها ، ستجد مصر الحديثة أمامها فجأة حضارة معقدة أرقى بكثير تطرق أو تقتحم أبوابها عليها بلا استئذان حيث كانت الحملة الفرنسية كزيارة الكومودور بيرى لليابان ، وكل وضع حدا « لفترة عزلة » شهيرة . وإذا أردنا مثلا واحدا يختزل هذه الدورة الكاملة ، فلعل شيئا لا يمثلها كما تمثلها مراحل ضبط النيل عندنا بالذات . فالنيل أعطى مصر حضارتها الأولى التي سبقت بها العالم وفاضت بها عليه . واليوم بعد أن طور ذلك العالم هذه الحضارة ونماها إلى أعلى وأعقد تركيب عاد بها الينا لنصل بضبط النيل إلى قمته في السد العالي .

ملكة الحد الأوسط

بعد السبق إلى التحضر ، لعل أخص ما يميز احتكاكنا الحضارى مع الغرب عنصر الاتزان عن طريق الاستعارة الانتخابية والتعايش بين القديم والجديد . ويمكن للأنثروبولوجى الناظر إلى مصر المعاصرة أن يرى بسهولة أن الماضى يعيش فى حاضرننا ، غير أننا نعيش أساسا فى الحاضر . وهذه الصورة لا تجعلنا من الغرب أو الشرق تماما ، وإنما تجعلنا « مصر العربية » أولا وأخيرا - مصر العربية التى تؤكد شخصيتها ضد الانسياح وضد الانغلاق ، مما يحفظ لها ذاتيتها الأصيلة فى قلب دوامة عالمية . وربما كان بعض التفسير يكمن فى الفرق بين العاصمة والمدينة الكبرى من ناحية، وبين الريف من ناحية أخرى . فالجديد والدخيل يطفرف فى الأولى التى ترادف الموقع العالمى ، والقديم والأصيل يعتصم فى الثانى الذى يرادف الموضع المعزول .

والمدينة المصرية اليوم تجسيم واضح لتعاصر القديم والجديد . فهناك دائما قطاع معمارى قديم هو النواة ، يكمله نطاق حديث هو النمو الجديد . وهذه الثنائية تكاد توجد فى كل مدننا وإن اختلفت نسبة القديم إلى الجديد كثيرا بحيث يزداد العنصر الحديث كلما كانت المدينة أكبر وأكثر تطورا . ولهذا كله فمن الصعب أن نوافق على هذا الحكم الذى يصدره مثلا كاتب أجنبى

عن القاهرة حين يقول : « هنا الشرق كأحسن ما يكون وكأسوأ ما يمكن وها هنا الغرب أيضا ، كأحسن ما يكون ولكن فى الأعم الأغلب كأسوأ ما يمكن » (١) وريفنا بدوره يمثل تضاعفا للتاريخ فى أكثر من ناحية : فالى جانب المحراث والشادوف وغيرهما من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد ، نجد الجرار والخزان وغيرهما من نتاج القرن العشرين بعد الميلاد .

والواقع أن المثير حقا فى كل هذا هو كيف تتمتع مصر بنظرة عالمية رحبة الافق ، كوزموبوليتانية ، دون أن تفقد قوامها الذاتى ، وكيف أن الجوهر الدفين فيها لا ينسخ وانما يتناسخ . ولكننا يمكن أن نضعها قاعدة أن مصر كلما زادت تغيرا وتطورا ، زادت شخصيتها وذاتيتها تأكيدا واستمرارا ! كأنما هى تجسيم للمثل الفرنسى المعروف « كلما تغير ذا ، كلما كان ذا نفس الشيء » *Plus'ca change, plus c'est la meme chose.* حتى فى الماضى البعيد كانت « تمصر » كل جديد : تهضمه وتمثله وتقرزه كائنا مصريا صميما : الموجات الأجنبية ابتلعتها ومصرتها ، حتى الدين مصرته أخذت المسيحية وأخرجت منها نسختها الخاصة القبطية .

وكما يقول ويلسون (٢) عن مصر القديمة : « داخل مصر كانت أشد الأفكار تباينا تتقبل بتسامح وتنسج معا فيما قد نعهه نحن

(1) Hindus. p. 117

المحدثين كانهدام للنظام فى تضارب فلسفى ، ولكنه كان للقدماء متكاملًا ... كان طريق المصرى هو أن يتقبل التجديدات وأن يضمنها تفكيره ، دون نبذ القديم والبالى ... وأن القديم والجديد ليرقدان معا كلوحة سيرىالية معا ، للشباب والشيخوخة على وجه واحد . « أو كما يذكر مورتنز Morenz » ان المصرى لا يكون مصريًا إلا إذا تمسك بالقديم الى جوار الجديد ، فيوائم بينهما أو يصل أحدهما بالآخر على الأقل » (١) .

هذا عن مصر القديمة ، أما اليوم فيقول فيدن « إن مصر لا تتجه وجهة فرنسية ولا لغاتية فى روحها . فالجزء الأكبر يظل دون أن يمس ، ومصر عازفة عن أن تكون أى شىء سوى مصر » (٢) . ان ملكة الحد الاوسط هى - بوضوح فيما نأمل الآن - كلمة المفتاح والدليل فى شخصية مصر الحضارية وفى مواجهتها للجمع والتوفيق بين الماضى والحاضر ، بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة وبين التراث والاقتباس .

ويمكننا أن نختبر ملكة الحلول الوسطى والاعتزان الحضارى فى مصر اذا قارنا ببعض أجزاء آخر من العالم العربى . فاليمين فى بعض نواح يشبه مصر : فهى المفتاح الآخر للبحر الأحمر ،

(١) حسين نو الفقار صبرى ، « الحضارة المصرية أفريقية أم أسيوية » ،

المجلة ، يناير ١٩٦٧ ص ١١

(٢) ص ٣ .

ولذا تشارك بالموقع ، وإن يكن بدرجة أقل ، فى نفس الممر العالمى الحساس الذى قلبه مصر . ثم هى بالموضع قلعة جبلية منعزلة مغلقة تذكّر وإن يكن على نطاق مكبر جدا بعزلة مصر الصحراوية الخفيفة ، أى أن فى كل منهما تعارضا بدرجة أو بأخرى بين موقع مفتوح وموضع مغلق . ومع ذلك فقد أتى التكيف البشرى والتاريخى ازاء هذه المتناقضة فى كل منهما مختلفا تمام الاختلاف .

فمصر أخذت من انفساح الموقع الانطلاق الحضارى والتطور الخلاق ، ولم تأخذ من انغلاق الموضع الا صلاية الشخصية الذاتية وربما كذلك التوطن السكانى الذى وصل إلى أقصاه فى الاستقرار وعدم الهجرة . أما اليمن فعلى العكس قد أخذ من الموضع الانطواء الحضارى والعزلة البدائية التى تكاد تجعله « دولة تيتية » متخلفة فى أكثر من معنى ، بينما لم يأخذ من الموقع الا الانتشار والتشتت السكانى حيث إن الهجرة والانتشار ظاهرة مزمنة قديمة فى المجتمع اليمانى : قديما منذ سد مأرب حين تشتتوا أيدي سبأ ، وحاليا حيث أصبح هناك « مهجر » يمنى حقيقى فى شرق أفريقيا وشمالها .

وقد يمكن أن نمد مقارنتنا بعد هذا إلى لبنان أيضا . فهنا كذلك موضع جبلى منعزل تاريخه الحماية والاتجاء ، ولكنه فى نفس الوقت فى موقع بؤرى جدا يمثل مجمع المشرق العربى . وقد جاء التكيف البشرى هنا متطرفا جامحا بعض الشيء : كرر من

اليمن تشتته وهجرته بصورة مكبرة وصلت إلى حد الاقفار depopulation، وكرر من مصر المرونة الحضارية ولكن أيضا في مبالغة قد تصل إلى الاندفاع . وبين الهجرة والانتشار من ناحية والتناقر الحضارى من الناحية الأخرى كاد أن يكون « دولة سويسرية » تنقصها الشخصية الذاتية المتبلورة .

هكذا نجد في المشرق العربى حالات ثلاث من التعارض بين توجيه الموقع وتوجيه الموضع ، ولكن بينما هى تنتهى حضاريا فى اليمن إلى جمود وتدهور ، وفى لبنان إلى تميم وتهور ، تنتهى فى مصر إلى توازن وتطور ، ولعل هذا يؤكد كيف أن شخصية مصر الكامنة هى دائما فى ملكة الحد الاوسط وفى عبقرية الحل الوسط .

الفصل السادس

البناء الحضارى والأساس الطبيعى

بين هياكل النيل وطريق السويس

ما الأساس الطبيعى لبنائنا الحضارى الشامخ الذى أقمناه عبر العصور ، بمحمولاته من غطاء عمرانى وكيان اقتصادى إلى تراث مادى وهيكلى اجتماعى ؟ هل هو يقوم على أرض صلبة بحيث تتكافأ قوة الأساس Substructure مع عظمة الصرح Superstructure وما هى نقط القوة والضعف فيه ؟

لعل أخطر حقيقة تجبىه المفكر الجغرافى فى هذا الصدد أن الكيان المصرى يستمد أصوله من مصادر « خارج الحدود » ، سواء - وهنا المصادفة الجغرافية العجيبة - فى ذلك جانب الموضع أى الوادى الزراعى ، أو جانب الموقع أى تجارة المرور ، وليس من الصدفة أن العدوان الثلاثى على مصر الثورة لم يكن يستهدف القناة وحدها ، بل ومشروع السد العالى كأمل بعدها

- ١٩٥ -

م ٧ (شخصية مصر)

أو قبلها . ولهذا يأخذ الموضوع توا شكلا سياسيا إلى جانب الشكل الطبيعي . ويصبح من اللازم أن نحقق القضية التي يثيرها البعض أحيانا في غموض وهي : هل مصر قصر فوق الرمال ، وبناء سامق على أساس خطر Vulnerable هل هذه حقيقة نقطة ضعف في شخصية مصر التاريخية وكيانها الجغرافى ؟ وهل هو الشعور الحدسى الفطرى بذلك كله عند المصرى العادى - المصرى المؤمن القدرى - الذى يرقد خلف الكلمة الماثورة التى قيلت منذ مئات السنين : « مصر كنانة الله فى أرضه ، من أرادها بسوء قصم الله ظهره » ؟ أهو الذى يكمن خلف هذه الكلمة الدارجة الحديثة « مصر المحروسة » ؟ لنبدأ مناقشتنا بالموضع ثم نشئ بالموقع .

الموضع

كان هيرودوت جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا حين قال إن مصر هبة النيل، ويمكن لجغرافى اليوم أن يضيف : هبة النيل الازرق ، ذلك أن ٦٦ ٪ من مياه مصر تستمد فى المتوسط من هذا الرافد وحده . والحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هى أن مصر هى النيل ، فبدونه لا كيان لها ليس فقط من حيث مائة ، وانما أيضا من حيث تربته ، فان الغرين الخصب المتجدد هو جزئيا هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة حيث يساعدون برعيهم على

تعزية التربة (١) . ان النيل لا جدال « أبو مصر » (٢) منه استمدت جسمها ودمها، أو طميتها وماءها، وكل هذا من صلب الحبشة نحت .

ولكن من الناحية الأخرى قد يمكن أن نزع - بقليل من مبالغة ربما - أن النيل بدوره هو مصر . فحوض النيل كله يستقطب حضاريا في مصر حيث لا نجد مركز الثقل في الحوض انحدارا ومائية فحسب ، بل واقتصادا وسكانا ، وحضارة وتاريخا . فالقمة البشرية هي القاع الطبيعي والمصب الطبيعي هو المنبع الحضارى - والعكس . لقد صدر المنبع الحياة إلى المصب ، وصدر المصب إليه الحضارة ، هذا صدر خاما وذاك أعاده مصنوعا . وإذا صح أن نعتبر كثافة السكان مقياسا أو انعكاسا جزئيا للحضارة ، فقد يمكن أن نقول ان كثافة الحضارة في الحوض تتواكب مع كثافة السكان فتكاد تتناسب معها تناسباً طردياً بصفة عامة ، في نفس الوقت الذى تتناسب عكسياً مع منسوب الارتفاع وكنطور التضاريس .

بل قد لا نبعد كثيرا عن الحقيقة العلمية اذا طبقنا بروفيل «قطاع الوادى Valley section» الذى اصطنعه باتريك جديس على حوض النيل من منبعه إلى المصب . فمن مرتفعات وجبال

(1) E. Hyams, Soil & Civilization, 1952 p. 46

(2) Lorin, L'Egypte d'Aujourd'hui Le Caire 1926 p. 129.

المنبع فى هضبة البخيرات والحبشة بحطابها التقليدى وصيادها ، إلى سهول الوسط فى السودان براعيها وفلاحها الفقير ، إلى المصب فى مصر بفلاحها الغنى وفلاحة البساتين فى الصعيد والدلتا - ثمة متتالية تصاعدية مطردة لا شك فيها (١) . وليس يقلل هذا من تراث أجزاء الحوض الأخرى خارج مصر ، ولا هو يجحدها فضلها ، سواء فى ذلك حضارة البحيرات « البحرية » أو دولة أثيوبيا التى تعد أقدم أمة فى أفريقيا المدارية ، أو سهول السودان العربى بثقافتها الوسيطة .

على أن المهم فى هذا أن موارد المياه فى مصر لا تسقط عليها فى الداخل وإنما « تدخلها » من الخارج - على بعد بضعة آلاف من الاميال ، أى أن هذا البناء القمنى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد وجوده من مصدر خارجى . ومصر بهذا شبه واحة «متدخلة» فيزيوغرافيا " intrusive ولكن حكمها هيدرولوجيا حكم الواحة التى تتبع آبارها خارج رقعتها أو حكم الجزيرة التى يقوم اقتصادها على التبادل الخارجى . انها باختصار نموذج البيئة الفيضية الكامل ، « دولة الرى » المثالية فى العالم ، تلك التى يقع أساس حياتها خارج حدودها السياسية (٢) .

(1) C.C. Fagg ; G.E. Hutchings, Introduction to Regional Surveying C.U.P. 1930, pp. 135-9

(2) S. V. Valkenburg, Elements of Political Geog., p.,118

وتلك لا شك نقطة حرجية فى الأساس الطبيعى لكيان أى دولة .
وبهذا صارت الاخطار الكامنة فى الاعتماد على النهر مزدوجة :
أخطار فى نظام النهر الهيدرولوجى ، وأخطار فى السياسة
المائية ، ولنبدأ بالأولى أولا .

ثمة ابتداء حقيقتان أوليتان لابد أن نتذكرهما كنقاط قوة
أساسية للزراعة المصرية ، وذلك قبل أن نحلل مخاطرها
ومحاذيرها . فالتربة المصرية أولا تربة متجددة على السنين وكل
السنين ، وهذا مصل طبيعى مضاد للإجهاد والاستنزاف .
وبالتالى فإن الزراعة المصرية تتصف بالثبات والدوام ، فهى ليست
زراعة دورية تجود سنة كل بضع سنوات ، فضلا عن أن تكون
زراعة مهاجرة أو متنقلة . من هنا وهناك الثبات والاستمرار
الخارق فى العمران والحضارة المصرية .

الحقيقة الثابتة هى أن الزراعة الفيضية بعامة رغم خضوعها
نهائيا لضبط « المناخ البعيد » ، فمن المؤكد أنها أكثر استقرارا
وثباتا وأقل ذبذبة من الزراعة المطرية التى تعتمد على المناخ
المباشر . ولعل هذا يرجع إلى أن آثار الذبذبة المناخية فى الأخيرة
تنعكس على المحصول مباشرة ، أما فى الأولى فهناك فارق زمنى
يخفف من وقع الصدمة كما أن مصادر التغذية المائية تتعدد غالبا
فى مثلها .

وفيما عدا هذا ، فلقد كانت نزوات النهر - كعنصر طبيعى

بحث - ضابطا عشوائيا بما فيه الكفاية لمصائر السكان والحياة في مصر . وصحيح أن فاعلية النهر لم تكن يوما وظيفة مباشرة للنهر نفسه ، للفيضان وحده ، وإنما لضبط النهر كذلك ، لدور الإنسان كعامل ترشيدي تثبتي له . ومع ذلك فذبذبات النهر تبدى معدل تفاوت variability مرتفعا كثيرا ما سخر من جهود السكان وهزم أغراضهم . ومنذ وقت مبكر وأخطار الفيضان الجامح أو الضعيف تظهر في سجلات مصر الفرعونية ، ومعها قصص المجاعات ابتداء من زوسر الدولة القديمة حتى يوسف الحديثة .

ولكن ما سجله لنا المؤرخون العرب في العصور الوسطى بأمانة يؤلف وثيقة مفصلة لنقطة ضعف متأصلة في الزراعة الفيضية يمكن أن تصل إلى حد النقطة السوداء . ففي أوائل العصر العربي مثلا كان منسوب ١٦ ذراعا لارتفاع الفيضان عند المقياس هو الحد بين الكفاية والحاجة حتى سميت « ملائكة الموت » . فإذا ما ارتفع إلى ١٨ ذراعا كان فيضانا « سلطانيا » وعم الرخاء . فإذا ما تعدى علامة العشرين كان « الاستبحار » أي الغرق للأرض والزرع ، وقد يصل إلى « اللجة الكبرى » أي الطوفان الكاسح ، وهذا يعنى غالبا « الطاعون » أو الوباء حيث يتحول الوادي إلى مستنقع ملارى كبير .

أما إذا هبط النهر عن الحد الفاصل ١٦ ذراعا فهي « الشدة » التي قد تصل إلى « المجاعة » . وإذا كان الفيضان المغرق يعنى الطاعون ، فإن المجاعة كانت تعنى « الموتان » الذي قد يصل إلى

حد ينشر معه الطاعون بدوره بعد ذلك حتى يتناقص السكان بدرجة مخيفة . والمجاعة ملمح تعس يبرز في تاريخ مصر الوسيط بشكل ملح مؤسف كالنقطة السوداء الحقيقية ، حتى أنه قد سجل منها في خمسة قرون من القرن الرابع عشر إلى الثامن عشر نحو ٥٠ وباء ومجاعة أى بمعدل مرة كل ١١ سنة (١) .

وقد كانت المجاعة والوباء هى القوى الوحيد تقريبا فيما نعلم التى استطاعت أن تقتلع المصرى من جذوره ، وتحول الوادى إلى إقليم طرد بشرى مؤقتا . فالتاريخ ابتداء من مؤرخى العرب حتى علماء الحملة الفرنسية يسجل بعض حالات نادرة من « الانتشار » المصرى إلى الشام خاصة وإلى برقة أثناء تلك الكوارث ، كما يذكر البغدادى الذى يصل بالشتات إلى المغرب والحجاز واليمن أيضا ، بينما يقول فولنى بعده بقرون عن الفلاح المصرى عقب قحط ووباء ١٧٨٣ « رأيت أغرق سوريا ، ففي يناير ١٧٨٥ كانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين . . وربما توغلوا حتى حلب وديار بكر » (٢) .

ولعل أشهر وأبشع المجاعات ما سجل البغدادى أثناء « الشدة المستنصرية » التى استمرت بضع سنين متصلة فى أخريات

(1) G. Hamdan, Pop. of Nile Mid- Delta , Thesis 1953 , vol I, p. 164

(2) M. Volney Voyage en Syrie et Egypte paris 1787, t.I. P. 176.

الفاطمية ، وانحدرت في مراحلها الأولى إلى النممية anthropagy ثم إلى أكل التربة والجيفة geophagy وذلك حين لم يعد يوجد الناس الذين يؤكلون (كذا !) ، وانتهت بفناء رهيب للسكان depopulation لا يملك قارئ البغدادى معه إلا أن يتصوره فناء كاملاً أو شبه كامل .

والتفاصيل التي يرويها البغدادى كشاهد عيان مذهلة ، ولا يمكن أن يتخيلها من لا يقرؤه مباشرة^(١) ، ولسنا نعلم مبلغ الدقة والصحة فيها تماماً ، إلا أن تكرار الرواية والتفاصيل المشابهة في أزمنة أخرى سابقة ولاحقة عند كل المؤرخين المعاصرين ، لا يمكن أن يترك مجالاً للشك في هامش منها على الأقل . ويكفينا دليلاً أن مصر في نهاية عصورها الوسطى أيام الحملة الفرنسية كان قد انحدرت إلى ٢٥ مليون نسمة ، ولو أننا لا نغفل دور اتضاع المستوى الحضارى والادارى حينذاك إلى نقطة الصفر .

والواقع أن مصر الزراعية الكثيفة الغنية كانت تعيش بطبيعتها في أغلب تاريخها في حالة إفراط سكاني overpopulation، أو على الأقل في حالة تشبع سكاني كامل ، ولهذا فإن أدنى هزة في موارد المياه والزراعة ما أسرع ما كانت تترك أثرها في السكان برجة تخريبية وتناقص نكباتى خطير ، وفي الجغرافيا البشرية أن من أقرب المناطق إلى افراط السكان أكثرها كثافة .

(1) Abdollatiphe etc

وكذلك كان الرخاء المعتاد فيما يبدو من مضاعفات آثار المجاعات ،
وفى هذا يقول ابن خلدون « فإلهالكون فى المجاعات إنما قتلهم
الشبع المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق » (١) . ولعل هذا
كله أن يفسر لماذا كانت العرب تقول : إن مصر أسرع الأرض
خرابا (٢) . ويقول المقدسى « هذا الاقليم اذا أقبل فلا تسأل عن
خصبه ، واذا اجذب فنعوذ بالله من قحطه » (٣) .

والشئ الغريب والمثير حقا أن العلاقة التى نعرفها اليوم بين
ذبذبات النيل ونزوات الفيضان وبين مصدر الرياح الموسمية
الهندية لم تكن مجهولة تماما فى العصور الوسطى . فكما يذكر
المسعودى « قالت الهند زيادة النيل ونقصانه بالسيول ، ونحن
نعرف ذلك بتوالى الالواء وكثرة الامطار » (٤) .

ودراسة التاريخ العمرانى فى مصر تطلعنا بعد هذا على دورة
حضارية أساسية تتكرر فيه على إيقاع النهر وضبطه . فالملاحظ
أن مراحل ضبط النهر الكفء تنعكس على الوادى بالاتساع وغزو
الصحراء والبور والبرارى وربما الواحات ، ويتمدد الغطاء
السكانى فى الأطراف والهوامش خاصة شمال الدلتا التى تتحول
حينئذ إلى جبهة ريادة pioneer front « فتية طليعية ، بل

(١) المقدمة ، القاهرة ١٣٢٧ هـ ، ص ١٠٠ .

(٢) خطط المقرئى ، ج ١ ص ٤٠ .

(٣) أحسن التقاسيم ، ليدن ١٩٠٦ ، ج ١ ص ١٩٨ .

(٤) خطط المقرئى ، ج ١ ص ٩٥ .

ويمتد وقع الدفعة إلى الموانئ البحرية فتزدهر وتتكاثر . أما حين يفشل الفيضان أو ضبط النهر فإنه اذن الانكماش العمرانى وغزو الملح والرمل ، أو البحر والصحراء للمعمور ، وهو اذن التراجع عن الهوامش خاصة شمال الدلتا حتى ليبدو جسم المعمور وقد زحف إلى الجنوب ككل ، وتتقلص الواحات ربما ، وربما انقرضت بعض الموانئ خاصة على البحر الأحمر . ذلك قانون ايكولوجى عرفته مصر بانتظام ، ويمكن أن نسميه قانون « النبض الهامشى » لأن وقعه أوضح ما يكون فى هوامش المعمور وأطرافه بحساباتها أكثر حساسية وتذبذبا من قلبه وهو دليل على أن النهر ضابط ايقاع جوهري للعمران فى مصر الفيضية .

النيل والمصرى

بل إن دراما التاريخ الحضارى المصرى برمتها وعلى طولها يمكن أن تختزل أساسا فى صيغة صراع ملحمى بين المصرى وبين النيل ، تؤلف أدواره وفصوله « ساجا » ايكولوجية حقيقية تبدأ بالعنصر الطبيعى سيد الموقف بل الها يعبد وتنتهى أخيرا باليد العليا للعنصر البشرى . أو هى ساجا جيوتكنية g`eotéchnic بالاحرى والدقة ، فقد كانت تكنولوجيا اللاندسكيپ الطبيعى من وسائل هندسية ومعمارية وضوابط ومنظمات وسدود هى أداة الإنسان لترويض النهر وتعييده وتبشيره .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز عدة مراحل متعاقبة تمثل زحف الإنسان المتصل الصاعد التنظيم ، ونستطيع أن نستعير لها اصطلاحات جديس ومفورد عن الفن الحضارى عامة (١) ، فالمرحلة الأولى مرحلة فجر الفن الزراعى eotechnic ، وهى التى سبقت اكتشاف الزراعة بمعناها الصحيح وتقع قبل التاريخ ، وفيها كان النيل كل شىء والإنسان - تقريبا - لا شىء ، مجرد مقلد للطبيعة وأسير للنهر .

ثم كانت مرحلة الفن الزراعى القديم Palaeotechnic وهى زراعة الرى الحوضى التى كانت انبثاقا طبيعيا عاش تاريخا أليفا طويلا يحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر . وبالحياض صار الفلاح مهندسا جغرافيا أعاد خلق الطبيعة إلى حد ما وجعل من شبكة السدود والترع طبيعة ثانية للوادي . الا أن استغلال الأرض الحوضى بدأ استغلالا جزئيا حيث اقتصر أولا على ضفة النهر اليسرى ، ولكنه حتى بعد أن شمل الضفتين لم يعد أن يكون استغلالا نصفيا ، وذلك لأنه كان استغلالا فصليا موسميا بحيث يتبع دورة الفيضان ويترك الأرض الزراعية « صحراء سوداء » نصف العام . ولعل شيئا لا يلخص دورة اللاندسكيب المصرى فى ظل النظام الحوضى كقولة عمرو الشهيرة (٢) عن لؤلؤة بيضاء (التحاريق) فإذا هى عنبرة سوداء (الفيضان) فإذا هى زمردة

(1) P. Geddes Cities in Evolution 1915 ; L. Mumford, Culture of Cities 1946, pp. 395

(٢) أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة ، القاهرة ١٩٢٩ ج ٢ ص ٣٣ .

خضراء (زراعة الشتاء) فإذا هي ديباجة قشء (الحصاد) .
وعموما فقد كان النظام الحوضى نوعا من « الزراعة الجافة »
واقصادا واسعا بلا كثافة ، وكان الانتاج الزراعى اقتصادا
معاشيا فى جوهره ، وبالتالي كانت امكانيات أو طاقة التشبع
بالسكان متوسطة تتراوح حول + ، - ١٢ مليون نسمة كما قدر .
من هنا ظل الإنسان تحت رحمة النهر ، وكانت تلك المجاعات
والازمات التى ذكرنا .

ومنذ قرن ونصف قرن فقط ، فى أوائل القرن الماضى ، تبدأ
المرحلة الثالثة ، مرحلة الفن الزراعى الحديث neotechnic التى
تعد طفرة حقيقية قلبت هيكل الزراعة المصرية . فمنذ « عصر
السدود والخزانات » كما يمكن أن نسمى هذه المرحلة ، ثور فن
العمارة الهيدرولوجية هندسة النهر الجغرافية، فأضافت إلى الري
النيلى الري الصيفى وحقت بذلك الري الدائم ، وأصبحت الزراعة
« زراعة رطبة » حقا . والانقلاب فى جوهره كفى أكثر منه كميا ،
وكان توسعا رأسيا أساسا قبل أن يكون توسعا أفقيا ، وبه
تضاعفت الكثافة لا المساحة . فإذا كانت المساحة المزروعة اليوم
تدور فى حدود الستة ملايين فدان ، فإن المساحة المحصولية تقع
فى أفق العشرة ملايين .

واهم من ذلك التغيير النوعى فى المركب المحصولى . فبعد أن
كانت مصر مزرعة شتوية قوامها الحبوب وهدفها الاستهلاك
المحلى والكفاية الذاتية ، أصبحت حقلا منتجا على مدار السنة ،
الألياف - القطن الثمين - محوره والزاوية ، والسوق العالمية

مصبه، والاقتصاد التبادلى التجارى طبيعته ، وبذلك كله تضاعف الدخل القومى وقفز سقف السكان إلى طاقات لا وجه لمقارنتها بالماضى الحوضى على الإطلاق .

غير أن الرى الدائم لم يكن يمثل الاستغلال الأقصى للبيئة maximum use . فهو وإن كان يستغل الأرض طوال العام ، فإن جوهره قام على استغلال الماء من عام إلى عام ، أى على « التخزين السنوى » . فكان بالضرورة نظاما متلافا ، مضيعا لحصيلة ثمينة من ماء الفيضان تذهب إلى البحر بددا كل عام . والمقدر أن نسبة عالية من مائية النهر تضيع هكذا فى السنين العادية . كذلك فرغم أن لنهر قد روض واستؤنس إلى حد تحييد أثر الفيضان نوعا والحد من معدل تفاوته ، فإن خطر الفيضان العالى والواطى ظل معلقا فوق الرؤوس . وفى الوقت الحالى يقدر أن الانتاج الزراعى فى مصر لم يزل يتأرجح نحو ١٠ وحدات فى الاتجاهين حول رقمه القياسى ١٠٠ .

على أن ضبط النهر فى مصر يدخل مرحلة ثورية جديدة - رابعة - مع السد العالى : المرحلة البيوتكنية Biotechnic . فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، وستفعل بالنيل ما فعلت جراحه قناة السويس للعالم القديم ، ولا يكفى قط أن نقول T.V.A على النيل كما قال البعض (إشارة إلى مشروع وادى التنسى فى الولايات المتحدة) . وفى موضعه المحلى يعيد السد خلق اللاندسكيپ الطبيعى ويعيد

تشكيل الفيزيوجرافيا المحلية من أساسها : إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلتا داخلية غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقى فى الارسساب والتعرية إلخ . باختصار ، إنه يخلق شكلا رابعا للمادة .

أما عن المائية ، فبدلا من « صهريج الماء » الذى كان خزان أسوان ، سيكون دور السد العالى دور « بنك الماء » ، ها هنا سيكون قصر من أعظم « قصور الماء » فى العالم كما يقول الفرنسيون . فالسد سيستبدل التخزين السنوى « بالتخزين القرنى » أى التراكمى المستمر على مدار السنين . ومن ثم فإن قطرة من مياه النيل لن تتبدد إلى البحر ، فيما خلا أو شال الصرف بالضرورة والتي لولاها لقلنا مجازا أن النيل سيتحول الى نهر داخلى وأن مصر ستتحوّل من مصب حوضى إلى حوض صرف ! وسيستوعب السد ١٣٠ مليار متر مكعب ، مقابل ٥ مليارات لخزان أسوان ... حصيلة تتعدى أحرى أحلام مهندس الرى .

والسد إلى هذا سيلغى الفيضان ببساطة ، لن يكون ثمة فيضان بعد الآن ، بل سيتحول النهر الهادر إلى مجرد ترعة رى كبرى ! ومن الناحية الأخرى ، فلن تكون تحاريق كذلك . أدق - لهذا - من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول إن النيل سيعيش فى فيضان مستمر ، بدل الفيضان الطبيعى الموسمى

سيخلق السد فيضانا اصطناعيا دائما . أما خطر الفيضان الجامح أو العاجز فقد نفى إلى الأبد .

وبديهي بعد هذا أن تتقلب الزراعة من جديد : فلآخر مرة يتم دفن بقايا الري الحوضى نهائيا فى مصر : توسع رأسى يعنى . ولأول مرة تحدث طفرة حقيقية كبرى فى المساحة المزروعة قد تصل فى النهاية فى بعض التقديرات ، إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أى توسع أفقى يصل إلى آخر أفاق الوادى فى الداخل وإلى سيف البحر فى الشمال . بل ولأول مرة سيجعل النيل نهرا أسيويا فى جزء منه بعد أن كان أفريقيا فقط ، وذلك باستطالته إلى سيناء تحت القناة .

تلك اذن قصة الصراع المزمع بين المصرى والنيل فى ادواره المتطورة . بماذا يمكن أن نخرج منها ؟ فى البدء كانت المعادلة : إنسان خاضع للنهر ، ونهر خاضع للبحر ، الأول يعيش تحت رحمة الثانى ورهن نزواته ، والثانى يدفع ضريبته السنوية صاغرا للثالث ، والآن تقرأ المعادلة : نهر استقل تماما عن البحر فلن يفقد له قطرة ماء ، ولكنه أصبح من الناحية الأخرى تابعا مطلقا للإنسان . لقد تم ترويض العنصر كما لم يروض من قبل : ستنزع عنه أسنانه ومخالبه ، أو كما عبر البعض إن النهر الذى كثيرا ما فقد عقله سيتمنح لأول مرة عقلا بل وضميرا . النهر الذى طالما تحكم فى رقابنا ، قد تحكمنا أخيرا فى رقبتة .

إنها ثورة كاملة من ثورات البيئات ، صنعت لمصر جغرافيا بشرية جديدة بكل وضوح . والدرس الجغرافى فى هذا كله هو أن موضوعنا ليس من المعطيات الطبيعية الجامدة الصماء ، بل هو بنفس الدرجة وظيفة لحضارة الإنسان وتكنولوجيته ، والفارق بين البداية والنهاية إنما هو الفارق بين تكنولوجيا فجر التاريخ وبين تكنولوجيا اجتمع لها أعظم ما وصل إليه إنسان القرن العشرين .

وإذا كنا قد ألفنا منذ هيروdot ومعه أن نقول إن مصر هبة النيل . فذاك يعنى فى الواقع النيل القديم ، النيل الطبيعى ، وصح لنا أن نقول إن النيل الجديد المصنوع هبة السد . النيل الجديد بمعنى آخر هبة مصر - قلب كامل لمعادلة أبى التاريخ الخالدة ! ومع ذلك فلم تكن مصر فى يوم هبة النيل أكثر مما هى الآن بعد السد . ولئن بدا فى هذا تناقض على السطح ، ففى هذه المتناقضة الفريدة تكمن طبيعة العلاقة الدفينة بين النيل والمصرى : فهى علاقة إخصاب متبادلة من التأثير والتأثر ، من الطاعة والتطويع : هذا خلق ذاك ، وذاك يعيد خلقه . إنهما لم يعودا عنصريين متسلاقيين فى مركب واحد ، وإنما أوشكا أن يذوبا فى عنصر واحد .

وبعد تاريخ ألفى حافل كهذا ربما كانت أرض مصر أكثر أرض فى العالم « تبشيرا » ، فلا يكاد شبر منها يخلو من بصمات أصابع الإنسان أو لا يتشبع بعرقه . ويبرز الإنسان فى البيئة

كعامل جغرافى أصيل . وإذا كان يقال إن الله خلق الريف والإنسان صنع المدينة ، فقد لا تسرف كثيرا إذا قلنا إن الريف والمدينة هنا على حد سواء من صنع الإنسان .

أما من ناحية الأساس الطبيعى لبنائنا الحضارى ، فالسؤال يعنى بالنسبة للسكان تأميننا ، ولكنه يرقى بالنسبة للنهر إلى نوع ضخم من « التأمين » . نعم فلقد أمم الشعب أضخم « مرافقه » الطبيعية - النهر وأخضعها للكيته الكاملة . واذن فلا معنى بعد للتقول بخطر الأساس الطبيعى الذى يقوم عليه بناؤنا الحضارى والعمرانى وبالتالى كياننا السياسى . ولا غرابة إذن إذا كانت هذه الانجازة الخالدة لم تأت إلا مرتبطة بحرب حقيقية عدوانية ، ومنتزعة من سر « العدو الاستعمارى » .

الماء والسياسة

لكن السؤال الآن : إذا كان الإنسان قد حيد العنصر الطبيعى فى الوجود المصرى وسخره ، فماذا عن العنصر البشرى حيث مازال ماء الحياة يأتى من وراء الحدود ؟ إن النزوات الإنسيانية والسياسية يمكن أن تجد مجالا واسعا كنزوات العنصر الطبيعى . ولكننا سنجد أن هذا لا يمكن فى حالتنا إلا عن سوء فهم أو سوء نية . والنيل كنهر من أطول أنهار الدنيا لا يمكن أن يكون - كالأنهار المتوسطة أو الصغيرة - وحدة بشرية أو سياسية واحدة ، ومنذ وقت مبكر حسد بعض سكان المنبع المخلفين - وهو فى اعتقادهم المصدر ! - سكان المصب المتقدمين .

ولكن العداء الحقيقي أتى من الدخلاء على الحوض . فالبرتغال بعد أن خنقوا مصر موقعا بطريق الرأس ، فكروا فى أن يخنقوها موضعا عن طريق أعالي النيل . فنجد أحد المفامرين الفاتحين Conquistadores - البوكيرك - يتصل من ساحل المحيط الهندى « بيرستر جون » ملك الحبشة لكى ينفذ حلمه الفاوستى الشرير بشق مجرى من منابع الأزرق إلى البحر الأحمر فتتحول المياه إليه وتترك مصر بعد فطامها تموت جفافا حتى تختفى من الخريطة لتصبح من « الواحات المفقودة » التى يحتفظ التاريخ بقائمة طويلة منها ! ولكن بطبيعة الحال لم يكن لمثل هذا المشروع الجنونى من مكان إلا سلة مهملات التاريخ ..

وقد عادت الفكرة فى صورة مخففة فيما بعد على يد الاستعمار البريطانى فى السودان وشرق افريقيا . ففي السودان اتخذ من مياه النيل أداة للضغط السياسى والمساومة الاستعمارية يرغم بها مصر على الخضوع له ، وانتحل حججا مكشوفة - تذكر حادثة السردار - ليخلق عقبات فى مجرى النهر يسلب بها مصر جانبا من الماء . وفيما بعد أثناء الأزمات السياسية بين مصر وبريطانيا كثيرا ما ارتفعت أصوات تطلب « منع » مياه النيل عن التدفق إلى مصر، كما حدث فى أزمة السويس! كذلك عمدت بريطانيا قبل تركها لوحدات شرق افريقيا الثلاث إلى استثارتها للمطالبة بحصص مياه النيل . ولقد كانت آخره المهازل حين هددت الانفصالية فى كاتنجا الكنفو بتحويل منابع النيل بها عن طريقها الطبيعى ردا

على موقف مصر الاستتكارى لها ! ومن الواضح أن كثيرا من هذه التهديدات الصببانية تنبع من جهل تام بحقائق الطبوغرافيا والهيدرولوجيا ولا يغذيه الا سوء النية . أما الباقي فينقصه حسن الفهم والبصيرة . ويمكننا أن نفصل الرد عليه فى نقطتين .

فأولا مياه النيل تتجه إلى مصر فى النهاية كظاهرة طبيعية ، وقد قامت عليها فى مصر حياة بشرية كاملة قبل أن تعرف المنابع العليا السكنى المستقرة المنظمة فى أى صورة . وهى بهذا حق مكتسب شرعا ، « حق ارتفاق » تاريخى وجغرافى ، يعترف به القانون الدولى والشرعية الجغرافية معا .

واذا كان كاتب مثل بومان يقول « أن عليها (مصر) أن « تستورد » الماء من المرتفعات الجنوبية تماما كما إن على إنجلترا أن تستورد غذائها من وراء البحار » (١) فإن هذا قياس مع الفارق - الفارق بين الملكية الذاتية الطبيعية والتجارة المتبادلة الحرة .

ثانيا ، أن الطبيعة قد وازنت وعوضت تلقائيا بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع بالنهر ، فبانظام مطرد يقل اعتماد كل قطاع من النهر وحاجته الطبيعية إلى مياه النهر كلما صعدنا من المصب إلى المنبع ، ويتحول دوره من ترعة تغذية إلى مجرد مصرف طبيعى ، وذلك لأن المطر يزداد

(1) Isaiah Bowman, The Pioneer Fringe American Geogr. Society, N. Y. 1931 P. 43

باطراد فى ذلك الاتجاه . وهذا التكامل الطبيعى فى النظام النهري بين عنصرى الهيدرولوجيا والتساقط حقيقة بديهية تجب على كل دعوى مفرضة أو مسرفة . فلا يمكن أن يكون لاوغندة أو كينيا مثلا أى فائدة فى أكثر من بضعة ملايين من الأمتار المكعبة ، ولا جدوى للسودان أو أثيوبيا فى أكثر من بضعة مليارات محدودة تكمل بها حصتها الطبيعية من المطر السودانى أوالموسمى . ولهذا تظل الأغلبية العظمى من مياه النيل لا حكرا مقتصبا لمصر بل ارثا طبيعيا لها .. وبالفعل جاءت اتفاقية مياه النيل الأخيرة بين مصر والسودان مؤكدة لهذا المعنى .

وعدا هذا ، فسيلاحظ أخيرا أن أهم مشاريع الرى المصرية ، وإن كانت بالضرورة على هامش المعمور أو خارجه ، قد أقيمت داخل الحدود المصرية لتكون فى ضمان ومنأى عن الضغوط السياسية كما أثبتت تجربة خزان جبل الأولياء . وهكذا أقيم سد أسوان فى أقصى جنوب مصر ، ثم من بعده السد العالى إلى الجنوب منه مباشرة . وقد كان الموقع « القومى » من العوامل الحاسمة فى تفضيل مشروع السدالعالى على شبكة مشروعات أعالى النيل التى اشتدت الدعوة لها فى الثلاثينيات والتى كان مفروضا أن تبدأ من أوغندة حتى الحبشة والسودان وأن تلقى تأييدا وتمويلا أسهل من الدول الكبرى (١) - تأييدا وتمويلا لم

(1) The Middle East: A Political Economic Survey. Roy-Inst-Intern.,-Aff., Lond., 1958, p. 236

يقصد بهما إلا أن يكونا الطعم الذى يستدرج الفريسة إلى رحمتها وتحكمها ..

ومن حسن الحظ أن شكل الوادى الخطى فى الصعيد وإن لم يكن الأمثل اقتصاديا فله قيمته الاستراتيجية : فهو يعطى لمصر عمقا جغرافيا كافيا يجعل هذه السدود - صمامات حياتنا القومية - على بعد معقول من أخطار أعداء الشمال الجوية . كما أن هذه « القصور المائية Chateaux d'eau » قد صممت بحيث لا تنال منها أفتك الأسلحة الجوية الحديثة .

الموقع

الموقع ، كمحصلة جغرافية لشبكة منظورة وغير منظورة من العلائق والقيم المكانية والوضعيات الاقليمية ، لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون زمامه فى يده مباشرة ، ولذا لا يمكن أن يكون خاصية أو ثروة مضمونة . أنه بطبيعته مخاطرة جغرافية . والموقع بعد هذا فى رأى البعض « مواد طفيلية » ، أى انه فضول مقحم أو انتهازى وليس عنصرا أصيلا فى البيئة الطبيعية . ولكن هذا الزعم ان لم يكن نظرية مغرضة أو استعمارية ، فهو رأى فج خطير . فالموقع ليس مجرد عامل جغرافى رئيسى - أكثر العوامل الجغرافية « جغرافية » كما يقول بيرجر, Burger - ولكنه أيضا رأسمال طبيعى وسياسى دفين ومورد أصيل من موارد الثروة القومية ، بل قد يكون فى حالات الرأسمال الحقيقى الوحيد للدولة أو المنطقة .

وفى مصر بالذات لن تفهم كيائها أو تاريخها صحيحا خارج اطار الموقع وبغير الاشارة اليه . وسنرى أن ذبذبات موقعنا التاريخية لا تقل خطورة كضابط لوجودنا عن ذبذبات النيل ، الا أن الأولى ذبذبات طويلة المدى وحدثها قرون وعصور ولذا فهي آحاد معدودات ، بينما الثانية قصيرة المدى جدا وحدثها تختزل إلى بضع سنين . ولقد مر موقع مصر - من الوجهة التجارية - فى عدة مراحل ودورات من الارتفاع والانخفاض ، أو البروز والكمون والانزواء ، يمكن أن نتتبعها فيما يلى .

ففيما قبل العصر العربى كان دور الموقع موجودا ولكنه كان محدودا ، فهو دور النشأة . فمن ناحية لم يكن محيط العالم المعمور الفعال قد توسع بعد كثيرا ، ولم يكن الشرق الأقصى . قد دخل فى دائرة العلاقات المتواترة مع الغرب الاقصى . ومن ناحية أخرى فان مستوى الحضارة من امكانيات ملاحية وحاجات معيشية كان لا يزال قاصرا . ومن هنا كانت أغلب تجارة شرقنا القديم اقليمية تدور فى فلك المنطقة أكثر منها عالمية بين المناطق المحيطة . ومعنى هذا فى الحقيقة أن تحقيق موقعنا الجغرافى بمعنى الكلمة لم يكن من عمل العصر الفرعونى أو الكلاسيكى ، وسنرى أنه مساهمة العصر العربى أساسا .

فمع العرب يبدأ الدور الثانى ، دور النضج ، الذى وصل إلى ذروة تاريخية رائعة . فقد بدأ الموقع يحتل مكانه فى الاقتصاد المصرى كرأسمال حقيقى مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية

بين الشرق والغرب فى ذلك التاريخ بالدقة . والشرق هنا كل الشرق والغرب كل الغرب ، بحيث تحولت منطقة العالم العربى إلى « خاصرة العالم القديم » تلقائيا كأنها الميدلاندز فيه بين قطبى الانتاج والسكان فى الشرق الاقصى وغرب أوروبا : أصبحت ممرا تجاريا بين مقرين قطبيين (١) . واذا كان هذا قد جعل الشرق الاوسط هو الشرق الوسيط فى تجارة المرور ، فان جناحيه فى الهلال الخصيب من ناحية ومصر من ناحية أخرى هما المحوران الاساسيان فى ذلك الممر ، والسبب أنهما يستقران على قمة الذراعين البحريين حول الجزيرة العربية ويحددان أقصر الطرق وخطوط المقاومة الدنيا بين الهندى والمتوسط .

فى هذا الاطار كان طريق مصر أدنى فى طبيعته إلى الطريق البحرى وله الأفضلية فى التجارة البحرية من جنوب شرق آسيا والهند عن طريق البحر الاحمر ، بينما كان طريق العراق أكثر برية ومن ثم كانت له الأفضلية المطلقة فى التجارة القارية من الصين ووسط آسيا كما كان يشارك فى التجارة البحرية عن طريق الخليج العربى . ولما كان الطريقان بريين فى النهاية ، ويحتكران فيما بينهما عصب تجارة الشرق - الغرب ، فقد كانا يعملان ككفتى ميزان حساس فى علاقة توازنية ولكنها أيضا تنافسية لا مفر من الاعتراف بها . فكان تقسيم العمل الجغرافى

(1) W.G East, Geog Behind History 1948

بينهما أقرب إلى التعادل التكاملي والتصنيف أحيانا ، وأحيانا أخرى كانت العلاقة بين موانئ الخليج العربى ومصر فى جذب وشد وجزر ومد . ودرس التاريخ هنا زاضح يتلخص فى علاقة عكسية مباشرة فحين يزدهر الاول ينحدر الثانى ، والعكس ، وكل كانت تحكمه العوامل الطارئة كالحروب والسياسة والأمن (١) .

ففى العالم العربى الأموى كانت الاهمية للبحر الأحمر وموانئه ، لا سيما مع وجود قناة خليج أمير المؤمنين . ولكن مع انتقال الاهمية من الشام الاموى إلى العراق العباسى انتقلت الاهمية إلى الخليج الفارسى لا سيما مع ردم العباسيين لخليج أمير المؤمنين لأسباب سياسية : فحلت موانئ الخليج الفارسى محل القلزم ورشيد وألكندرية . ولكن فى أواخر القرن ٩ الميلادى أثرت ثورات واضطرابات جنوب العراق السياسية على الحركة التجارية فى الفارسى فعادت الأهمية مباشرة إلى موانئ البحر الأحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصير والطور . وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية فى سلسلة تجارة الشرق - الغرب مما صب فيها ثروة قد لا تقل خطرا عن عائدات الزراعة وربطها دائما بآفاق العالم الرحبة وتطور الحضارة .

وبوجه عام ، ربما جاز أن نقول ان موقع العراق كان يرجح بعض الشئ موقع مصر - على ثقله الهائل - فى هذا الدور .

(1) G. Hamdan." Pattern of Medieval Urbanism in Arab world", Goeg., April 1962, p. 124

فمن المحتمل أن موقع العراق كان أفضل موقع للتجارة فى العصور الوسطى ، لأنه كان يجمع بين طريقين : البرى وواحد من طريقى البحر الاساسيين . كذلك لا ننسى أن الشرق عامة والاقصى خاصة كان أهم جزء فى العالم تجاريا ، بينما الغرب وأوروبا كانت أقل تقدما وانتاجا . وفى مثل هذا الاطار يتضح أن موقع العراق كان خير موقع ممكن ، ومن هنا نفهم عظمة بغداد العباسية التى لا تدانى فى ذلك الحين .

غير أن الدور الثالث - دور القمة - لم يلبث أن حل مع تعرض العالم العربى للأخطار الخارجية فى العصور الوسطى ليعطى مصر احتكارا مطلقا أو شبه مطلق لكل التجارة بعد أن كان التصنيف بالتقريب هو أساس القسمة فى الدور الماضى . فقد بدأت الحروب الصليبية بغلق نافذة طريق العراق على البحر المتوسط أولا ، ثم أتت لعنة المغول فى منتصف القرن الثالث عشر ضربة قاضية انتهى بعدها دور العراق إلى الأبد تقريبا . أما مصر فكل ما كان من أثر للصليبيات أنها نقلت شرايين التجارة داخلها من الطرق الشمالية الساحلية والدلتاوية المعرضة إلى الطرق الجنوبية العميقة الآمنة على البحر الأحمر وفى الصعيد . أما الطوفان المغولى فلم يفعل سوى أن دفع بحركة هجرة بالجملة - ثابتة تاريخيا - للصناع والفنانين والتجار من العراق إلى مصر .

وفي الوقت الذي أصبح الخليج العربي - الذراع اليمنى لبحر العرب - ذراعا مقطوعة وزقاقا مغلقا كالبحر الادرياتي فيما بعد ، العراق على رأسه أشبه في معنى بامبراطورية النمسا - المجر القديمة شبه الداخلية ، والبصرة فيه بماضيها الرائع وحاضرها الضائع ومينائها المتراجع كالبنديقية على رأس الادرياتي ، في ذلك الوقت انفردت مصر بصرة العالم . واذا كانت « خرائط العجلة » الكنيسة في ذلك الوقت تضع القدس في مركز الأرض حيث تلتقي القارات الثلاث ، فذاك كان رمزا دينيا بحثا فحسب ، أما المركز الفعال حقا فمصر بلا جدال .

وهنا لابد أن ندرك بوعي أن مصر قد ورثت موقع العراق الجغرافي كاملا في أول سلسلة من تحرك بؤرة العالم نحو الغرب باطراد . ولم يكن من الصدفة أن تصل عصر الوسيطة إلى أوج رخائها واقتصادها بعد انهيار العراق مباشرة . ومن هذا كله نفهم دور مصر المملوكية الذي يعد في الحقيقة عصرا ذهبيا من الناحية المادية والحضارية كما يتمثل في تكتل الثروة وشيوع الرخاء وانفجار الحركة المعمارية والفنية والاثريّة ، مثلما كان عصرا بطوليا من الناحية الحربية التي كانت تلك الثروة الدافقة عنصرا أساسيا في توفير قاعدة مادية ضخمة لها .

غير أن هذا الدور القمي انتهى فجأة بدور انتكاس وانهار كامل ، وبقدر الارتفاع الشاهق السابق بقدر السقطة اللاحقة : إنه

دور الحضيض ، الذى أتى كالتقيض anfi-climax فقد جاءت ضربة كشف طريق الرأس فى أواخر القرن الخامس عشر على يد البرتغال قاصمة لمصر ، حيث أحدثت « أسرا نقليا » كاملا سلب مصر موقعها الممتاز وتركها قبوا مصمتا بعد أن كانت الممر التجارى العالمى بامتياز . ولأول مرة تعود السفن فارغة من البندقية وجنوه . وقد بدأ هذا فى أخريات المملوكية حيث ورث الفقر الرخاء وعجزت الموارد عن متطلبات الموقع ، فكان هذا من الاسباب المباشرة فى سقوط المملوكية للعثمانية .

ولكى يدفع الانهيار إلى منتهاه بمعدل الربح المركب - أعنى الخسارة المركبة ! - جاء ابتزاز العثمانية بانتظام لبقايا تجارة المرور ليصفى الارث كله ، فجفت شرايين التجارة والدخل القومى فى مصر ، وانزلت إلى حمأة من الاتضاع والانحدار المادى والحضارى الكاسف ، وبدأت « فترة عزلة » كانت مرادفا للتخلف الحضارى والتكيس . ويكفى كمقياس أن العاصمة أفلت ، والموانئ أفلست شرقا وشمالا ، حتى لقد هوت الاسكندرية إلى قرية ساحلية أسنة تعدادها ٨٠٠٠ نسمة ! ولولا بقية من حياة المدن فى القاهرة لقلنا ان مصر تحولت إلى قرية ضخمة ..

وعند هذا الحد يثور سؤال : من الذى ورث موقع مصر ؟ البرتغال هى التى ورثته ، بمثل ما ورثت مصر من قبل موقع العراق ، الا أن الاخيرة وارثة شرعية طبيعية ، بينما أن البرتغال

« سرقت » موقعنا فى الحقيقة . على أن دور البرتغال لم يطل فقد انتزعت منه هولندا وبريطانيا بعد حين ، وتجاذبتاه فيما بينهما فى مرحلة مشتركة كمرحلة مصر والعراق فى العصر العربى ، إلى أن انفردت به بريطانيا مثلما انفردت به مصر من قبل ، ومن ذلك الحين استقر موقع بؤرة وعقدة العالم فيها .

وبمعنى آخر فإن هذا المركز ظل يهاجر ويتحرك محوريا إلى الغرب فإلى الشمال حتى آل موقع مصر الوسيطة الجغرافى إلى بريطانيا الحديثة . وبعد أن كانت بريطانيا على هامش المعمور ونهاية العالم - استراليا العصور الوسطى كما وصفت (١) - استبدلت مكانها مع مصر ، فأصبحت فى قلب العالم الجديد بنصفيه الشرقى والغربى كمصر فى قلب العالم القديم بين قاراته الثلاث ، وأصبح المحيط الاطلسى هو البحر المتوسط الجديد ، بينما تحول البحر المتوسط التاريخى إلى بركة صيد أسنة كبلطيق جنوبى .

ولعلنا لا نسرف فى التصور والاستنتاج اذا قلنا ان هذا الانقلاب التدهورى قد دمج تطورنا الاجتماعى وتركيب مجتمعنا التاريخى بآثاره ، وسلبه امكانيات واحتمالات نموه الداخلى بمثل ما سلبه موقعه الخارجى . فمن المعروف أن التطور الاجتماعى الذى حدث فى بريطانيا وغرب أوروبا عامة ، وأزاح الاقطاع إلى

(1) D. Whittlesey, Earth & State 1944 pp. 96 ff.

المؤخرة ودفع إلى الصدارة بالبورجوازية التجارية أولا ثم
بالرأسمالية الصناعية ثانيا ، بدأ منذ وبسبب انقلاب العلاقات
المكانية وعلاقات ما وراء البحار الاستعمارية الجديدة .

ومن الثابت أن قوة التجار كطبقة كانت فى نمو واضح فى
مجتمع مصر الوسيطة ، وبدأ نفوذهم ونفوذ طوائفهم فى القاهرة
والمدن يتعاظم وكثرت مؤسساتهم وخاناتهم ونقابات الحرفيين
والصناع ، كأنما هى ارهاصات عصر المركاتلية . وحتى قبل
الحملة الفرنسية نجد آثار هذا النفوذ رغم أن التجارة كانت قد
هوت إلى نقطة الصفر تقريبا .

وليس من المستبعد لهذا أنه لو ظل فيض التجارة العالمية يتنقل
فى مصر بغير أسر طريق الرأس ، لتضخم حجم ونفوذ طبقة
التجار وسكان المدن إلى الحد الذى يزيغ نفوذ الأرض الزراعية
وسلطة الاقطاع ، ويديل من الاقطاع إلى البورجوازية مختزلا
ومعجلا لدورة تطورها الاجتماعى ، وبمعنى آخر ، فمن الممكن أن
ضياح طريق التجارة بدد احتمالات وامكانيات تطور مجتمعنا
وترك الاقطاع يخضرم مجمدا فى تاريخنا بلا انقطاع حتى قلب
العصر الحديث . لقد سلب الغرب البحرى قدر مصر الاجتماعى
الممكن وعطل تحقيق شخصيتها الانسانية الكامنة مثلما سلبها
موقعها الجغرافى وقدرها الدولى الكائن ..

دور القناة

ومهما يكن من أمر ، ومهما طال الانتظار ، فقد كانت مصر على موعد مع قدرها لتستعيد مكانها الحقيقي فى الاطار العالمى مع شق قناة السويس فى ستينات القرن الماضى . وهذا هو الدور الخامس والاخير فى دورات موقعنا الجغرافى ، ولكنه وحده ثورة كاملة ، ويتطلب دراسة خاصة .

فقد جاءت القناة أكبر عامل اختزال Catalyst فى جغرافية النقل الكوكبية ، أعادت توجيه القارات ورجت القيم الجيوماتيكية . فبعملية جراحية جغرافية ، صغيرة نسبيا ، اختزلت قارة برمتها هى أفريقيا وأسرت طريق الرأس وأعادت وضع الشرق العربى ومصر فى قلب الدنيا وفى بؤرة الخريطة . وكما يقول هوسكنز « من المحتمل ان عملا ما من أعمال الانسان المادية لم يؤثر على علاقات الأمم بصورة أكثر عمقا .. ومن الصعب أن نتصور انجازة أخرى فى حدود القدرة البشرية يمكن أن تغير أوضاع الطبيعة أكثر منها » (١) .

والحقيقة أننا لا نعرف فى أوقيانوغرافية العالم مائة ميل لها ما للقناة من خطر ونتائج . فمنذ أن شقت ، ولكن بالأخص منذ حل

(1) Middle East, p. 39

البخار محل الشراع الذى كانت تعاكسه رياح البحر الاحمر ،
أصبحت شريان المواصلات العالمية وعنق الزجاجة فى شبكة
الملاحة وتحولت إلى قبلة علمانية كائنما الدنيا كلها على ميعاد
فيها ، باختصار ، أصبحت مركز الثقل فى حركة العالم ،
والقارات « معلقة » اليها .

وقد كان أبسط معنى لهذا كله أنه جدد شباب موقع مصر
الجغرافى وأعاد إلى الجسم المريض دورة الدم والحياة . لقد أتت
القناة هدية الموقع إلى مصر ، وهدية مصر إلى العالم . فكم أعطت
القناة للعالم وكم أعطى العالم لمصر؟

من السهل أن نقول ان أوروبا الغربية تدين للقناة بالجزء الأكبر
من طفرتها الصناعية والحضارية الحديثة حتى وصلت إلى درجة
التشبع over-industrialisation فهى التى قربت ثروات
المستعمرات والمداريات ووضعته عند أطراف أصابعها بأرخص
التكاليف . وهى التى قدمت لها الخامات والاسواق فى عصر
الفحم فى القرن التاسع عشر ، وهى الان التى تقدم له الوقود مع
الخامات والاسواق فى عصر البترول فى القرن العشرين . ويكفى
أنها فى النهاية تستقطب حولها ١٤٪ من حجم التجارة الدولية .
بل قد يقال ان القناة مسئولة عن مساعدة الغرب على نزح ثروات
مستعمرات الخام وواد فرص التصنيع بها . غير أن مصر نفسها

- ودعك من فضلها المجهود - كانت ضحية مماثلة . فقد ظلت القناة معزولة عن الاقتصاد المصرى لا تساهم فيه الا رمزا .

حقا لقد وضعت القناة ، التى تكاد تلخص موقع البلد ، وضعت يد مصر على نبض العالم كله ، وأصبحت لها بمثابة مقياس ضغط حساس أو جهاز عصبى دقيق ، وأعطتها نافذة أو طاقة على الدنيا . وحقا ربما كان لهذا نصيب فى سبق مصر النسبى إلى الحضارة الحديثة اذا قيست ببلاد مماثلة . ولكن علاقة الرخاء المتبادلة بين وادى النيل وطريق السويس التى كان يفترض استعادتها ، أتت مع ايقاف التنفيذ ان صح التعبير ، لأن مصر لم تكن تملك القناة وظلت مجرد « متفرجة » لا مستثمرة ، بينما عاد الاستعمار وخاصة بريطانيا التى ورثت من قبل موقع مصر الجغرافى الوسيط ليسرق موقعها الحديث !

ولكن منذ « الاسترداد » ولأول مرة منذ حفر القناة تحققت تلك العلاقة ، ولم يعد شك فى خطورة دور الموقع فى البناء الاقتصادى المصرى . فمنذ التأميم ، ودخل القناة الخالص يقفز كل عام ، وهو يطفئ الان بمعدل ١٠ ملايين جنيه فى المتوسط ، حتى لتضخ اليوم فى الاقتصاد القومى ١١٠ ملايين جنيه - عملة صعبة خالصة . فاذا علمنا أن محصول القطن لا يغل أكثر من ذلك كثيرا جدا ، أدركنا أن ها هنا فى الموقع ثروة قومية ثانية ومحصولا وطنيا أساسيا .

واذا علمنا بعد ذلك أن هذه الحصيلة توجه وجهة بناءة هي السد - وقد أشرنا من قبل إلى العلاقة الآسية بين عملية القناة وعملية السد ، سياسيا واستراتيجيا ، تأمرا استعماريًا ونضالا وطنيا - أدركنا أننا بهذا نوظف القناة على النيل ونستثمر الموقع ، الذى هو بطبيعته عنصر خارجى لا يمكن التحكم فيه تماما ، فى الموضع الذى نملكه مباشرة ، ونحن بهذا لا نكثف اقتصاد الوادى فقط وإنما نعمق أساسه أيضا . وإذا كان الموضع - الوادى - قد حقق الموقع - القنال - بعماله ومائه وسكانه ، فقد بدأ الموقع الآن يرد دينه إلى الموضع .

هذا ، وينبغى أن ندرك تطور وظيفة القناة فى العقود الأخيرة ، قبل أن نتطلع إلى مستقبلها . لقد بدأت القناة واستمرت طويلا كحلقة الوصل بين الشرق الأقصى والغرب ، وبوجه خاص بين الهند وبريطانيا حيث كان دورها التقليدى هو « شريان الامبراطورية » . وكانت القناة تعكس قطاعا للتجارة التقليدية بين الشرق والغرب أو بالأصح بين الجنوب والشمال كما عرفت منذ يوسف ومحمد : خامات من الجنوب ، ومصنوعات من الشمال .

ولكن وظيفتها بدأت تتطور جوهريا منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد صفى دورها الاستعماري القديم أو كاد وأصبحت « شريان الزيت » أساسا وحلقة وصل بين الغرب والشرق الاوسط خاصة . وبعد أن كانت عنق الهند ، أصبحت بحق عنق أوروبا التى تعيش

- ٢٧٧ -

م ٨ (شخصية مصر)

على البترول ، وتعيش في البترول على الشرق الاوسط . واذا كان الخليج العربي هو « خليج الزيت » بامتياز ، فان قناة السويس هي « قناة الزيت » بالضرورة لأن حركة البترول فيها تمثل ٧٢ ٪ من مجموع الحمولة ، بينما تحتكر هي بدورها نقل ٧٠ ٪ من بترول الشرق الاوسط الذي يتحرك غربا . فهناك اذن « زواج اقتصادي » وثيق بين بترول العرب وقناة العرب . والقناة اليوم هي أهم ممر عالمي استراتيجي لأهم سلعة استراتيجية في العالم (١) :

لكن مرة أخرى يكشف الموقع كعامل غير مضمون تماما فمرة أخرى عادت المنافسة التاريخية بين طريق الخليج - الشام ، والبحر الاحمر - القناة في صورة جديدة . فأنابيب البترول عبر الجزيرة والهلل الخصيب هي احياء جديد « للوفرلاند روت » البري وترجمة حديثة لطرق القوافل القديمة .. وقد وصلت طاقة هذه الانابيب الآن إلى ٥٠ مليون طن مقابل ١٦٣ للقناة . لقد نما بترول الشرق الاوسط في رعاية وتحت وصاية القناة ، فهل شب الآن بفضل الانابيب عن هذه الوصاية ؟ وهل يمكن أن تكون الانابيب القائمة والمقترحة - وما أكثرها - أسرا نقليا يمكن أن يصنع بقناة السويس ما صنعت قناة السويس بطريق الرأس ؟

الواقع أنه لا مبرر مطلقا لهذه التخوفات التي يحاول بعض المغرضين بثها . فقد اطرده نمو حركة البترول في القناة باستمرار

(١) جمال حمدان ، بترول العرب ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٢ - ١٧٠

رغم الانابيب ، بل إن الانابيب لا تعمل كلها بكامل كفاءتها وذلك تحت منافسة القناة بينما أخذت ميزات وفورات الانابيب بالنسبة للقناة تقل وتتضاءل ، أما عن مشاريع الانابيب المقترحة البديلة فهي تتحطم على صخرة مبدأ مرور بترول العرب في أرض العرب ، بينما المشاريع غير العربية في ايران وتركيا واسرائيل هي مشاريع سياسية أكثر منها اقتصادية ، وهي أشبه بالنسبة لموقع مصر بمشاريع دالميدا والبوكيرك الفاشلة بالنسبة لموضعها ، وهي مثلها تصطدم بحقائق الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والسياسية . وهذا يقال أيضا عن حلم اسرائيل وخيالها المريض في قناة بحرية جديدة بين خليج العقبة والبحر المتوسط لتأسر بها حركة السويس .

كذلك ثبت أن تطورات الانتاج والتسويق في البترول العالمى لن تمنع زيادة تدفق البترول عبر القناة ، فظهور البترول المغربى واليمنى غرب القناة قريبا من السوق الاوروبية ، ودخول الاتحاد السوفيتى فى ميدان التجارة العالمية الى شرق وغرب أوروبا ، وزيادة العرض عن الطلب فى السنوات الاخيرة ، كل هذه ظاهرات فى المدى القصير ، والمقدر أن الطلب العالمى سيزداد باطراد .

على أنه اذا كانت الانابيب قد ظنت الخطر الذى يمكن أن يهدد القناة بينما أن الناقلات هي نقطة قوتها وعميلها الطبيعى ، فقد انقلب الوضع أخيرا فى الستينات ، ولم يعد الخطر يكمن فى

الانابيب بل في الناقلات . والقاعدة كانت حتى قريب هي أن القناة ضابط نمو الناقلات حجما وابعادا . ثم أخذت الناقلات تتضخم غاطسا وعرضا ، فبدأت القناة توسع نفسها خطوة بخطوة . وهكذا اذا كان بترول الشرق الاوسط قد نما في ظل القناة ، فانها الان باتت تنمو معه حجما وحركة ، عمقا واتساعا . غير أن الجديد في هذا السباق هو الناقلات العملاقة المأموث التي تصل إلى ربع أو نصف المليون وربما قد تصل إلى المليون من الاطنان ، والتي تؤذن بابتلاع ونسخ الناقلات الصغيرة والمتوسطة في المستقبل القريب ، والتي تجد طريق الرأس المهجور اقتصاديا لها واليه تحولت بالفعل .

ما مغزى هذا التطور الخطير ؟ هل شبت الناقلات عن وصاية القناة ؟ أهو انذار بدورة جديدة من الأسر النقلي ؟ هل انتقل الموقف من منافسة بين القناة والانابيب إلى صراع بين طريق السويس وطريق الرأس ؟ لقد قدر أن الاتجاه الجديد اذا استمر بلا مواجهة فسوف تفقد القناة نسبة من دخلها البترولي ، بحيث لا تزيد في ١٩٨٠ عن ٨٠ مليون جنيه ، بينما اذا اتسعت إلى العرض والعمق المناسبين فيمكن أن تغل في ذلك التاريخ ٢٢٥ - ٢٥٠ مليون جنيه ، فالموقف جاد ، والمكسب والخسارة تستحق كل صراع . من هنا فان مصر ، التي تدرك تماما أن المكان هو

المكانة والمنزل هو المنزلة وأن القناة يمكن أن تكون واديا ثانيا ،
قبلت ولم يكن بد من أن تقبل التحدى على الفور .

وهنا لابد أن نلاحظ أن القناة كما هي الان انما هي قناة
جديدة وشيء مختلف تماما عن القناة التى تركها الاستعمار .
فهى الان أكثر من الضعف سعة ، أى أننا قد أضفنا منذ التأميم
قناة جديدة إلى القناة القديمة فى الواقع . أما بعد أن تتم
معركة التوسيع ، فلن تكون القناة القديمة أكثر من مجرد نواة
متواضعة . ومن الطريف أن القناة فى أيام انشائها الأولى كانت
تسمى «ترعة» السويس ، وهكذا هى حقا اذا قيست بقناة اليوم .

لقد كانت السويس برزخا فتركها الاستعمار ترعة ، ولكن
التأميم حولها إلى قناة ، وقد وجب الان أن تتحول إلى « مضيق »
صناعى بمعنى الكلمة . ان مصر لا تملك الا أن تحافظ على حيوية
هذا الشريان مهما كانت التكاليف الابتدائية ، ومهما بدت غير
اقتصادية فى المدى القصير بالنسبة إلى عائداته المباشرة ، لان
هذه التكاليف تدفع فى المدى الطويل ، ولا شك أنها فاعلة .

والخلاصة أن هناك الان تطورات عالمية واقليمية وتكنولوجية
فى عالم البترول ، ولكن مستقبل القناة البترولى وغير البترولى
ليس حرجا فى أى معنى كما يحاول البعض أن يصوره . واذا
كانت الولايات المتحدة تبحث من الان عن موضع لقناة جديدة

تضاف إلى بنما لمواجهة الزيادة المنتظرة في الحركة الدولية ، فإن
قناة السويس بالتوسع أجدر ، وموقعنا ليس أقل ضمانا أو
رسوخا من موضعنا .

وانها لحقيقة حاسمة مثلما هي قال حسن أننا ملكنا زمام كل
منهما في وقت واحد حين « أممنا » النهر والقناة ، والاثنان معا
يؤكدان سلامة الاساس الطبيعي لبنائنا البشرى رغم كل الشبهات
والشكوك ، وأن « كنانة الله » ، « مصر المحروسة » ، يمكنها أن
تنطلق إلى مستقبلها وأهدافها مطمئنة إلى أنها سيدة نفسها
ومالكة أمرها من يمين أو شمال بلا أدنى شك أو قلق ، لأن ما كان
أبوه التاريخ وأمه الجغرافية فهو من صنع الله ! .

الفصل السابع

تعدد الأبعاد والجوانب أبعادنا الأربعة

سواء من حيث الموضع أو الموقع ، تحتل مصر مكانا وسطا :
وسطا بين خطوط الطول والعرض ، وبين المناطق الطبيعية وأقاليم
الانتاج ، وبين القارات والمحيطات ، حتى بين الاجناس والسلالات
والحضارات والثقافات . وليس معنى هذا أننا أمة نصف ، ولكننا
أمة وسط : أمة متعددة الجوانب متعددة الأبعاد والافاق ، مما
يثرى الشخصية الاقليمية والتاريخية ويبرز عبقرية المكان فيها .

في الموضع

فاذا بدأنا بالموضع وجدنا أخص خصائصه أنه يمثل إحدى
الحالات النادرة من « تراكب البيئات » . لقد تمكنت الحضارة
الحديثة ووسائل النقل بالجملة من أن تخلق أخيرا بيئات تركيبية
منقولة تتواقع في نقطة واحدة عن طريق الاحتكاك الحضارى ^(١) .

E.D. Chapple; C.S. Cobb Principles of Anthropology N.Y.,
1947, p. 95.

ولكن الطبيعة خلقت منذ البداية بيئة طبيعية تركيبية تراكبية فى مصر حين أوصلت النيل من منابعه وبخصائصه الموسمية من قلب أفريقيا إلى عتبة البحر المتوسط ، فالبيئة المصرية ، كتربتها ، بيئة « منقولة » ، من النوع الذى يعرف فى الجغرافيا البشرية بالبيئات المتداخلة intrusive أو الغريبة exotic أو الممدودة projected فهي تشبه فى وضعها المورفولوجى ما يعرف فى جنوب شرق أسبانيا بالهويرتا Huerta (والكلمة تحريف لروضة العربية) أو الواحات الساحلية الفيضية التى تتباين بوضوح مع الوسط الاستبسى الفقير الذى يعرف بالفيجا Vega فالموضع فى مصر ليس موضعيا فى أصله ، وليس نباتا محليا ، بل تراكبت فيه خطوط العرض المتباعدة جدا والمتفاوتة جدا .

ولو نحن عبرنا عن دخلها المائى بصيغة مطرية - وهى التى لا تكاد تعرف المطر محليا - أى لو حولنا إيرادها المائى إلى المكافئ المطرى rainfall equivalent لبلغ نحو من ٨٠ بوصة فى السنة ، أى قدر ما يصيب الغابة الاستوائية أو الموسمية فى هضبة البحيرات أو الجبشة مثلا ! فكأنها بهذا و بكتلتها البشرية قد يصح أن تقع الى جانب الأيرالواى مثلا أكثر منها إلى جانب البحر الأحمر ، وهى من الناحية العمرانية و المورفولوجية أشبه بعامة بشرية من الصين منها بجاة .

وهكذا أخذت مصر مائية الموسميات دون أن تأخذ منها
وطوبيتها الواثدة و مناخها القاسى ، أخذت منها "صهاريج
tanks" الهند فى صورة الاحواض ، ولكنها زرعت فيها محاصيل
المعتدلات ، وأخذت موقع البحر المتوسط البارز و ليس موقع
الحبشة السحيق . أى إنها جمعت بين محاسن كل منهما دون
أضداد أى منهما . و قد عبر البعض عن ذلك كله بقوله انها
جغرافية "مقطرة مرشحة" تلك التى ظفرت بها مصر من الطبيعة
و قد ظلت مصر طويلا مزرعة شتوية تعتمد على مائية صيفية
فكانت تمارس حياتها الزراعية شتاء وتقضى الصيف فى « بيات
- ماذا نقول ؟ - صيفى » ! .. كان « النيل الأحمر » ، كما يعبر
لابلاش يعطينا « مصر الخضراء » ، بينما كان « النيل الاخضر »
يترك مصر « صحراء سوداء » نصف العام .. (١) ومع ذلك جمعت
بين محاصيل البحر المتوسط المعتدلة والمحاصيل المدارية . على أن
شخصيتها الزراعية الكامنة لم تكتمل وتتحقق الا بعد الرى
الدائم ، فهنا أصبحت محاصيل تنتشر عادة بين عشرات من
خطوط العرض ابتداء من المنطقة المعتدلة الباردة وحتى المنطقة
المدارية الحارة - أصبحت تختزل جميعا فى الدرجات العشر التى
تترامى عبرها مصر . فالى جانب الحبوب والفواكه المعتدلة ودون

(1) P.V. de la Blache. Principes (f Human Goeg Lond.,
1926, p. 408

المدارية التى تؤلف « المحاصيل الانتقالية » التى تميز العروض الوسطى ، أصبحت تجمع - أو توشك - بين الكتان والقطن ، والبنجر والقصب ، بين المعتدلات والمداريات ، والواقع أننا يمكن أن نقول إن زراعتنا الشتوية تجعلنا فى نطاق البحر المتوسط بينما تنقلنا زراعتنا الصيفية جنوبا إلى النطاق السودانى والموسمى .

ويلخص المقرئ موقعا مصر بحسب نظرية العصور الوسطى فى « الاقاليم السبعة » حين يقول « مصر متوسطة الدنيا قدر سلمت من حر الاقاليم الاول والثانى ، ومن برد الاقاليم السادس والسابع ، ووقعت فى الاقليم الثالث فطاب هواؤها وضعف حرها وجف بردها ، وسلم أهلها من مشاتى الأهواز ومصايف عمان وصواعق تهامة ودمامل الجزيرة وجرب اليمن وطواعين الشام ... وحى خير » . (١)

تعدد الأبعاد

لكن تعدد الجوانب حقيقة أوضح فى الموقع . فمصر حلقة بين العالم المتوسطى وبين حوض النيل برمته . ومن الناحية البشرية والاجتماعية البحتة كانت حضارة مصر العربية التى تزدى بحضارة أوروبا الوسيطة شمالا تبتكس أثناء مجاعات العصور الوسطى الرهيبة إلى ما يذكر بحضارة العالم الزنجى جنوبا بعجزه وتواكله ونميمته ورقة . أى أنها كانت تتأرجح إلى حد ما

(١) الخطط ج ١ ص ٤٠

بين حضارة رأسها المتوسطى وحضارة جذورها النيلوتية . ولكنها أكثر من ذلك كانت حلقة الوصل بين مشرقه والمغرب . ومعنى هذا أن مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الافريقى والبعد الاسيوى . وكل منهما ساهم فى تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة . فالبعد الافريقى أمدنا بالحياة - بالماء والسكان ، ولكن البعد الاسيوى أمدنا بالحضارة - وبالثقافة والدين منذ العرب . وحتى فى العصر الحديث وفى الجانب السياسى تمثل البعدان فى حركات الوحدة السياسية التى دخلتها مصر : مع السودان أولا ثم مع سوريا بعد ذلك .

هكذا تتحدد لنا أبعاد أربعة فى توجيه مصر : الاسيوى والافريقى على مستوى القارات ، والنيلى والمتوسطى على المستوى الاقليمى . غير أن من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل فى بعضها البعض غالبا كما يفعل النيلى والافريقى . هذا فضلا عن أن الكل يتداخل مع الاطار العربى الكبير . بيد أن الاطار العربى ليس مجرد بعد توجيهى أو اشعاعى ولكنه خامة الجسم وكيان جوهر فى ذاته ، ولهذا قلن نعرض له هنا حتى نعود اليه فى نهاية البحث بدراسة مستقلة مستفيضة . وفيما عدا هذا ، فإن كلا من تلك الأبعاد الأربعة كان يجذب مصر فى اتجاهه ويكون أو يلون شخصيتها بدرجات متفاوتة من عصر لآخر . ومن الأهمية بمكان أن نقيم كلا منها ومدى اسهامه فى الشخصية المصرية وتوازنات التفاعل المتطور بينها جميعا .

البعد الآسيوي

من بين البعدين القريين ، يذهب الثقل والخطر دائما وأساسا للبعد الآسيوي الذي يأتي مبكرا باستمرار ، بينما يغلب أن يتأخر الأفريقي زمنيا . فرغم أن مصر في أفريقيا موقعا ، فقد كانت أبدا في آسيا وقعا . ففي علاقاتها الخارجية كانت مصر القديمة آسيوية أكثر منها - أو بقدر ما هي - أفريقية (١) والانحدار التاريخي والجاذبية الجغرافية في مصر هي أساسا نحو الشمال الشرقي . وان نظرة إلى الخريطة تكشف لنا حقيقة بسيطة ولكنها دالة . فالنيل في مصر لا يجري في منتصف الصحراء ولكنه يجنح بتحيز واضح نحو الشرق ، قل تقريبا بنسبة الثلث - الثلثين . ولو كان النيل يجري أكثر غربية لتغيرت بلا شك اتجاهات التاريخ ، على الأقل في جزئياتها .

وبعد هذا فإن الدلتا مفتوحة مكشوفة من الشرق والغرب ، تؤدي تلقائيا إلى سيناء التي تحمل في اقليم جفارا جسرا برياً إلى آسيا هيأته الطبيعة بكتبانها الرملية وبما تحتزن من مياه الأمطار لأن يكون المدخل الشرقي لمصر ومفتاحها الام (٢) . بل ان سيناء - التي شبهها البعض بأنها تصغير شديد للجزيرة العربية

(1) W. Fitzgerald, Africa, 1950 p. 418.

(٢) عباس عمار ، المدخل الشرقي لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

بيئة وتركيبا (١) - كانت دائما تثير السؤال : افريقية أم أسيوية ؟
وأيا كان الرد ، فهي حلقة الوصل بين القارتين ، وهي موصل جيد
إلى القطاعات الشمالية الهامة من مجالنا الاسيوى ..

وإلى جانب سيناء يأتى البحر الأحمر كدهليز طويل يفضى
بمصر إلى غرب الجزيرة العربية حتى اليمن ، مثلما كان
طريقها لها إلى القرن الافريقى ، وبذلك يشارك فى البعدين
الاسيوى والافريقى . وهنا كان وادى الحمامات - طريق قنا
القصير (١٠٠ ميل فقط) يقوم كخاضرة للصحراء الشرقية بدور
مناظر ولكنه مصغر دور شريط سيناء . ومنذ التاريخ المصرى
القديم وهو يلعب دورا تكميليا فى توجيه مصر الاسيوى
وارتبط فيه أساسا بالقطاعات الجنوبية الأقل أهمية . وإذا كان
المصريون القدماء قد سموا هذا الطريق « طريق الآلهة »
اعتقادا منهم بأنه طريق أجدادهم الاول (٢) ، فربما جاز لنا
بالمقابلة أن نصف طريق سيناء « بطريق الغزاة » لكثرة ما عبرته
الجيوش .

ومن محضلة هذه الضوابط الأولية - جنوب النيل إلى موقع
شرقى ، وطريقى سيناء والقصير - دخلت مصر فى علاقة حميمة

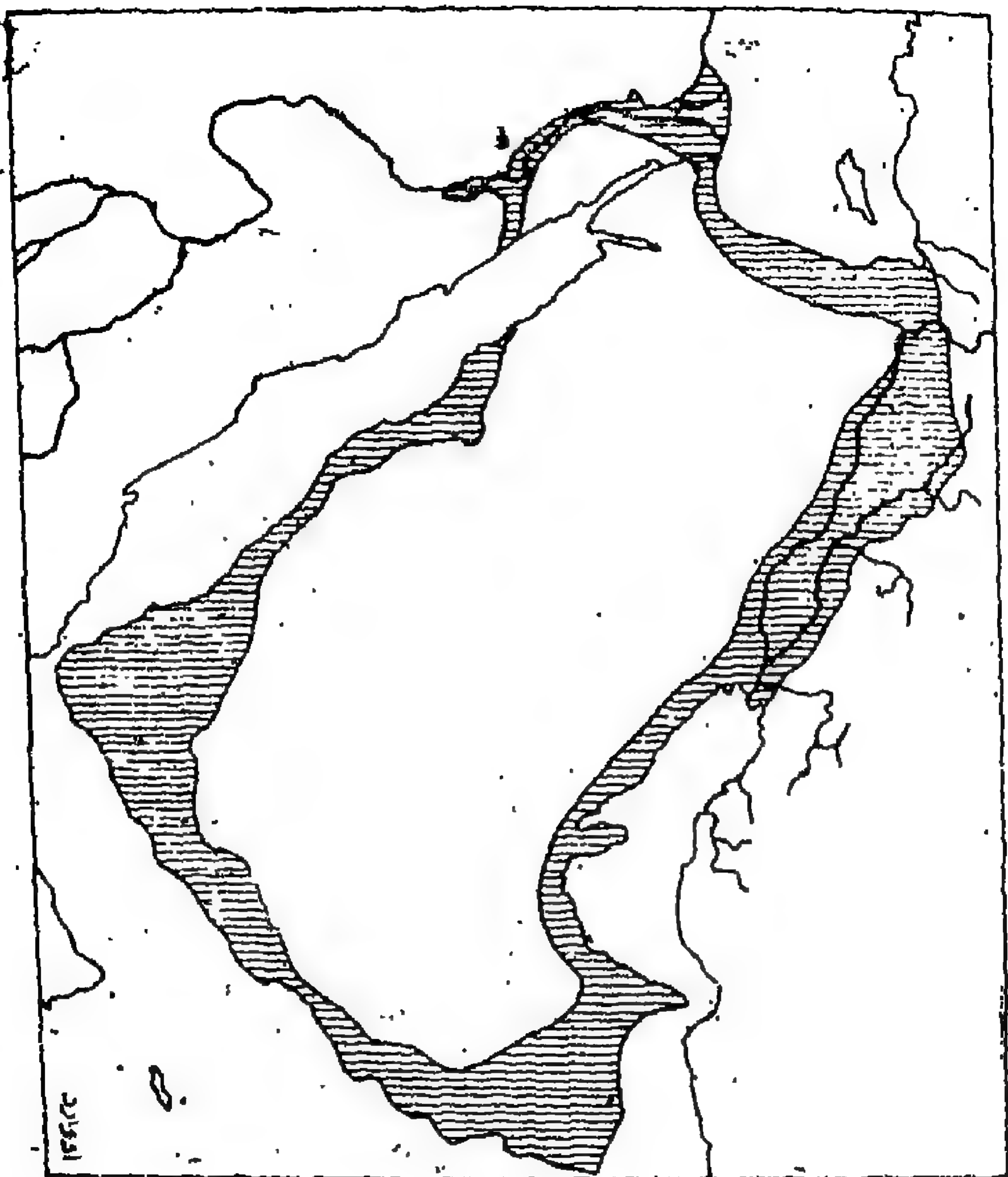
(1) Myres, P. 47.

(٢) احمد فخرى ، المرجع المذكور ، ص ٨٣ .

مع غرب آسيا . والواقع أنه قبل أن يولد العالم العربى وحتى اليوم كانت مصر لهذا تكون قطاعا حيويا مما دعونا في مكان آخر (١) « الحلقة السعيدة » وهى تلك الحلقة من الاراضى الخصيبة أو الأكثر غنى التى تحيط بالجزيرة العربية . وكانت مصر تدخل فى هذه الدائرة عن طريق شريط سيناء الشمالى من ناحية وادى الحمامات من ناحية اخرى . وكانت تلك دائرة كاملة تجرى فيها تيارات التاريخ والحياة بلا انقطاع كالدائرة الكهربية المغلقة . وكانت مصر قطبا أساسيا من أقطاب هذه الدائرة . ولهذا كانت تقف على بوابة أفريقيا وتتنظر إلى نافذة آسيا .

من هنا كان المحور الشمالى الشرقى هو بوابتها الرئيسية ومدخلها الأول ، كان بجدارة « ترموبيل مصر » منه دخلت جميع الموجات التى اكتسحت البلاد فيما عدا أقلية نادرة أتت من الغرب كالليبيين فى مصر القديمة والفاطميين فى العصر الأسلافى ، أو من الجنوب كالتوبيين والاثيوبيين فى العصر القديم . غير أن من المفيد أن نذكر أن طريق القصير يتضاغل كلية بجانب طريق سيناء ، فلا نكاد نعرف موجة أو حملة أتت عن طريقه يقينا الا حملة الهند فى القرن الماضى . على أنه من الناحية التجارية لم يعدم قدرا كبيرا من الأهمية حيث كان مخرجا ومدخلا أساسيا

(٤) دراسات فى العالم العربى من ١٤



(شكل ٤) « الحلقة السعيدة » في المشرق

العربي : لاحظ موقع مصر كقطاع في الدائرة

لتجارة المرور بين البحرين عن طريق الصعيد و الوادى ، لا سيما أن القطاع الشمالى من البحر الاحمر لم يكن مرغوبا فى ملاحته لأخطار العواصف و الشعاب المرجانية كما كانت تتهدده أحيانا أخطار الشمالية كأيام الصليبيات ، هذا فضلا عن أنه كان طريق الحج التقليدى فى العصور الوسطى . و تنعكس كل هذه العوامل على تاريخ موانئ جبهة هذا الطريق خاصة القصير .

وبغض النظر عن القيمة النسبية لكل من طريقى سيناء والقصير ، فقد صبا أغلب نشاط مصر الخارجى فى الجبهة الاسيوية . فكانت كل الحركات الخارجة من مصر وكل معاركها التاريخية تتم على أرض اسيوية . وقد كان اطار النشاط المصرى فى آسيا لا يخرج تقليديا عن الهلال الخصيب حتى أقدم الاناضول ومشارف الفرات وتخوم العرب البتراء . وإذا كانت مصر لم تصل فعليا فى مدها الاسيوى إلى قلب العراق فضلا عن فارس بينما وصلت قوى مختلفة من كل منهما أكثر من مرة إلى مصر ، فليس هذا لقصير ما فى نفس الحركة المصرية ، بل ان العكس هو الصحيح ، فقد كان لمصر بعد آخر برمتة هو البعد الافريقى ، بينما لم تعرف العراق أو فارس أبعدا أخرى مماثلة .

ولكن هذا الزحف نحو الشرق Drang nach Osten اتسعت رقعته فى القرن التاسع عشر حتى شملت الاناضول وكادت تطرف على استنبول مرة ، كما توغلت فى نجد والحجاز

حتى اليمن من الناحية الاخرى . وفي كثير من فترات التاريخ كانت ولاية مصر تشمل ضمنا جزءا قل أو كبير من الشام وايلات ، كما تمددت إلى غرب الجزيرة العربية أكثر من مرة .

ومن الناحية الدينية البحتة لم تنفصل مصر كذلك عن دائرة الحلقة السعيدة قط ، سواء قبل الاسلام أو بعده . فمن الحقائق اللافتة للنظر أن مصر كانت دائما طرفا في قصة التوحيد بفصولها الثلاثة . فمواطن الأديان التوحيدية في فلسطين وسيناء والحجاز ترسم فيما بينها مثلثا أو سهما رأسه يشكل مماسا لمصر في سيناء . فقد انصبت هذه الرسائل جميعا في مصر على التوالي ، وإن كانت كل فرشة منها تغطي وتغطي على سابقتها حتى سادت أخراها في النهاية . وإلى هذا ، فإن مصر لعبت في مراحل الدعوة إلى ثلاثتها دورا أو آخر ، فكانت لموسى قاعدة ومنطلقا ، ولعيسى ملجأ وملأذا ، بينما كانت مع النبي محمد هدية ومودة .

غير أن أهمية البعد الأسبوي في الشخصية المصرية - التي تنعكس حتى منذ فجر التاريخ في العنصر السامي المؤكد في اللغة المصرية القديمة ، الحامية أساسا - زادت واكتملت خاصة منذ العرب حين أخذت مصر الشخصية العربية كاملة في اللغة والثقافة والدين ، بل لم تلبث أن أصبحت بها قلب العالم العربي والعروبة وهمزة الوصل بين المشرق والمغرب ، بين آسيا العربية

وافريقيا العربية . ومنذ العروبة يلاحظ أن كل الدماء القريية أو البعيدة التي انصبت أو تسربت إلى مصر ، جماعات أو أفرادا ، جاءت كلها تقريبا من الجبهة الاسيوية باستثناءات قليلة . فبجانب العرب ، يصدق هذا على عناصر الأكراد والتركمان والغز والديلم ممن أتوا كممالك الأيوبيية والمملوكية ، كما يصدق على الأتراك فيما بعد ومعهم الشراكسة ثم فى القرن الاخير الارمن وغيرهم . وفى نفس القرن اشتدت هجرة ودخول عرب الشام ولبنان وفلسطين إلى مصر .

أما فى الوقت الحاضر فلا جدال أن الثقل الأكبر من السياسة القومية لمصر الثورة يتجه إلى الجبهة الاسيوية ، عودا فى الحقيقة على بدء قديم قدم التاريخ . وقد أكدت قضية فلسطين هذا التوجيه وحتمته تماما مثلما فعلت الحروب الصليبية فى العصور الوسطى . ومنذ حرب فلسطين ثم منذ الثورة ، خاضت جيوش مصر معاركها الأساسية على الجبهة الاسيوية بما فى ذلك اليمن . فمن الواضح إذن أن البعد الاسيوى هو البعد المحورى فى توجيه مصر الخارجى ، وأنه أساسا علاقة أخذ وعطاء من طرفين ، تمتاز بالاستمرار والاطراد دون ذبذبة أو تقطع .

البعد الافريقى

كما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل هذا البعد مع البعد النيلى .. حتى يمكن أن نزع أن القطاع الأكبر

من بعدنا الافريقى انما هو ببساطة بعدنا النيلى ، يكمله من يمين قطاع ثانوى نسبيا على طول البحر الأحمر وشرق أفريقيا ، ومن شمال قطاع أخطر يجمع المغرب العربى والصحراء الكبرى . ولهذا يحسن أن نتحدث عن البعد الافريقى بايجاز وتعميم قبل أن نركز على جوهره البعد النيلى .

وواضح أن أرض مصر جزء من جسم افريقيا ، أما السكان فمن النظريات ما بين المصريين القدماء و الصوماليين (١) . غير اننا اذا قبلنا نظرية عصر الجفاف التى أعقبت العصور الحجرية القديمة . فلعلها لا تحتم بالضرورة أن يكون المصريون من أصل غير محلى أو اقليمى ، وأيا ما كان فان هناك اتجاها متزايدا هذه الايام - ربما كرد فعل متطرف لمحاولات الاستعمار المتطرفة لتمزيق القارة - للبحث عن تلك الاصول فى مجال الاركيولوجيا الافريقية والانسان الأول . غير أن هذا اتجاه تحف به مزالق علمية كثيرة ككل ما يتصل بالماضى السحيق ، وقد يرتب نتائج ضبخمة على فروض ونظريات تخمينية ، والذين يفعلون ذلك ربما كانوا يفعلون أسوأ مما يفعل أصحاب الفرعونية ، فهم لا يعودون فقط إلى الماضى البعيد المكتوب ، ولكن إلى الماضى السحيق قبل المكتوب . وقبل التاريخ ولا نقول قبل الانسان العاقل !

(1) C.G. Seligman Races of Africa, H.U.L.

وانما حسبنا أن نقول ان مصر التي كانت طليعة ومهد الحضارة في القارة ، قد صدرت اليها كثيرا من انجازاتها منذ فجر التاريخ . وخارج البعد النيلي ، فلقد تأكد هذا مرارا على محور البحر الأحمر منذ رحلات بونت الدالة ، كما يحتمل على محور الصحراء الكبرى حيث وجدت أدلة على المؤثرات الحضارية المادية والثقافية بين بعض قبائل نيجيريا وغرب أفريقيا وبين القبائل النيلوتية في أعالي النيل (١) .

ولكن العلاقات على محور شمال أفريقيا جاءت من نوع آخر أدخل في الوجود العربي الكبير . وهي والبعد النيلي بمثابة ذراعين طويلتين ضخمتين تنتهيان إلى مصر لتتصلا عن طريقها بالحلقة السعيدة في المشرق العربي . فمنذ البداية دخلت مصر مع الليبيين في احتكاك بعيد المدى بالغارات والحملات ، وبالتسرب والتوطن ، سواء في غرب الدلتا أو جبهة الفيوم والصعيد . بل وأنسوا كما رأينا إحدى الأسرار في تاريخ مصر .

كذلك فما أكثر ما امتد التوسع والنفوذ السياسي المصري إلى برقة خاصة أيام البطالسة والعرب . وكانت مصر بوابة التعريب بالنسبة للمغرب كله ، وتواترت العلاقات المتبادلة في العصور الوسطى ، فكان طريق الحج - الذي ترمز اليوم إليه العشرات من

(١) عبد العزيز كامل ، دراسات في أفريقيا المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص

أضرحة ومقابر الشيوخ المغاربة على طول ساحلنا الشمالى الغربى ثم إلى قلب الدلتا ابتداء من سيدى برانى إلى سيدى المرسى إلى السيد البدوى ... الخ - كان هذا الطريق راقدا سنويا أو دائما يصب مؤثراتهم بهدوء فى مصر . وكان طريق التحذير الساحلى الشهير بنيرانه (١) يؤكد هذه العلاقة ، التى وصلت إلى قمتها فى الغزو الفاطمى لمصر . واليوم يمثل أولاد على بمريوط حلقة وصل بشرية بين مصر والمغرب الكبير .

من السهل اذن أن نرى أن البعد الأفريقى فى كيان مصر يتفق فى معظمه وباستثناء هوامش ثانوية مع المجال العربى سواء فى ذلك فى دائرة النيل أو الصحراء أو المغرب . من هنا يبرز السؤال : أين وكيف تقع مصر بين العروبة والأفريقية ؟ وما العلاقة بين الوحدة العربية والوحدة الأفريقية ؟ وهنا تصر الاتجاهات الاستعمارية على ابعاد وعزل العرب - لا سيما مصر التى تلعب اليوم فى السياسة دورا قياديا فى أفريقيا مثلما لعبته قديما فى الحضارة - عن القارة ، وتزعم أن الصحراء الكبرى فاصل طبيعى كالمحيط يقسم القارة إلى قارتين ، ويحدد ثنائية أساسية هى ثنائية العرب - الزنوج ، ويجب أى وحدة أفريقية .

(١) رحلة ابن جبیر ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة ، ١٩٥٥

والنظرية - التي تكاد تبدو كأنها الوجه الآخر لنظرية الاستعمار الأخرى عن « وحدة البحر المتوسط » - تنتهى إلى خلق تعارض مقصود بين فكرتى الوحدة العربية والوحدة الأفريقية . فهما - هكذا هي تصور - خطان متعامدان : إذا قلت بالوحدة الأفريقية شطرت الوحدة العربية ، وإن أنت قلت بالوحدة العربية مزقت الوحدة الأفريقية . ومن ثم تبدو النظرية كلها سلاحا ذا حدين بل متعدد الحدود ، يمزق كل شىء وفى كل اتجاه سواء فى العروبة أو فى أفريقيا ، وهكذا بالضبط هو الهدف الاساسى سياسيا ..

تلك هي القضية كما يضعها الاستعمار ، ولكنها فى الحقيقة وببساطة قضية مزيفة . فمن ناحية لم تكف المؤثرات العربية أو المصرية عن اختراق الصحراء منذ فجر التاريخ القديم . ومن المبالغة أن نتكلم عن الصحراء كمحيط رملى فى عصر الطيران ، ومن ناحية أخرى - وهذا أساس كل خلط وخطأ - فليس المقصود بالوحدة الأفريقية الا « وحدة عمل » ، وحدة تضامن فى المجال الدولى سياسيا واقتصاديا وحضاريا مواجهة لضغوط الاستعمار المشتركة . أما الوحدة العربية فوحدة كيان ومصير ، الأولى لا تستهدف الوحدة الدستورية ، والثانية جوهرها الوحدة الدستورية والاندماج السياسى ، أى أن الوجدتين من مستوى مختلف ، وهو اختلاف فى النوع لا الدرجة ، ومن ثم لا تعارض بينهما . ولهذا

فليس على مصر جناح أن تولى وجهها شطر أفريقيا وبعدها
الأفريقي كما فعلت دائما ، وليس لها أن تنسى أنها بوابة القارة
وحارسها في الشمال الشرقي ، ونقطة الارتكاز بالنسبة لها في
التضامن الآسيوي الأفريقي . كل أولئك دون أن تضعف عروبتها
في أي معنى .

ومن هنا نرى أن ما طالب به البعض أخيرا من النص
دستوريا على أن مصر جزء من أفريقيا يمثل ما ينص على أنها
جزء من الأمة العربية ، إنما هو قياس مع الفارق وينبع من منظور
خاطئ يضع الوحدة العربية على نفس مستوى الوحدة
الأفريقية . فإن ننص على عروبتنا في الدستور ، هو تعبير
سياسي عن مضمون قومي ، ومن ثم هو أمر في موضعه السليم .
أما أننا جزء من أفريقيا ، فحقيقة جغرافية بديهية مجردة لا
يستتبعها بالضرورة أي التزام سياسي أو قومي حتمي ، ولذا
فمكانها الطبيعي في كتب الجغرافيا ولكنها جديرة بأن تبدو في
الدستور فضولا وتزييدا لا مجل له .

البعد النيلـي

أما البعد النيلـي فسيلاحظ ابتداء أن نمط الصعيد الخطي
الطولي Linear ليس « اقتصاديا » من حيث العمران أو

المواصلات أو الانتاج لان كل هذه المجالات انما تخدم الحد الأدنى من السكان اذا اعتبرنا وحدة المسافة ، ويكفى أن نعلم أن الاثنى عشر ألف كيلو متر مربع ونيفا التي تؤلف مساحة الصعيد وتمتد نحو ٨٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب يمكن أن تستوعبها برمتها دائرة مكتنزة قطرها ١٢٥ كم . ان شكل جغرافية الوادى الاقتصادية قد لا يكون الأمثل للجغرافى الاقتصادي ، ولكنه لنفس السبب مثالى للاستراتيجى ولأغراض الحضارة والتاريخ . فالصعيد الخطى هو فى الحقيقة الذى وسع رقعة مصر الكلية بأن أضاف اليها الرقعة الكبرى من غلافها الصحراوى . ولو كان الصعيد ملموما كالدلتا لكانت رقعة مصر الكلية أصغر مما نعرف بكثير . وأهم من هذا أن الصعيد الخطى هو الذى أعطى لمصر عمقا حضاريا فى أفريقيا - هو سهم مرسل نحو قلب القارة حمل حضارة مصر وثقافتها ، مخترقا الصحراء فى مضاء ونفاذ يتحاشى بهما - بقدر الامكان الميكانيكى - الاحتكاك بحواجز الصحراء العنيدة . ولو كان الصعيد ملموما كالدلتا لتغير بلا مرء تاريخ علاقة مصر بالقارة ولكانت أسيوية أكثر مما هى الآن ولأعطت ظهرها للقارة الأم بصورة أو بأخرى . وعلى العكس من هذا ، لو أن نيل النوبة بثنيته المسرفة فى الالتواء ، مضى مستقيما مباشرا لكان رباطا أوثق . ومع ذلك كله فقد كانت الصحراء أبدا عائقا خطيرا فى سبيل تعميق هذا البعد النيلى وتمديده سواء غربا

أو جنوبيا ، كما كانت جنادل النيل - التي يعدها البعض الحد الشمالي للمؤثرات الزنجية أو المتزوجة في حوض النهر - عقبة أخرى في طريق الشريان الوحيد إلى قلب القارة ، ولهذا كانت حدود النفوذ المصري لا تتعدى غالبا الشلال الثاني أو الثالث ، ولو أن النفوذ الحضاري توغل كثيرا حتى أثيوبيا القديمة .

ويقدم حزين نظرية مناخية ثاقبة تفسر جزئيا ميكانيكية التوجيه الجنوبي النيلي لمصر القديمة كمكمل حيناً أو كبديل حيناً آخر للتوجيه الشمالي الآسيوي ، فهو يقترح أن الذبذبات المناخية - التي لا ينبغي بالضرورة أن تكون بعيدة المدى طبيعياً - والتي عرفت مناطق شمال المشرق العربي حتى العصور الكلاسيكية ، كانت تسبب الاضطرابات والقلقل فيها ، وتطرد البدو في غارات تشل مجرى التجارة بين مصر والبعد الآسيوي من ناحية كما تغريهم بغزو مصر في شمالها خاصة من ناحية أخرى . فعندئذ تنسحب القوة المصرية إلى معقلها التقليدي في الجنوب في الصعيد لا سيما حول طيبة حيث تأخذ صبغة دينية تحفزها تلقائياً إلى أرض البخور والمر والعطور - بونت والصومال ، فيسود التوجيه الجنوبي ويتبلور البعد النيلي الأفريقي (١) .

(1) S.A.S Huzayyin, Arabia & the Far East, Cairo 1942, pp. 30-1.

(شكل ٥) المساحات الدائرية في مصر



على أن الاتجاه الجنوبي لمصر Drang nach Suden

لم ينقطع طوال العصور القديمة ويعدها ، فكانت تلك التخوم الجنوبية هي فيما يبدو أرض « النهس » عند المصريين القدماء وأقليم « المريس » في العصر القبطي . وكلها يبدو تاريخيا كهوامش وأطراف على المنطقة الحضارية التي قلبها مصر ، اليها تصل مؤثراتها وعناصرها ببطء نوعا ويفارق زمنى ، وفيها تخضرم بعد أن تكون قد تطورت أوريما اندثرت في القلب نفسه ، وتبدو بذلك إلى حد ما كمثل لو كانت متحفا جغرافيا حيا لتاريخ مصرى انطوى .

وقد كان هذا الاشعاع المصرى يتم - كقاعدة - على محاور ثلاثة كالحزمة : مجرى النيل أساسا ، ثم أودية الصحراء الشرقية ، وطرق قوافل الصحراء الغربية ^(١) . فمصر الفرعونية اتصلت بالنوبة منذ البداية وهي فيما يظن التي أعطتها اسمها نسبة إلى الذهب - نب - الذى اجتذبا هناك . وعن مصر أيضا أخذت النوبة الحضارة وتأثرت لغتها باللغة المصرية ثم القبطية ، بل يعتقد البعض - ربما مجرد تخمين - أن اللغة النوبية هي بقايا حفزية بشكل ما للمصرية القديمة . وقد توسعت الدولة الوسطى في الحملات التأديبية على النوبة ، حتى اذا كانت الدولة الحديثة كان قد تم تمصيرها جيدا وأسست العاصفة نباتا قرب الشلال

(١) عبد العزيز كامل ، ص ٦٤ - ٦٧

الرابع . كذلك احتكت مصر باستمرار بالبجا في مرتفعات البحر الأحمر واشتبكت معهم في معارك تأديبية أخضاعا وردا على غاراتهم المتكررة ، كما اشتبكت معهم في علاقات حضارية وثقافية فأعطتهم كثيرا من حضارتها إلى جانب ديانتها عبادة ايزيس .

وكما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الاسلام . فرغم أن المسيحية اتخذت في مصر شكلا خاصا بها حتى أصبحت القبطية في معنى ما ديانة من الديانات التي توصف بأنها « جغرافية وعنصرية » معا أى تحدد بأقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبعيدا بين النوبة والبجا ، بل توطنت المسيحية وتوطدت في النوبة خاصة حيث نشأت مملكتان هامتان هما دنقلة وعلوة . ومن الغريب أن المسيحية بعد أن هجرت في مصر ، اتخذت من النوبة معقلها على الطريق ، فظلت تقاوم المد الاسلامي طويلا حتى سقطت مملكتا النوبة في القرن التاسع عشر .

وبالمثل تخلفت المسيحية فترة بين البجا ، أما في الحبشة فكانت نهاية - وقمة - الاشعاع الدينى لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية ، وحيث اعتصمت القبطية أساسا في المعقل الأخير لتصبح الحبشة أكبر جزيرة قبطية في أفريقيا بعد أن هاجرت تقريبا من الوطن الأم وتخلفت نوعا ما على الطريق .

وبهذه الهجرة الحقيقية أصبحنا نجد أن ملامح الماضي فى النواة المصرية هى ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية .

ومع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد . فرغم أن من الثابت الآن أن تعريب السودان سبق اسلامه بكثير ، وأن اسلامه عن طريق الجزيرة العربية والبحر الأحمر رأسا سبق اسلامه عن طريق النيل ، فقد لعبت مصر دورا هاما فى دفع المد الجديد وكقاعدة كبرى لتعريب السودان . فمنذ الفتح العربى لمصر اتجه زحف الاسلام إلى السودان ، أما عقبة النوبة المسيحية فقد احتواها الاسلام وغزاها طويلا وعميقا بالانتشار الغشائى الفعال قبل أن يغزوها بالقوة الحربية . ثم انفتح الطريق كاملا .

وإذا كنا نرى من هذا أن تعريب السودان فى العصور الوسطى لم يكن دور مصر وحدها ، فقد ظل البعد النيلى كذلك منكمشا على نفسه طويلا حتى انطلق فجأة وأخيرا فى القرن التاسع عشر أيام الامبراطورية المصرية - العربية - الاسلامية فى حوض النيل وشرق افريقيا . وقد وصل هذا الزحف نحو الجنوب بسرعة إلى بحر العرب - الغزال ولكنه توقف أمام الاستوائية بسبب « السد » لأن النيل الذى كان ينبغى منطقيا أن يكون طريقا متصلا إلى قلب القارة وأعالى الحوض لا يلبث أن يتحول - لنفس الأسباب التى جعلته شريانا هائلا - إلى حاجز مصمت هو السد .

فأضطر المد الشمالى إلى الدوران حوله وتخطيه إلى ساحل البحر الأحمر فى اريتريا والصومال . ولكنه لم يكن قد بدأ بالكاد حتى ظهر له سد جديد سياسى لا طبيعى هذه المرة هو الاستعمار البريطانى فارتد إلى الأبد ^(١) . ومما له مغزاه أن السودان « العربى » إنما ينتهى عند بحر « العرب » بالذات .

وهنا سيلاحظ من الناحية السياسية أن حدود الامبراطورية المصرية العربية الاسلامية قد تعدت حدود حوض النيل بالفعل ، وأنها تقدمت على محورين النيل والبحر الأحمر ، وتعبّر بذلك أوضح تعبیر عن تداخل البعدين النيلى والافريقى لمصر . كذلك تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليم الاستعمارية . فحاول الاستعمار البريطانى أن « يقلب » الانحدار الطبيعى والتاريخى للحوض بعيدا عن مصر ، فسعى إلى فصل جنوب السودان توجيهها له إلى شرق أفريقيا والمحيط الهندى ، وحاول تحريف وجهة السودان الشمالى نحو البحر الأحمر بدلا من مصر النيل . وأخيرا يلاحظ أن مصر بعد أن كانت قد تحولت إلى دولة « مختلطة » جيوبوليتيكيا تتألف من النواة الكثيفة الأم ومن نطاق « واسع » تابع ، عادت دولة كثيفة نووية كما بدأت .

وعند هذا الحد ، يمكن أن نجل خلاص البعد النيلى فى كيان مصر بصفة عامة . بعد أصيل وجوهري لا شك ، لم يعرف

(١) هو سككنز ، ص ٧٩ وبعدها ، محمود كامل ، القانون الدولى العربى ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٤٦ - ١٤٨ .

الانتقطاع بل لعله بعامة زاد عمقا على العصور . غير أنه بعد هذا يغلب عليه الطابع الحضارى والسياسى أساسا ، وهو من هذه الزاوية من طرف واحد بالضرورة : إيجابا فى الشمال وسلبا فى الجنوب . ولكن هذا إنما يعنى النواحي البشرية ، إما طبيعيا فهذا بعد هيدرولوجى بالغ الخطورة بحسبانه أساس الوجود المصرى كله ، وهو ما يمنحه تلك الاهمية السياسية الخاصة .

البعد المتوسطى

إن البحر المتوسط بعد من أبعاد التوجيه المصرى ، قضية لا يمكن بداهة أن تكون خلافية . فالبلد اذ يطل عليه بجهة بحرية مشرفة مترامية نوعا ، واذ يمثل البحر أحد ضلوعه الأربعة ، أو بالأصح الضلع الوحيد الحى الذى يتصل مباشرة بالمعمور المصرى باعتبار الضلع الغربى ميّتا والجنوبى والشرقى شبه ذلك ، نقول إن البلد بهذا لا يملك إلا أن يتفاعل مع البحر ويتعايش . غير أن السؤال هو إلى أى حد ، وكيف يستقر البعد المتوسطى فى وجودنا ؟

فالبعض من مثقفينا يود أو ود يوما أن يجعلنا جزءا من حضارة وعالم يتصورونه هو البحر المتوسط . غير أن هذا الاتجاه ادنى فى الحقيقة أن يكون « رجعة » تاريخية إلى نظرية سادت وروج لها كثيرون فى الغرب ، ولكنها حتى فى ذلك الغرب أصبحت

اليوم بالية أو شبه ذلك . والاشارة هنا بطبيعة الحال إلى نظرية « وحدة البحر المتوسط » الكلاسيكية التي يفترض أن الاستعمار الإغريقي ثم الرومانى حققاها بالقوة بين شاطئى البحر الشمالى والجنوبى حين كان شمال أفريقيا من جبل طارق إلى السويس بل إلى الإسكندرية خاضعا لهما . ولكن من الواضح أن تلك كانت وحدة قهرية مفروضة من طرف واحد ، وسلبية من الطرف الآخر ، ولا يمكن أن تحسم علاقة .

كذلك تكاد النظرية أن تنتهى منطقيا إلى تصور « قارة وسطى » - أو شبه قارة بين القارات الثلاث تتحلق حول البحر ، أو على الأقل تفصل أفريقيا شمال الصحراء عن بقية القارة . ومن الناحية الأخرى ، فقد تلقف النظرية بعض من الكتاب الاستعماريين فى عصرنا هذا وعمل على بعثها والدعوة إليها لأهداف سياسية بعيدة وهى توجيه المنطقة ، سواء مصر أو غير مصر من دول البحر العربية ، توجيهها أوروبا يجرها إلى عجلتها السياسية ، أو على الأقل حتى تتطلع إلى أوروبا كقوة حضارية ، وزعموا فى هذا الصدد أن « أوروبا تبدأ عند الصحراء » (١) .

لكن الواقع أن هذه النظرية المبتسرة يمكن أن تجعل من جنوب أوروبا ملحقا لأفريقيا ، وليس العكس بالضرورة . فإذا كانت الصحراء فاصلا ، فالألب فاصل كذلك ، وإذا قيل ان « أوروبا

(1) Fitzgerald, Africa.

تبدأ عند الصُحراء » ، فقد قيل بالمقابل « عند البرانس تبدأ أفريقيا » (١) . وإذا كان الساحل الأروبي قد طغى سياسيا على الأفريقي ، فقد طغى الثانى على الأول قرونا وقرونا . كذلك فإن توسع المعمور وآفاقه منذ العصور القديمة خطوة خطوة ، أبرز أوروبا كاملة مثلما كشف عن أفريقيا كاملة فى النهاية ، وعاد كل من شاطئى البحر المتوسط يرتبط - والإنسان حيوان برى أولا - بظهيره القارى أساسا . وفى النتيجة فتلك النظرية لا يمكن أن تسليخ شمال أفريقيا عن أفريقيتهما أكثر مما تسليخ جنوب أوروبا عن أروبيتها .

أما حقيقة العلاقة داخل البحر المتوسط ، فنمو وتطور تاريخى مر فى أدوار متعاقبة مرتبطة وثيقا باستراتيجية العلائق المكانية الكبرى فى العالم القديم . فقديما كما رأينا لم تكن دائرة المعمور الفعال لتزيد بالتقريب عن الشرق القديم وحوض البحر المتوسط ، أما أوروبا شمال الألب وأفريقيا جنوب الصحراء فكانتا إما ضبابا وبرابرة وإما مجاهيل وبدائيين . فكان طبيعيا جدا أن يستقطب البحر ذلك العالم لا سيما وهو يتوسطه كما يدل الاسم . كان قبلة أو بؤرة مشتركة للجميع بما فيهم مصر . من هنا علاقاتنا الفرعونية الحضارية والتجارية بكريت المينوية ثم باليونان وروما الكلاسيكيتين عدا الشام وقبرص إلخ .

(1) W. Z. Ripley, Races of Europe 1900, p. 272

أما فى العصور الاسلامىة فقد أصبح البحر المتوسط بعدا حقيقيا وخطيرا فى كياننا حيث كان كل من البحر ومصر مواقع خطى وحلقات حتمية فى طريق تجارة المرور العالمىة . فالتجمت مصر بالبحر ، ولكن بالذات خاصرته الوسطى ، وكانت الاسكندرية ودمياط مع البندقية وجنوة وبيزا كالمدين المترابطة على البعد ، وامتد بينها جسر بحرى بمعنى الكلمة . فكانت الاسكندرية والقاهرة موطننا دائما ، خاصة أيام المملوكية ، لمستعمرة نشطة متجددة من تجار المدن الإيطالية (١) . وبالمثل كانت علاقاتنا الكثيفة مع الشام تتم بالبحر أكثر منها بـالسابر . حتى الأخطار الخارجية جاءتنا على البحر ، فأكدت الصليبيات بعدنا المتوسطى وإن يكن عسكريا .

وإذا كان العصر العثمانى قد شهد هجرة تجارة المرور العالمىة ، فان توجيهنا المتوسطى لم ينقطع تماما ، وإنما انتقلت البؤرة من خاصرة البحر إلى حوضه الشرقى أو اللفانت بمعناه الواسع . وحتى مع الخاصرة لم يعدم الأمر أن حلت التجارة المحلية محل العالمىة ، ولو أنها كالجداول بعد نهر . والواقع أن العثمانية ربطتنا مع اللفانت ومع الأناضول أكثر مما نتصور عادة، فقد اشدت الاتصال بعاصمة الاسلام « اسلامبول » وسواحل البلقان فى اليونان وألبانيا ... إلخ . وانتقل كثير من مهاجرى هذه

(1) Clerget, Le Caire, t. II.

المناطق الطاردة الينا ، أو جنودها ، وأقاموا أو انصهروا ابتداء من الانكشارية حتى أرناؤوط وألبان محمد على ... إلخ ، وبقيت أسماءهم المعربة تكشف أصولهم أحيانا .

[وقد يمكن أن نذكر هنا - عابرين - بعض مثل هذه الأسماء ، التي تستخدم على الطريقة التركية اللام في النسبة ، والتي ما زالت تنتشر بيننا ، فثمة الدرملى (من مدينة درامسا في مقدونيا) ، والسلانكلى (سلانيك) ، الحريدلى أو الجريتلى (كريت) ، الاسلامبولى (استانبول) ، المستيرى (موناستير في البلقان) ، الأزميزلى (أزمير) ، هذا عدا قبائل الموراليا (من المورة) فى الشرقية الآن . وهذا - بالمناسبة - يذكر بمجموعة مماثلة من الأسماء المشتقة من جهة الالتصام بين الاناضول والشام : كالعنتبلى (من عنتاب) ، المرعشلى (مرعش) ، المردنلى (ماردين) ، أورقلى (أورفا) ، الخربوطلى (خربوط) ، البابلى (الباب قرب حلب) وانلى (بحيرة وان) ، وهكذا ... إلخ] .

هذا ومع محمد على والتغريب والأوروية، استمر ارتباطنا بشرق الحوض ، ولكن أضيف إليه غربه خاصة فرنسا وإيطاليا ، إلى أن انقرضت بالتدريج العلاقة مع شرق الحوض . ثم جاءت قناة السويس فأعادت تأكيد البعد المتوسطى فى كيان مصر ، ولو أننا نكون أقرب إلى الحقيقة اذا قلنا حققت عالمية مصر ، التى لم يعد البحر المتوسط إلا حلقة فى سلسلتها .

تلك هي دورات المد والجزر في بعدنا المتوسطى ، ومنها نرى أن بوهلة مصر الجغرافية كانت تعكس - ولم تملك إلا أن تعكس - نبض البحر وحوضه ، فكانت ذبذباته تنتقل كالموجات ليتردد صداها محليا ، ولعل أبرز ما كان ذلك فى المدن العواصم وموانئ الساحل، فكانت أقدارها ومصائرهما وأجرامهما تتحدد بتلك الذبذبات والاشعاعات ، فابان الكلاسيكية خلقت الاسكندرية من لا شىء لتصبح قلب العالم الهلينى البطلمى وذلك بموقعها المناسب لأغراض الاستعمار البحرى على جبهة الالتحام بين الظهير المصرى (الهنترلاند) والنظير اليونانى (الفورلاند) ، غير أن هذا كان يتركها من وجهة الظهير أشبه بمدينة غربية أجنبية لصقت بسيف البحر المصرى كما رأينا أكثر منها نبتا انبثاقيا طبيعيا .

أما فى العصور الوسطى ومع علاقات البندقية وجنوه فكان لرشيد أهمية الطريق ، حتى اذا تحول التوكيد إلى شرق البحر كانت الصدارة لدمياط وتنيس حيث لا تزال الأولى تحتفظ بآثار تلك العلاقة الشامية فى وظائفها المعاصرة . وقد ورث محمد علي هذا الوضع ، ولكنه فى اندفاعه نحو الغرب عاد أولا إلى رشيد ، إلا أن حاجته إلى نافذة حقيقية على أوروبا - كحاجة شبيهة فى روسيا بطرس الأكبر - أدت به إلى إعادة خلق الاسكندرية -

مثلاً خلق هذا سان بطرسبرج ، ورغم طفرة الاسكندرية ودورها في تجارتنا وعلاقاتنا الخارجية ، فقد جاء الطيران ليقلل نوعاً من دور البحر ودورها النسبي ولينقل الثقل المطلق إلى القاهرة الداخلية (١) .

من هذا كله تتضح أبعاد الموقف ، فلا جدال أن البحر المتوسط بعد ، وبعد هام ، في توجيهنا الجغرافى ، فهو نافذة لمصر على الشمال ، وضابط إيقاع لنبضها الحضارى والمادى ، غير أن من الواضح أنه توجيه متقطع يشد حيناً ويضعف حيناً ، أى أنه مذبذب بين شد وجذب ، ثم أن دور مصر فيه استقبالى أكثر منه ارسالى ، وإن كانت العلاقة عكسية فى التاريخ القديم ، كما أن دوره هو فى كيان مصر ربما تضاعف على مر التاريخ باطراد ، وذلك لأن دور البحر المتوسط ككل قد قل نسبياً مع اتساع العالم . أما ما نرى من خطورة علاقاتنا بأوروبا المعاصرة عن طريقه فهى لا تجعل منه إلا محطة طريق أكثر منها محطة وصول ، ورغم أن الجزء الأكبر من تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا الحضارية تعبر البحر المتوسط اليوم ، فإن نصيب دوله منها محدودة إلى حد بعيد ، ومعروف كقاعدة عامة فى التجارة الدولية أن العلاقات التبادلية بين كل دول الحوض ضعيفة بصورة ملحوظة لتشابه الانتاج فيه (٢) .

(1) Clerget, t. I; Hamdan, Studies in Egyptian Urbanism pp. 22-3.

(2) Siegfried, Mediterranean, p. 179

وبعامة فبعدنا المتوسطى حضارى أكثر منه طبيعيا ،
واقصى أكثر منه بشريا . وهو فى النهاية وعلى خطورته
وأهميته بعد تكميلى لا يرقى بالقطع إلى مستوى البعد الاسيوى أو
العربى الذى هو أسبق وأثبت . وعلى أية حال ، فلعلنا لا نغالى اذا
قلنا ان دور البحر المتوسط فى مصر أقل منه فى معظم بلاد
الحوض ، ويكفى فى هذا الصدد أن نقارن بالشام أو بالمغرب
فضلا عن أشباه الجزر الاوروبية الثلاث .

وخلف هذا التحديد والحدود ترقد الجغرافيا . فأولا ، الحوض
كله تطوقه وتغلفه حلقة جبلية متصلة تقطع الساحل الشريطى
المختنق عن الداخل مما يجعل الأول بيئة طاردة تقذف بالسكان
إلى البحر كمجتمعات أمفيبية حقا - وذلك باستثناء مصر . فهنا ،
وهنا فقط ، تنكسر الحلقة وينفسح السهل الساحلى وينفتح إلى
وادى النيل الضخم . فعوامل الطرد فى البر لا توجد ، بل له
على العكس كل الجاذبية . ومن ثم كان نداء النهر أقوى بكثير من
نداء البحر .

ثانيا ، نجد أن كل وحدات الحوض تطل على البحر بجبهة
بحرية مستطيلة ممدودة كالمغرب والشام مثلا ، ولكن مصر -
كفرنسا فى هذا الصدد - تطل عليه عموديا أو رأسيا . فالنيل -
كالرون - يتعامد على البحر فى نقطة تماس أكثر منه بجبهة تواز ،
لا سيما أن قطاعا كبيرا من قاعدة الدلتا بحيرات ومستنقعات

تفصل عن البحر . كذلك ولذلك فان مصر - كفرنسا - لها علاقتها بالبحر ولكنها ليست العلاقة الوحيدة في كيانها ، فكما أن فرنسا دولة بحرين ، فكذلك مصر ، وكما أن لفرنسا قاعدتها الارضية الضخمة خارج الحوض ولها أبعادها في غرب أوروبا الاطلسية ومشارف وسط أوروبا ، فكذلك لمصر أبعاد أكثر أهمية في آسيا وأفريقيا .

وأخيرا ، يلاحظ أن مصر هي أبعد وحدات الحوض عن سواحله المقابلة الهامة ، كما أنها مناخيا الوحيدة في الحوض التي لا تتبع أساسا مناخ البحر المتوسط . ولعلنا ان أردنا أن نضع دور البحر المتوسط في ميزان قيمنا الاقليمية ، أن نقرب من الحقيقة أو أن نقربها اذا قلنا انه أقوى بالتأكيد من دور البلطيق في توجيه روسيا مثلا ، وأشبه بالتقريب بدور البحر المتوسط في توجيه فرنسا .

تعدد الانقسام

كيف تفاعلت أبعاد مصر الأربعة ، خاصة البعدين الاسيوى والافريقى ، في شخصية مصر ؟

من الخطأ أن نتصور العلاقة بين البعدين الافريقى والاسيوى لمصر التاريخية أو المعاصرة على النحو الذى يحاول البعض أن يصور به العلاقة بين البعدين الاسيوى والأوروبى للروسيا

القيصرية مثلا . صحيح أن مصر هي أكثر أجزاء أفريقيا أسيوية و أقلها أفريقية ، بمثل ما أن روسيا كانت أكثر أجزاء أوروبا أسيوية و أقلها أوروبية، ولكن " ازدواج الشخصية " الذي ينسب إلى روسيا لا يصدق على مصر . فقد كانت روسيا تتجه بكليتها إلى جانبها الاسيوى حين كانت تلقى رفضا أو هزيمة أو صدا فى أوروبا و العكس (١) . و لكن الابعاد الأفريقية و الاسيوية بالنسبة لمصر ليست مناورة أو تكتيكا سياسيا بل هي عناصر أصيلة فى كيانها الحضارى و التاريخى . وليس صحيحا مطلقا أن مصر فى السنوات الأخيرة لم تتجه و جهتها الأفريقية القوية بوضوح الا بعد أن لاقت المتاعب فى المشرق العربى و حدثت الردة الانفصالية فى سوريا ..

وبين تركيا و مصر مشابهاة على السطح قد تغرى بالمقارنة ؛ فتركيا جسر بين آسيا و أوروبا بمثل ما أن مصر جسر بين آسيا و أفريقيا . بل إن الجسم الأكبر فى كل منهما يقع فى قارة ، بينما لا يقع فى القارة الاخرى الا قطاع صغير : سيناء و تراقيا على الترتيب ، و فى كلا الحالين انما يفصل بينهما ممر مائى عالمى خطير . أضف إلى ذلك التناظر القريب فى حجم السكان . ولقد

(1) G.B. Cressey, Asiaa' s Lands & Peoples,1952.

تمددت تركيا في أوروبا حتى فيينا كما وصلت مصر إلى البحيرات في أفريقيا ، واندفعت كل منهما في آسيا من الناحية الأخرى . ولكن كل هذا تشابه مضلل لأنه سطحي ، وسطحي لأنه جزئي فربما ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر من الاستبس كقوة « شيطانية » مترحلة ، واتخذت لنفسها من الاناضول وطنًا بالتبني . وبلا حضارة هي ، بل كانت طفيلية حضارية خلاسية استعارت حتى كتابتها من العرب . ولكن أهم من ذلك انها تمثل قمة الضياع الحضاري والجغرافي ، غيرت جلدها وكيانها أكثر من مرة : الشكل العربي استعارته ثم بدلتها بالشكل اللاتيني والمظهر الحضاري الآسيوي نبذته وادعت الوجهة الأوروبية ، انها بين الدول بلا تحامل الدولة التي تذكر بالغراب يقلد مشية الطاووس . وهي في كل أولئك النقيض المباشر لمصر ذات التاريخ العريق والأصالة الذاتية والحضارة الانبثاقية .. الخ .

بعد هذا ربما انصرف الذهن لثالث وهلة إلى بريطانيا بموقفها بين أوروبا والكونغول : فهي موقعا جزيرة - أرخبيل - على ضلوع أوروبا يمثل ما أن مصر جزيرة صحراوية على مشارف أفريقيا ، وكل منهما امتاز بقدر ما من عزلة خفيفة ، ثم ان امتدادات بريطانيا تقع خارج القارة إلى الكونغول كما أن مصر تتعدى أفريقيته إلى باقي العالم العربي . ولستنا نريد بعد هذا أن نتبع المقابلة إلى عنصر الاستعمارية والمحافظة الذي عرفته كل منهما

ولا إلى أن كلا منهما أكتف وحداث قارته سكانا وأقدمها سياسيا وكانت له الصدارة فيها لفترة أو أخرى . ولكن الشيء الهام أن حيرة بريطانيا وتذبذبها بين القارة والكومنولث (غير المنظور) لا مثيل لها في حالة مصر التي لا تجد تعارضا أو انفصالا بين بعديها الحيويين .

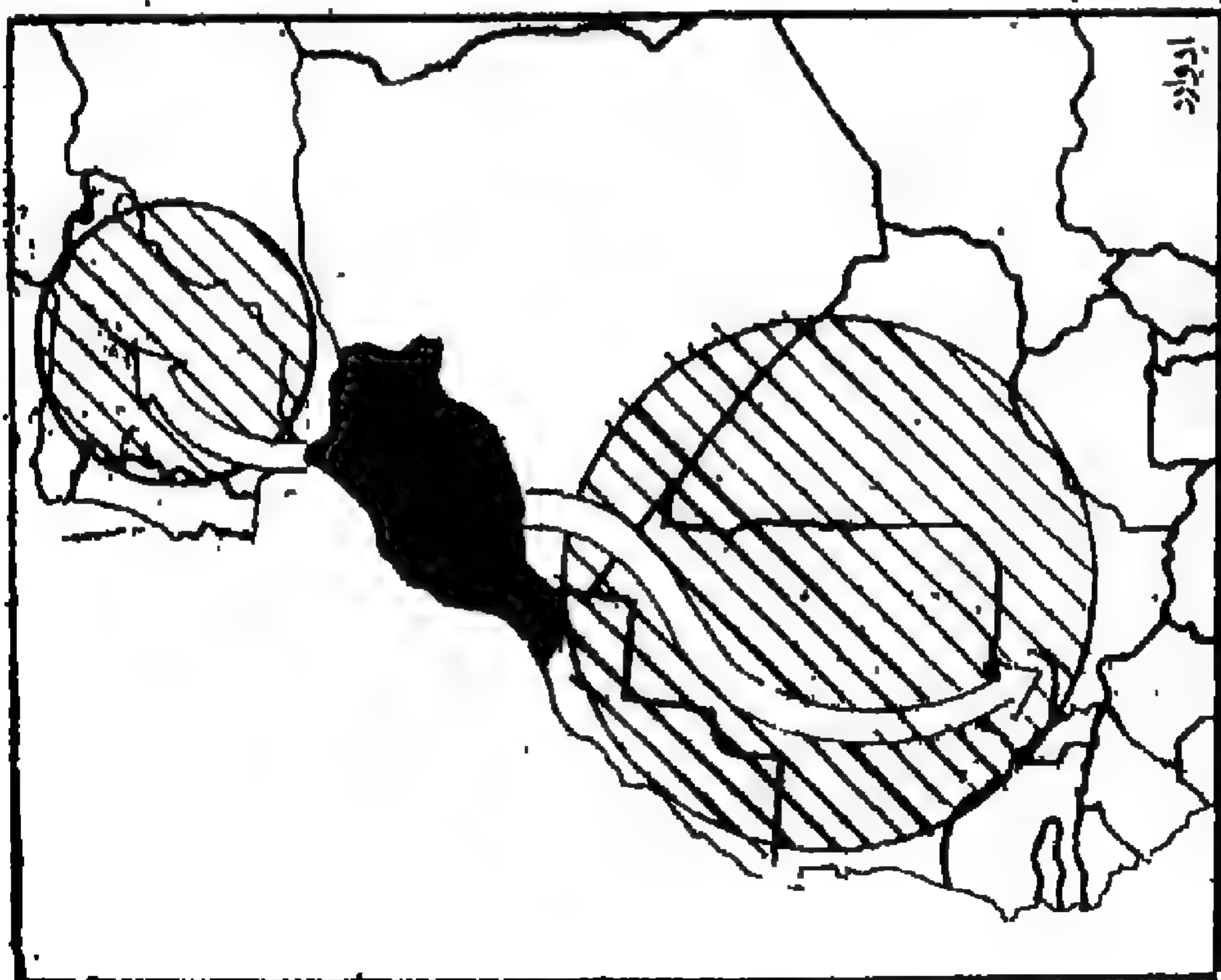
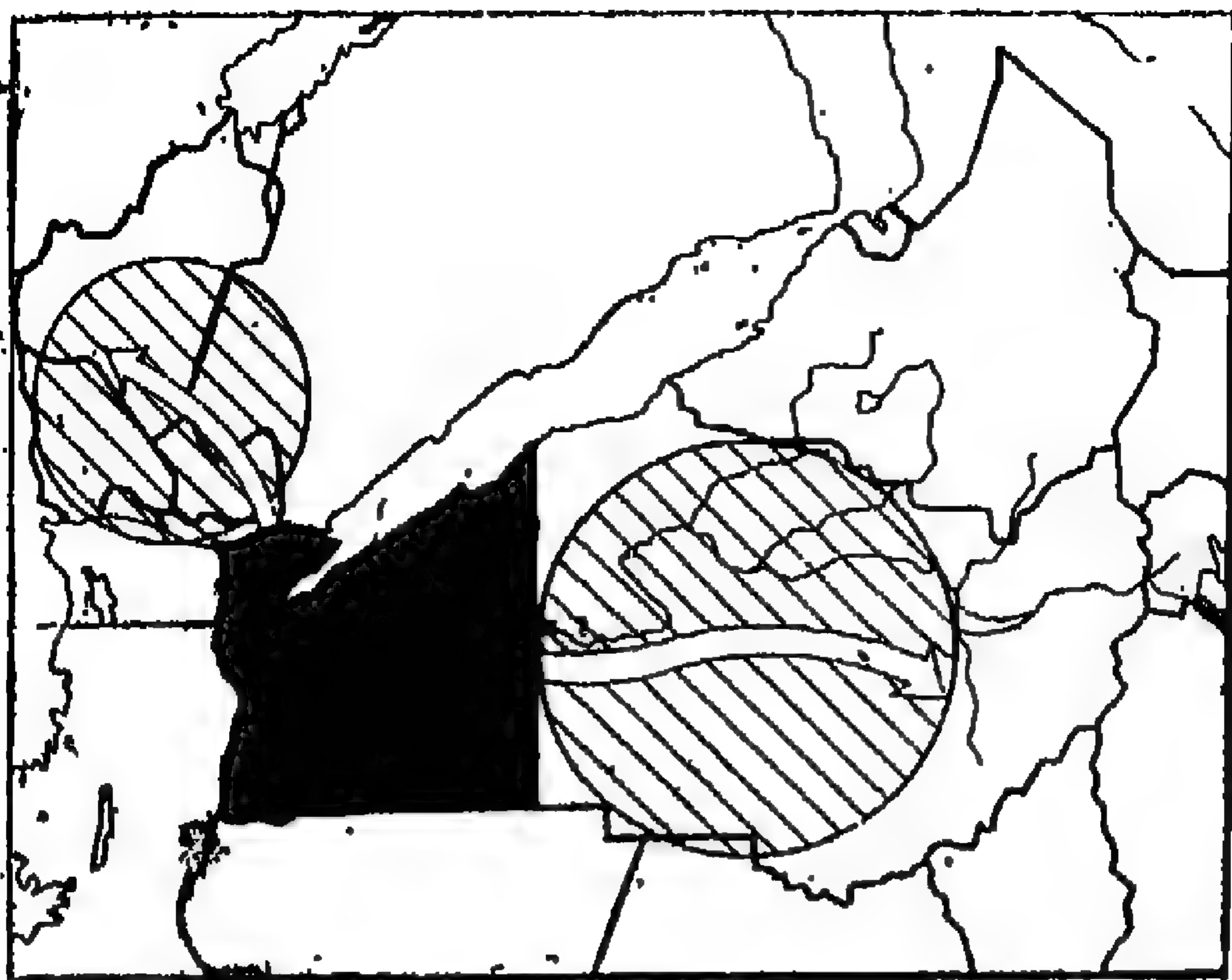
ولعل أقرب تشبيه إلى ثنائية الابعاد المصرية هو المثل المراكشى . فكل من مصر والمغرب الأقصى (مراكش) يتناظر في موقع الركن والزاوية في أفريقيا ومن ثم في دور المحط وقاعدة الاحتشاد والتوزيع ، فكان لكل منهما توجيه جغرافى مزدوج عبر التاريخ : مصر شمالا إلى الشام وآسيا وجنوبا إلى السودان وحوض النيل وشرق أفريقيا ، ومراكش شمالا إلى اسبانيا وجنوبا إلى « شنقيط » (موريتانيا) وغرب أفريقيا . ولكن البعد الشمالى الاوروبى لمراكش ، بعد أن كان « المغرب الاوروبى » بكل معنى ، لم يلبث أن بتر تماما ، بعكس نظيره المصرى . وقد كان هذا مما نقل مركز الثقل إلى البعد الجنوبى نهائيا فى حالة مراكش ، بينما ظل نظيرة المصرى مهملا أو ضعيفا .

وفيما عدا النيل ، فموريتانيا بالنسبة للمغرب هى كالسودان بالنسبة لمصر . بل ان تسمية السودان فى حوض النيل تكرر تسمية مماثلة فى المغرب حيث مازال السكان - بحسب الأصل - ما بين « بيضان وسودان » . وكما كانت مصر (الواحة

الصحراوية) هي القاعدة البشرية التي بدأ منها تعريب السودان ، كانت مراکش (الواحة الساحلية المتوسطية) هي القاعدة البشرية « للمرابطين » فى إسلام وتعريب موريتانيا حتى السنغال - ومعروف أن كلمة سنغال هي تحريف فرنسى لاسم الصفة من صنهاجة كبرى القبائل البربرية المستعربة فى العصور الوسطى والتي شاركت فى الزحف جنوبا . وكما كانت مصر رائدة النيل ، كانت مراکش سيدة غرب الصحراء الكبرى بلا جدال .

والخلاصة ان دور مصر الثنائى فى آسيا وأفريقيا أشبه ما يكون بدور المغرب الثنائى فى أوروبا وأفريقيا . وفى كلا الحالين كانت هذه الثنائية أصيلة صحية فى كيان الشخصية الاقليمية وليست « انفصاما » مرضيا نتيجة للمضاربات الانتهازية السياسية كما عرفت بلاد أخرى فى الشرق والغرب .

« شكل ٦ » البعدان الآسيوي والأفريقي لمصر ، ومقارنة مع المغرب



الفصل الثامن

الاستمرارية والانقطاع

فرعونية أم عربية ؟

الاستمرارية

لعل أنسب مكان لهذه الخاصية المتأصلة في الشخصية المصرية - الاستمرارية - هو نهاية المطاف أو قريبا منها ، لأنها صفة مشتركة بين كل جوانب الشخصية الأخرى . فما من كاتب تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر في إلحاح على عنصر الاستمرارية في كل مقوماتها ومقدراتها ، وقد ضربت «مس بلا كمان» مثلا معروفا حين تتبعت خلال التاريخ منذ الفراعنة حتى الوقت الحالى عشرات من الملامح الاجتماعية والثقافية ، والتقاليد والعادات ، والألفاظ والأفكار ، ابتداء من المحراث حتى شم النسيم ومن وفاء النيل حتى الختان . فالماضى دائما يعيش فى الحاضر أو يرقد خلفه . وربما بالغ البعض وأسرف فى المبالغة فقال « مصر

التي لا تتغير Immutable Egypt « ، وتحدث عن حضارة
أبى الهول . وربما استنتج البعض أن روح المحافظة الشديدة هي
طابع قومي عميق الجذور .

والمؤكد أن القاعدة العامة في الخلفية التاريخية لمصر هي
الاستمرارية بقدر أو آخر . ولكن المهم ألا نبالغ في تقديرها
وتقديرها ، فليس صحيحا تماما أن الحياة في مصر كانت تكرارا
لا نهائيا لمعادلة ميكانيكية كما يصور مارش فيليبس بقوله « إن
مصر بالتأكيد - من بين كل بلاد العالم - هي التي تقترب فيها
الطبيعة أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكي والتكرار
الميكانيكي . ونمط ترتيب الاقليم نفسه نمط رياضي بسيط من
التكرار الذي لا يتقدم ولا يتغير » ^(١) . ومثله يفعل فيدن حين يقول
عن مصر الحديثة المعاصرة « . أمامك ترقد مصر القديمة بلا
تحنيط ، وإنما محفوظة في بلسم الشمس وفي غرائز السكان
المحافظة » ^(٢) . فالمغالة الكاسحة هنا جد واضحة .

والحقيقة أن الاستمرارية المصرية لا تعني التكرار
repetitive ، بقدر ما تعني التراكمية Cumulative ولعل
قولة نيوبري أدنى إلى أن تعبر عن هذه الحقيقة : « مصر وثيقة من
جلد الرق ، الانجيل فيها مكتوب فوق هيروغليف ، وفوق ذلك القرآن ،

(1) Works of Man p.61.

(2) Land of Egypt, p. 8.

وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروءة جلية « (١) . إننا
يمكن أن نضعها قاعدة عامة إنه إذا كانت جغرافية مصر تراكبية
أساسا ، فإن تاريخها تراكمى فى الدرجة الأولى . وإذا كان ثمة
استمرارية - واستمرارية لا شك هى - فإنها معتدلة
ونسبية .

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية . فالمركب
الحضارى الذى نمته مصر منذ البداية كان يمثل ، فى واقع الأمر ،
حالة تلاؤم بينى Symbiosis محكمة ، وحقق علاقة فعالة
Workable connection مع ظروف البيئة الطبيعية لم يكن
من السهل دائما التقليل من قوتها أو التجويد عليها ، ومن هنا بدت
حضارة بطينة الخطى ثقيلة القدم كما يقول برودريك (٢) . كذلك لا
شك أن دور الصحراء فى مصر كان سلبيا أكثر منه إيجابيا إذا ما
قورن بالعراق مثلا . فهو فى مصر منع إغراق الحضارة المحلية فى
طوفان من التيارات الأجنبية ، بينما فى العراق مكن للتيارات أن
تتوالى بلا انقطاع وترج الوجود الحضارى والبشرى المحلى كل
مرة . ولا شك أن دور البداوة والرعاة فى تاريخ العراق الواحة
الاستبسية أقوى منه بكثير فى تاريخ مصر الواحة الصحراوية .

(1) P.E. Newbarry, " Egypt as a Field for Anthro pological
Research Brit, Assoc., 1924, p. 19

(2) Brodrick Tree of Human History, p. 104

كما أن موقع مصر كان أبعد عن قلب آسيا مصدر الهجرات والتيارات التاريخي . وبينما خضع البدو والرعاة المحيطون لمصر في أغلب مراحل التاريخ ، خضعت العراق في مراحل كثيرة لحكم الرعاة البدو (١) . وهكذا فإن مصر كان لها على العراق ميزة « الدفاع بالعمق » : كانت تستطيع دائما أن تشتري الزمان بالمكان . . ولهذا فإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية تخلو من الهزات العنيفة والانقطاعات الفجائية – بعكس العراق تقريبا .

وقد ظلت هذه الاستمرارية تتمثل في نوع من التوازن الاستاتيكي Static equilibrium في جوهره طوال الجزء الأكبر من تاريخ مصر . ويتضح هذا خاصة في الزراعة العمود الفقري للحضارة المادية واللامادية المصرية . فتاريخ الفن الزراعي المصري يمكن أن يقسم كما رأينا بوضوح إلى عدة مراحل «جيوتكنية» تحتل واحدة منها بعينها (مراحل الفن القديم) الجزء الأكبر من تاريخ مصر . وهي اذا كانت قد خضرت وازمنت طويلا وعاشت تاريخا ألفيا طويلا ، فإن المرحلة الباليوتكنية لم تكن توازنا ميتا بل كانت بلغة هيربرت سبنسر « توازنا متحركا Moving equilibrium » ، بفضل تغييرات صغيرة وحركات قصيرة ولكنها تراكمية . فمنذ أيام اليونان أخذت مصر بالطنبور ومنذ البطالسة أدخلت الجاموس ومنذ الفرس الابل ، ومنذ العرب عرفت

(1) Benjamin Thomas Loc cit., p. 424

محاصيل جديدة كالقطن والارز ... الخ . أما المرحلة الجديدة مرحلة
الفن الزراعى الحديث (النيوتكنى) فقد اعتمدت فى تحريكها على
قوى حضارية خارجية وكانت انقلابا اقتصاديا وحضاريا جذريا
كاملا . فانقلاب الرى الدائم كما رأينا هو بالنسبة لمصر
كالانقلاب الميكانيكى بالنسبة لانجلترا ، وانقلاب القطن كالانقلاب
الصناعى .

ولا شك أن انقلاب الرى والزراعة الحديث قد غير وجه مصر
تماما ، وأحدث انقطاعا أساسيا فى كيانها . كان عملية تتابع
للسكنى Sequent occupance بكل معنى للكلمة . لقد غير
وجه اللاندسكيب الحضارى كلية حين خلق حالة من الهيدرولوجيا
المقلوبة Inverted hydrology فبعد أن كانت مصر تتحول
أثناء الفيضان إلى بحيرة موسمية كبرى متصلة . تنقطع القرى
وحلات الأكوام وتختطها الجسور النحيلة ، انعكست الصورة تماما
فأصبح الوادى الآن جافا الا من آلاف الترع والخنادق ، ومع هذا
الانقلاب الهيدرولوجى تحرر المسكن القروى من إسطار القرية النووية
المجمعة وانطلق نحو التبعض بدرجة أو بأخرى سواء كعزب أو كتراپ
من المنازل poussière de maisons .

كذلك تغيرت وجهة مصر كما تغير وجهها : فبعد اقتصاد
الحبوب المتنوع والكفاية الذاتية ، قلبت زراعة المحصول الواحد

الاقتصاد بطننا لظهر ، ووجهته من السوق المحلية إلى السوق العالمية . ومن المحقق أن هيكل الاقتصاد المصرى المعاصر فى تطور داخلى وثيد لكنه جذرى ، من ارهاصاته مفارقات تطويرية مثيرة ، فقد بدأت مزرعة قطن لانكشير التقليدية تصدر الفزل والمنسوجات إلى أوروبا بما فى ذلك بريطانيا ، بينما أخذت صومعة غلال روما التاريخية تستورد القمح من دول أخرى من بينها ايطاليا ! على أن الذى لا شك فيه هو أن الانقلاب الذى بدأ بالرى والقطن كان بداية وأداة الانقلاب الحضارى الحديث وعملية « التغريب » . ولا شك أن القطن بالذات كان وسيلة شرائنا لهذه الحضارة الأوروبية .

ومن الناحية الاجتماعية فلا جدال أن مصر اليوم تحمل مجتمعا يختلف كما وكيفا عن مجتمع مصر القديمة التقليدى . فلا مجال للمقارنة بين حجم السكان بالامس واليوم بعد أن تضاعف سكان الوادى بل وتخطوا فعلا ضعف الطاقة القصوى القديمة . وأما كيفا فالثورة السياسية الاشتراكية طفرة فلتة فى تاريخ مصر غيرت كل تركيبها السياسى والاجتماعى ، مثلما أتت ثورة التحرير قلبا كاملا لتاريخنا الاستعمارى الذى طال وأزمن .

تلك أذن ملامح انقلابنا الحضارى الحديث وهذا نتجه النهائى . وقد يرى البعض أن هذا الانقلاب المعاصر هو أخطر

عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر ، وانه لذلك ، الا أن هذا لم يكن مقصورا على مصر أو بضع حالات غيرها ، بل أتى ظاهرة عالمية معدية . ولهذا قد يجوز لنا أن نقتطعها من شرط الزمن ، وحينئذ ستنبقى لنا استمرارية نادرة فى الحضارة المادية عبر القطاع الأكبر من التاريخ المصرى .

وإذا كان توينبى يقول إنه عيبا بحث عن الحضارة الفرعونية فى كيان مصر الحديثة ، ويعلن لذلك أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم ، فإن هذا صحيح بالتأكيد فى الجوانب اللامادية ، كما يصدق كذلك على كثير من نواحي الحضارة المادية . ولكن هناك بقايا ورواسب مادية مازالت تكمن - ربما على استحياء وفى خباء - فى النسيج الحضارى المادى المعاصر . ولعل الزراعة الحوضية أهم هذه الخيوط : نعم هى تحتضر منذ قرن وأكثر ، ومع ذلك فلم يدفنها نهائيا إلا السد العالى .

واليوم لم تعد مصر الفرعونية إلا مكسرة فى المتحف أو معلقة كالحفريات على سفوح الهضبتين ، أما فى الوادى فقد انقرضت كما انقرضت من قبل تماسيح النيل من النهر . ولهذا فنحن ننتهى إلى أن الحضارة الفرعونية قد ماتت فى مجموعها ، دون أن ينفى ذلك الاستمرارية المحورية فى حضارتنا المادية .

ويمكننا أن نخلص من هذا كله إلى أن هناك أربع علامات كبرى فى تاريخ مصر الحضارى أثرت تأثيرا هائلا فى كيانها : اكتشاف

الزراعة وبدء الحضارة نفسها ، ثم التعريب والإسلام ، ثم تحول التجارة إلى طريق الرأس ، وأخيرا وحديثا الحضارة الغربية . كل واحدة من هذه كانت انقلابا كاملا وانقطاعا جوهريا . هناك إذن بطريقة ما تطور عن طريق الثورة evolution by revolution ولكن شدة ترامي الوراء التاريخي لمصر يجعلها جميعا تبدو غير متعارضة مع الاستمرارية العامة أو محطمة لها . وهي إذن - فى معنى - ثورة بطريق التطور revolution by evolution

من هذه العلامات يمكننا أن نستبعد اكتشاف الزراعة باعتباره نقطة ابتداء لا تقاس إلى ما قبلها . كما أن تحول التجارة لم يكن تغييرا بقدر ما كان هبوطا وانحدارا . وأما الحضارة الغربية فهي طارئ حادث جدا . وليس مقصورا على مصر بل هي أول حضارة عالمية فى التاريخ . ولهذا لا يتبقى لنا فى تاريخ مصر سوى انقلاب التعريب الذى من بعده أصبحت جزءا لا يتجزأ من العالم العربى وعاشت غالبا اقليما أو رأسا فى دولته السياسية وفى ظل وحدته القومية . ولهذا اذا كنا نقول إن إنجلترا مثلا تمتاز بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى ، بينما تمتاز فرنسا بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى ^(١) ، فإننا يمكننا أن نقول إن

(1) H. J. Fleure, ed., La Personnalité géog de la France, La Blache, 1946, p. XV.

تاريخ مصر يمتاز بالاستمرارية في حضارتها المادية والانقطاع في حضارتها اللامادية ..

الانقطاع

تلك الاستمرارية المادية التي تسود التاريخ المصرى لا ينبغي اذن أن تغفلنا عن ذلك الانقطاع الهام للغاية في الناحية اللامادية : في الحياة الثقافية والروحية : التعريب والاسلام ، وصحيح أن الانقطاع لم يكن بالمعنى « الجنسى » بقدر ما كان بالمعنى الحضارى ، وصحيح أن التعريب - وأكثر منه التبشير بالاسلام - مضى أبداً وأقل مدى في مصر منه في بلد كالعراق الذى هو أقرب موقعا إلى البلد الأم وأدخل موضعاً للبدو والرعاة ، ولكن هذا الانقطاع يظل أعظم حقيقة في تاريخ مصر الثقافى والروحى ، ويمثل نقطة تحول حاسمة وخط تقسيم في وجودنا اللامادى . ولا بد أن ندرك أن إهمال هذه الحقيقة أو الاهتمام بها قد أصبح له مغزاه السياسى الخطير . فهناك من يحاول أن يبالغ في جانب الاستمرارية في حياتنا لا يبرز أصالة ما ولكن ليقبل من جانب الانقطاع ، وبالتالى يخضع في العهد الفرعونى في تاريخنا فيبعدهنا بذلك عن عروبتنا وهما ليس محالهما . هم يفعلون ذلك حين يتساقطون في كلام له خبىء « فرعونية أم عربية » ؟ ونود أن نضيف « بين قوسين » إنهم قد يخفون نفس

السؤال وراء قضية أخرى جديدة هي المقابلة بين الوحدة العربية والوحدة الإفريقية . فهم يرتبون على المقدمات السابقة أن مصر « ليست عربية ولكنها مستعربة » ، « ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية » ، « ليست عربا ولكن أشباه عرب » . لقد اندثرت كلمة « المستعرب Mozarabe » في المغرب الأوربي ومعه ، ولكن هناك الآن من يبدو أنه يعمل لبعثها في المشرق العربي ... والهدف من كل هذه الدعاوى هو دائما تخريجات سياسية واضحة ترمى إلى التشكيك في عروبة مصر وبالتالي إلى عزلها عن العالم العربي .

ونبدأ فنقول إن مصر لم تكن الوحيدة التي أثير حولها هذا الجدل ، فالسودان وصف بأنه أفريقي وليس عربيا ، والمغرب زعموا أنه بربري لا عربي ، وقيل عن لبنان حينا والشام حينا آخر إنه فينيقي أو سوري وليس عربيا ، والعراق كذلك لم ينج من الاتهام . بمعنى آخر أن كل أجزاء العالم العربي خارج الجزيرة العربية دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب لم يكونوا عربيا « جنسيا » . ولكن هذا الأساس ينهار من اللحظة التي يتطلب فيها « عروبة جنسية » ، فالعروبة مضمون ثقافي لا جنسي أولا . ومع ذلك فكل الغطاء البشري الذي يغطي ما يعتبر الآن العالم العربي هو أساسا

فرشة واحدة من جذر واحد ، وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموي بين العرب الوافدين والسكان الاصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى . على أن الذى يكشف خواء المناقشة من أساسها ويجعلها جوفاء حقا إنها تمثل منطف مزايده وهروب : ففي عقر دار العرب ستظل تجد « العرب العاربة » و « العرب المستعربة » ! ولكننا لا نسمع من يقول إن عرب الشمال ليسوا عربا ولكنهم متكلمون بالعربية . ولا ندرى إلى أى مدى يمكن المضى فى تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من اصالتها !

والواقع أن هذا المنطق من شأنه أن يجعل العرب كالامريكيين : فهو يخلق فى الذهن ما يمكن أن يسمى hyphenated-Arabs على غرار hyphenated-Am-ericans بمعنى أنه يخلق لنا فى مصر شعبة فرعونية (فرعونية - عربية) ، وفى العراق شعبة آشورية (آشورية - عربية) ... إلخ ! وكل هذا يتجاهل أن أكثر من ثلاثة عشر قرنا تجمع بين الجميع فى إطار واحد يجب مثل هذه العرقية الشعبوية .

وهو أكثر من هذا يتجاهل أن العروبة نقيض الامريكية تماما فى أصولها : فالأخيرة نشأت من هجرة أجزاء من شعوب متنافرة لتتصاهر وتتصهر معا فى بوتقة وطن جديد عبرالمحيط ، بينما أن

العروبة قامت من هجرة جزء من شعب واحد لتتصاهر وتتصهر مع شعوب متباينة في أوطان قديمة متلاصقة . الأولى تحولت في الواقع إلى أوروبا الصغرى Little Europe بينما خلقت الثانية بلاد العرب الكبرى Greater Arabia .

أين الحقيقة إذن في عروبة مصر ؟ .. أين هي من الفرعونية القديمة ؟ .. أهنالك حقا فارق بين نوع العروبة شرق السويس وغربها كما يزعم بعض الدعاة ؟ .. ثمة عدة حقائق ، لذاذا بدأنا من البداية ، فإن أول ما يجب هنا هو أن الفرشة الجنسية الأساسية التي كانت تغطي نطاق الصحارى في العالم القديم من المحيط إلى الخليج كانت تنتمي إلى النسل واحد متوسطي . وفي العصر المطير ، حين كانت الصجراء سفانا يسودها صيد الحجرى القديم ، كانت كثافة السكان مخلطة جدا ولكنها غطائية عالمية بصفة عامة . وفي هذا الإطار كانت الحركة والهجرة والترحل ظاهرة دائمة ، ومن ثم كان الاختلاط الجنسي أساسيا ولا محل لعزلة أو نقاوة ما .

وبكل الذي حدث بعد ذلك مع عصر الجفاف أن تجمعت كل مجموعة من هؤلاء السكان في رقعة محدودة ، وبذلك تحول الغطاء العالمى إلى الارخبيل الجزرى الذى نعرف الآن . ومعنى هذا أنه حدث « تقطع » في الغطاء القديم المتجانس جنسيا إلى عدة رقع

متباعدة جغرافيا ولكنها تظل متجانسة جنسيا ، وهذا بالدقة مفتاح
انثروبولوجية عالمنا العربى . فشعوب المنطقة - قبل العرب
والاسلام - هم أساسا وأصلا أقارب انفصلوا جغرافيا ، ابتداء من
العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية ومن مصر إلى المغرب أو
السودان . والتوطن المحلى والمؤثرات الداخيلة الموضعية والتزاوج
الداخلى الذى حدث بعد ذلك ، لا يمكن أن ينتج أكثر من ابتعادات
محلية ضئيلة لا تغير من وحدة الاصل الدموى وتجانس العرق فى
كثير ، وإن تطورت اللغات والالسن ما بين سامى وحامى ، ويظل
العالم العربى أو بيت العرب الجغرافى الكبير هو « ديار العرب » ،
بمعنى الاسرة الموسعة التى تضم عدة أسر نووية أو خلوية . هذه
واحدة .

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة وأن كنا نخفل عنها
دائما ، نحن نعرف - دينيا وتاريخيا - أن إسماعيل هو أبو العرب
العادنانيين ، ولكننا نعرف أيضا أنه ابن إبراهيم العراقى من هاجر
المصرية ، وإذا كان لهذا أى معنى انثروبولوجى ، فهل يمكن -
أليس كذلك ؟ - أن يكون إلا شيئا واحدا ، وهو أن العرب أصلا
أنصاف عراقيين أنصاف مصريين ؟ قد يبدو هذا للوهلة الأولى
تخريجا ثوريا ، ولكنه منطق أولى للغاية . وكم يبدو غريبا أن يلح من
يلح على أن العرب واليهود « أبناء عمومة » لأن إسحق أبا اليهود أخ

غير شقيق لإسماعيل أبى العرب ، بينما نتغافل عن علاقة الأبوة والبنوة بين المصريين والعرب ، فضلا عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين ، على نفس الأساس ؟ وتأسيسا على هذا ، فهل يكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد إلا عملية زواج أقارب مباشرة ، ولا نقول نوعا من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض ؟

وثمة بعد هذا حقيقة لغوية تؤكد علاقة القرابة . فالثابت المحقق الآن أن اللغة المصرية القديمة ، وهى حامية تصنيفا ، كانت تشمل نسبة هامة من المؤثرات والكلمات السامية ، وقد أثبت البعض اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين المصرية القديمة والعربية (١) حتى ليعتبرها بعض الفيلولوجيين لغة انتقالية بين الحامية والسامية . وقد كتب فى هذا كثير بما لا يدع مجالا لاطناب ثم يأتى أخيرا عامل الهجرة . فمن الثابت كذلك أن عرب الجزيرة لم يكفوا عن الخروج منها والتدفق على مصر أو التسلل إليها طوال التاريخ المكتوب وقبله . ومن المتفق عليه بعامة أن ما لم يسجل التاريخ أكثر مما سجل من موجات سامية قديمة إلى مصر (٢) . وكانت صحراء سيناء وأطراف الدلتا بالنسبة لهم منطقة انتقال

(١) محمد .. دروزه ، الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٥٧ ص ٢٧ .

(٢) يوسف أبو الحجاج ، وحدة الوطن العربى ، القاهرة ، ١٩٦٠ ص ٤٩ - ٥١ .

وتأقلم إلى أن يتم اندماجهم وتشربهم . ومعنى ذلك بوضوح أن تعريب مصر سبق في بدايته الفتح العربى والعصر الاسلامى ، وأنه قديم في مصر مثلما كان قديما في السودان ، وإن كان الفتح نفسه هو الخطوة الحاسمة . .

ولعلنا الآن ، بعد هذه المؤشرات والمفاتيح ، بحيث نستطيع أن نحدد حقيقة تعريب مصر . فحين التقى العرب بالمصريين وتصاهروا واختلطت دماؤهم ، لم يكن ذلك فى الحقيقة إلا لقاء أبناء عمومة أو أخوة فى المهجر ، أو هو كان لقاء آباء بأبناء أو أجداد بأحفاد ، وقد يكون الأصح أن نقول إعادة لقاء - بعد أن باعدت بينهم الصحراء التى استحدثتها عصر الجفاف ، وإذا كانت قد تبلورت بعض ابتعادات ثانوية أو تعديلات جسمية مكتسبة على المدى التاريخى والبعد الجغرافى ، فقد جاءت الموجة العربية - فى مصر كما فى غيرها من البلاد العربية - أشبه بعملية « خض » أو تقليب عميق لجزئيات متماثلة أصلا ، تعيد مزجها حتى لا تتخثر أو أو تتحجر ، والمد العربى بهذا وبناتجيه يبدو - فى معنى - كما لو كان عودة إلى نمط العصر المطير ، حيث نشر العرب مؤقتا شبكة غطائية متجانسة على وجه المنطقة جميعا ، وصلت ما انقطع وأعادت تأكيد الوحدة الأولية .

وانطلاقا من هذا مرة أخرى ، يمكن أن نصف بعض المتناقضات التى تبدو على السطح فى العلاقة بين الفرعونية

والعروبة ، فإذا صححت دلالة السند الدينى عن الجانب المصرى فى أصل العرب ، فقد عاد العرب بدورهم ليعطوا مصر جانباً عربياً فى أصلها ، عادوا ليعطوها أبوة جديدة . فالعلاقة الدموية اذن علاقة متبادلة على التعاقب والتناوب ، إنها علاقة دائرية أكثر منها خطية ، الكل فيها أب وابن على التوالى ، والكل فيها فى النهاية مضاف ومضاف إليه أكثر منه فاعلا ومفعولا به .

ولكن لما كان العرب هم الأب الأخير فى السلسلة ، فإن القول بأن مصر فرعونية أصلاً عربية مصاهرة قد يكون ملطفاً « جاهلياً » - منطلق ما قبل الاسلام يعنى - ونوعاً من الردة التاريخية تنسب الابن إلى الجد دون أبيه ، أو قبل أن تنسبه إلى أبيه ، وإنما الصبح أن نقول إن مصر الفرعونية بالجد عربية بالأب ، وكل من الجد والأب من أصل جد أعلى واحد مشترك ، غير أن العرب هنا وقد غيروا ثقافة مصر ، هم « الأب الاجتماعى » فى الدرجة الأولى ، وليسوا « الأب البيولوجى » إلا فى الدرجة الثانية حيث كانوا بالضرورة أقلية عددية بالقياس إلى المصريين .

ولنفس هذه الأسباب يمكن أن نفهم لماذا يقال إن العرب اذا كانوا قد عربوا مصر ثقافياً ، فإن مصر قد مصرتهم جنسياً . فأما تعريب مصر ثقافياً فأمر لا يحتاج إلى تفسير . وأما تمصير العرب جنسياً - الذى قد يبدو مناقضاً للأصل الجنسى المشترك

الواحد بين الطرفين - فليس في الحقيقة إلا من قبيل تغليب
الأغلبية العددية على الأقلية دون أن يعنى فارقا أساسيا في الأصل
والنوع بين الطرفين .

.. وهذا الحد من المناقشة يمكن أن ننظر إلى الفرعونية
وغيرها من دعاوى الرجعية التاريخية historicism
والوطنيات الضيقة كالفينية والأشورية ... إلخ من زاوية جديدة
ومنظور علمي . لا شك أن المقصود بمثل هذه الدعوات نفى القومية
العربية ونسخ العروبة ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة .
وهي لهذا مرفوضة ابتداء ودون مناقشة .

ولكن من الناحية العلمية ، ينبغي أن ندرك أنها إنما تقوم على
الجهل وحده ، وإنها في الحقيقة سلاح مفلول يرتد إلى صدور
أصحابه . فهم لا يدركون أنهم إذ يهربون من الحاضر القومي
الواحد ، ويرتدون إلى وطنياتهم الشعبية القديمة البائدة ليعتصموا
بها منه ، فهم عبثا يحاولون الافلات ، ولا يثبّدون عليه إلا ليقعوا
ثانية في دائرته المحيطة الغالبة .

فكل هذه الوطنيات هي - أصلا وقبل العرب - أجزاء لا تتجزأ
من أصل واحد مشترك قديم ، وكانوا جميعا أقارب بمثل ما أن
أصحابها اليوم وبعد العرب أقارب . وفي النتيجة فإن دعاوهم
الشعبوية الضيقة فاشلة علميا في الافلات بهم من العروبة ، أما

كل ما تنجح فيه عمليا فهي أن تصممهم بالحفرية والتحجر والردة التاريخية التي تضع الماضي الميت قبل حاضر حي واقع ينبض ويتفجر بالحيوية .

وهنا يحسن أن نشير إلى بعض النظريات التي تحاول أن تضيف على انفصاليات الرجعة التاريخية هذه رداء علميا ، ولتكن نظرية الاثنيم *ethneme* التي يقدمها سبايسر . فهو يقترح حدا أدنى للوحدة المتجانسة من الأرض أو الناس ليكون الحد الانسب لمفهوم الأمة بالمعنى السياسى ، وليكون فى الحقيقة مقياسا للدعوى أو ادعاءات التوحيد السياسى ، ويدعو ذلك الحد بالاثنيم . أما أسسه فتشمل اللغة والدين والبيئة الجغرافية .. الخ ..

ومن هذا المنطق لا يرى ان العالم العربى وحدة واحدة وانما يتحلل إلى عدة وحدات ، بمعنى انه ليس أمة واحدة بل عدة أمم . وهو يبدأ بتخصيص مصر بالذات كاثنيم مستقل ، فيقول « من الناحية الاثنولوجية ، عرب هم المصريون . ولكن على الاساس الاثنيمى لفكرة الدولة التقليدية ، فان مصر تتطلب أن تخصص على حدة بمعزل عن الدول العربية الاخرى » ^(١) . وعدا ما فى

(1) E. A. Speiser, Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in Social Forces in the Middle East, ed. S. N. Fisher, N.Y. 1955, PP. 5-7.

النص من تناقض صريح ، فالؤكد ان مصر أو أيا من الدول العربية ليست أمة كاملة في ذاتها ومستقلة ، وانما هي شعب من أمة ، وشعبة من اثنين واحد هو العالم العربى كله .

هذا ، ولسنا بحاجة الى أن نضيف أن قوى الرجعة التاريخية والوطنيات الضيقة تكمن بعد هذا أولا فى الرجعيات الحاكمة حفاظا بالطبع على وجودها الانفصالى ، ثم فى الأقليات المختلفة سواء عرقية أو لغوية أو طائفية . وكلها تجد قوى أجنبية تبارك موقفها أليا ، ونعنى بهذا الاستعمار ، وهذا وحده دليل على خطأ اتجاهها .

غير ان مثل هذه القوى تجهل أن أعظم أمجادها كوطنيات انما تحققت فى اطار القومية الكبير ، وليس فى حدود كياناتها الضيقة القديمة . وبالنسبة لمصر . فقد يبدو غريبا انها حققت قمم تاريخها لا فى عصر الفرعونية - على سموقه وشموخه - وانما فى عصرها العربى . وعلى سبيل المثال ، فان التوسع المصرى الفرعونى لم يصل فى أقصاه إلى ما وصل اليه توسع القرن التاسع عشر ، وأعظم معارك مصر لم تكن معارك تحتمس الثالث أو رمسيس الثانى ، وانما صلاح الدين وقطرز وبيرس ، وهكذا . والخلاصة ان دعاوى ودعوات الوطنية الضيقة الانفصالية ليست رجعة فحسب بل وانتكاسا أيضا .

ويبقى فى النهاية أن نعرض للنظرية التى تقول ان هذا أكثر عروبة وذاك أقل من حيث النسب ، وتنتهى بذلك إلى اصطناع «مقياس مدرج» للعروبة يصنفون عليه طبقات ودرجات من العرب . والتصنيف يبدأ عادة بالادعاء بأن العرب انما يوجدون فقط فى آسيا العربية - شرق القناة - أما غربها فليس ثمة إلا أشباه عرب أو أنصاف عرب أو متكلمون بالعربية ومستعربون .. الخ . وغالبا ما يستهدف هذا الادعاء التشكيك فى عروبة مصر خاصة ، محاولة لعزلها عن المشرق العربى .. وإذا بدا أن هذا يسئ إلى مصر - على السطح فقط كما سنرى - فانه جدير بأن يسئ أكثر إلى من يقع غربها ، والا فماذا نقول عن المغرب أو السودان .

غير أن هذا منطق مردود . فما دام الاصل الجنسى القاعدى مشتركا فى العالم العربى قبل العرب ، فليس يهم تماما بعد ذلك كم قطرة دم عربى انصبت هنا أو هناك . وبهذا تبقى العروبة والتعريب فى جوهرها المنشود مضمونا ثقافيا أساسا . وإذا كان لابد من مقياس مدرج للعروبة ، فليس جنسيا هو ، ليس كمية الدم العربى التى أضيفت ، ولكنه كمية اللسان العربى التى استعيرت . بمعنى آخر ، مقياس العروبة ، مثلما هو أساسها اللغة ، لا الجنس .

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي ٣٠ جنيهاً في ج.م.ع.
تسدد مقدماً نقداً أو بحوالة بريدية غير حكومية -
البلاد العربية ٢٥ دولاراً - أمريكا وأوروبا وآسيا
وأفريقيا ٣٠ دولاراً - باقى دول العالم ٤٠ دولاراً .
القيمة تسدد مقدماً بشيك مصرفي لأمر مؤسسة
دار الهلال . ويرجى عدم ارسال عملات نقدية
بالبريد .

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيوني زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالنكس : Hilal.V.N 92703

هذا الكتاب

صدر كتاب «شخصية مصر» فى طبعته الأولى فى كتاب الهلال فى يونيو ١٩٦٧ وكانت إشارة البدء فى عمل فذ قد صدر بعد ذلك فى أربعة اجزاء قاربت صفحاته ثلاثة الاف وخمسمائة .

ويمثل هذا الكتاب علامة بارزة فى تاريخنا الثقافى المعاصر ، كتبه احد عشاق مصر العظام الراحل الكريم الدكتور جمال حمدان نعيد نشره اليوم تحية خالصة له وعرفانا بفضلله .:

جمع هذا الكتاب معارف واسعة ونظرة ثاقبة يذكر فى مقدمة كتابه «فى هذا الوقت الذى يضطرب فيه الفكر فى مصر ويضطرم بحثا عن شخصيتها ودورها الانسانى والحضارى .. فاننا فى حاجة الى سهم كامل لوجهنا ووجهتنا ، لكياننا ومكانتنا ، لامكانتنا ومكانتنا وايضا لنقائضنا ونقائضنا ، بلا تحيز او هروب ...»

ويعالج الكاتب الكبير ابعاد الوجود المصرى والمكان فى الحضارة والثقافة وكذلك والاجتماع والاقتصاد ، ويختزل عبقرية الدفينة فى صيغة واضحة متكاملة محددة

Bibliotheca Alexandrina



0447605